الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير **قسم العلوم الاقتصادية**

الموضوع :

آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة
دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
تخصص:نقود وتمويل

إعداد الطالبة:
راضية مدي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد العربي ساكر

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الحميد غوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيســا
د. مفتاح صالح	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	مقررا
د. بشير بن عيشي	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	ممتحنا
د. عيسى مرازقة	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية 2008 /2009

الإهـــداء

إلى رمز العطاء و الوفاء التي سهرت على راحتي وحرصت على مستقبلي إلى التي غمرتني بحبها،أمي الحنون.

إلى الذي كد و سعى لتربيتي و تعليمي ما ينفعني و وفر لي جميع السبل للعلم و المعرفة أبي العزيز.

إلى مصدر العون و السند أخي العزيز محمد

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل من أعطاني ذرة علم فتعلمتها،إلى كل أساتذتي و زملائي من مدرسة سويداني بوجمعة الابتدائية إلى جامعة محمد خيضر.

إلى مديرة و موظفي مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة،خاصة زملائي بمصلحة الموارد البشرية،ساسي رشيد و شرف الدين وردة.

إلى كل من نساهم القلم و لم ينساهم القلب.

شـــكـــــر

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ المشرف،الأستاذ الدكتور محمد العربي ساكر على تفضله بالإشراف على هذا البحث،وكل ما قدمه لي من آراء قيمة.

كما أشكر جميع من ساعدني، و مد لي يد العون من قريب أو من بعيــد لإنجاز هذا البحث.

الفهرس

المقدمة العامة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة.....7
المبحث الأول:ماهية التنمية 7
المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة 7
الفرع الأول:مفهوم التنمية.....8
الفرع الثاني:الجذور التاريخية للتنمية المستدامة.....9
الفرع الثالث:مقومات و أسس التنمية المستدامة.....14
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....19
الفرع الأول: أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.....19
الفرع الثاني: المشاركة الشعبية.....20
الفرع الثالث: المحافظة على البيئة وتحقيق التوازن والشمول في التنمية.....21
المطلب الثالث:أهداف التنمية المستدامة.....22
الفرع الأول: تنمية الحاجات الإنسانية الأساسية.....22
الفرع الثاني: تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.....25
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة خصائصها.....28
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة.....28
الفرع الأول: معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة.....28
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....30
الفرع الثالث: بعض تجارب قياس التنمية المستدامة محليا إقليميا ودوليا.....38
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها.....41
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة.....41
الفرع الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.....42
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في الوطن العربي.....43
المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي.....43
الفرع الأول: الإعلان العربي عن التنمية المستدامة.....43
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي.....44
الفرع الثالث: التزامات تحقيق التنمية المستدامة.....45
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي.....46
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.....46
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.....47
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية.....48
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي.....48
الفرع الأول: المعوقات السياسية 48
الفرع الثاني: المعوقات البيئية.....49
الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية.....49

الفصل الثاني:آليات تمويل المشاريع التنموية.....50
المبحث الأول: ماهية تمويل المشاريع التنموية.....51
المطلب الأول: مفهوم تمويل المشاريع التنموية..... 51
الفرع الأول: مفهوم التمويل.....51
الفرع الثاني: أهداف التمويل.....52
الفرع الثالث: أهمية التمويل.....53
المطلب الثاني: تمويل المشاريع التنموية.....54
الفرع الأول: مفهوم المشاريع.....54
الفرع الثاني: المشاريع التنموية.....55
الفرع الثالث: المشاريع التنموية في الوطن العربي.....56
المطلب الثالث: مشاكل تمويل المشاريع التنموية.....59
الفرع الأول: مشكلة التمويل في الدول المتخلفة.....59
الفرع الثاني: مشاكل مصادر التمويل الداخلي.....60
الفرع الثالث: مشاكل مصادر التمويل الخارجية.....61
المبحث الثاني: آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة.....62
المطلب الأول: آليات التمويل المحلية لمشاريع التنمية المستدامة.....62
الفرع الأول: مفهوم التمويل المحلي.....62
الفرع الثاني: الادخارات الاختيارية.....63
الفرع الثالث: الادخارات الاجبارية.....65
المطلب الثاني: آليات التمويل الإقليمية للتنمية.....69
الفرع الأول: مؤسسات التمويل الإقليمية للتنمية.....69
الفرع الثاني: أهداف مؤسسات التمويل الإقليمية.....74
الفرع الثالث: المهام التمويلية لمؤسسات التمويل الإقليمية.....77
المطلب الثالث: وسائل التمويل الدولية.....82
الفرع الأول: القروض والمعونات الخارجية.....82
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي.....85
الفرع الثالث: القروض المشتركة.....87
المبحث الثالث: مؤسسات التمويل الدولية ودورها في التنمية.....90
المطلب الأول: مؤسسات التمويل الدولية.....90
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.....91
الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.....95
الفرع الثالث: مؤسسات التمويل التابعة للبنك الدولي.....98
المطلب الثاني: أدوات مؤسسات التمويل الدولية في تمويل التنمية.....102
الفرع الأول: طرق وأدوات تمويل صندوق النقد الدولي لأعضائه.....102
الفرع الثاني: القروض التي يقدمها البنك الدولي.....105
الفرع الثالث: أدوات التمويل في المؤسسات التابعة للبنك الدولي.....108
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الدولي و التنمية 109
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي و التنمية.....109

الفرع الثاني: البنك الدولي و تمويل التنمية.....110
الفرع الثالث: مفهوم التنمية المستدامة لدى المؤسسات الدولية.....111
الفصل الثالث: آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر.....113
المبحث الأول: التنمية في الجزائر.....113
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر.....113
الفرع الأول:إستراتيجية التنمية بعد الاستقلال.....113
الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية لسنوات الثمانينات.....115
الفرع الثالث: التحول في مفهوم التنمية 118
المطلب الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.....119
الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال.....119
الفرع الثاني:مرحلة الثمانينات 124
الفرع الثالث: مرحلة التسعينات و اللجوء إلى مؤسسات بريتون وودز.....129
المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي.....131
الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي.....133
الفرع الثاني: برنامج التكييف الهيكلي..... 135
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.....135
الفرع الأول: الأهداف الاجتماعية.....136
الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية.....137
الفرع الثالث: الأهداف البيئية.....133
المبحث الثاني: مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر.....139
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....139
الفرع الأول: ماهية البرنامج.....139
الفرع الثاني: تمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....143
الفرع الثالث: آثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....149
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....152
الفرع الأول: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو.....152
الفرع الثاني: آليات تمويل البرنامج.....154
الفرع الثالث: آثار البرنامج التكميلي على التنمية.....156
المطلب الثالث: التنمية في إطار الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....158
الفرع الأول: المشاريع المعتمدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر.....158
الفرع الثاني: تمويل المشاريع في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....160
الفرع الثالث: نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.....162
المبحث الثالث: واقع وآفاق التنمية المستدامة.....163
المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مؤشرات قياسها.....163
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية.....163
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية.....164
الفرع الثالث:المؤشرات البيئية.....167
المطلب الثاني:معوقات التنمية المستدامة في الجزائر.....169

الفرع الأول:المعوقات الاقتصادية.....169
الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية.....171
الفرع الثالث: المعوقات البيئية.....172
المطلب الثالث:آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.....173
الفرع الأول:الآفاق الاقتصادية.....173
الفرع الثاني: الآفاق الاجتماعية.....174
الفرع الثالث: الآفاق البيئية الطاقوية والسياحية.....176
الخاتمة العامة.....179
قائمة الجداول والأشكال 182
قائمة المراجع.....184

المقدمة العامة

المـــقـــدمة العـــامـــة

تعتمد الدول النامية اعتمادا كليا على الثروات الطبيعية المتوفرة لديها من أجل إشباع حاجاتها التنموية والاقتصادية الحالية دون مراعاة أن هذه الثروات هي موارد ناضبة فهي لا تعتبر ملكا كاملا للأجيال الحالية مما يستوجب أن تحافظ عليها الأجيال الحاضرة وتنميها من أجل الأجيال القادمة،سواء كانت هذه الموارد أولية أو بيئية أو بشرية ،وبالتالي لم يصبح الاهتمام بجانب معين من جوانب التنمية الاقتصادية وإنما أصبح من الضروري إيلاء الاهتمام بتنمية جميع القطاعات بتكافؤ أي عدم إغفال الجانب السياسي البيئي أو البشري مقارنة بالجانب الاقتصادي .

ومن أجل ذلك فقد اكتسى مصطلح التنمية المستدامة أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدول ففي نهاية القرن الماضي شهد تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ، واتضح جيدا هذا الوعي من خلال تقرير (سنة 1987) الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان Brundtland يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة. هذا التقرير كان أساس عمل مؤتمر ريو(البرازيل) في أفريل سنة 1992 ، الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على « جدول أعمال القرن 21 » الذي أسس من الناحية النظرية لمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي ، الإنساني والتنموي وتأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخر.

أما في 04 سبتمبر 2002 بقمة جوها نسبورج بجنوب إفريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عامة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة، وكنتيجة لأنشطة المتابعة المتصلة بالرصد والرامية إلى قياس تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، كشفت الدراسات أن التوجهات الحالية على صعيد النمو والتنمية الاقتصاديين أدنى بأشواط من مستوى التاريخ المستهدف المحدد بحلول العام 2015 للحد من الفقر. وما زالت البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة تتعدى إمكاناتها منها العيوب التي تشوب الأطر البنيوية والتشريعية والتنظيمية، والنواقص الشديدة في تمويل التنمية لتمويل المشاريع الإنمائية، وتشكل كلفة تمويل الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي مشكلة بحد ذاتها والتمويل هو في الواقع القضية الرئيسية، وأشارت التقديرات مثلا إلى أن الكلفة العالمية لأكثر الأهداف الإنمائية للألفية بروزاً، وهو خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول العام ،2015 تساوي ضعف

المخصصات السنوية الحالية المقدمة على شكل معونة أجنبية والبالغة 50 مليار دولار أمريكي، وما لم يتم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ذلك التاريخ المستهدف، يتوقع أن يموت 56 مليون طفل إضافي من الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها خلال الفترة الممتدة حتى ذلك التاريخ، وأن يعيش مليار شخص بأقل من دولار واحد في اليوم.

ونتيجة لذلك، أعيد توجيه أولوية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية نحو تحديد المصادر الضرورية لتمويل التنمية. وظهرت الحاجة إلى التوصل إلى توافق جديد للآراء من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها المجتمع الدولي، فالتزمت بموجبه كافة البلدان التعاون من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة. ويدعو توافق الآراء الجديد إلى بناء الشراكات على كافة المستويات من أجل مواجهة التحدي الكامن في رفع مستوى تمويل التنمية، ويطلب إلى المجتمع الدولي تحقيق مزيد من التماسك في نظمه النقدية والمالية والتجارية الدولية من خلال العمل على تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال التنمية.

وأدرك المشاركون في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك 18 – 22 مارس/آذار 2002) أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي وحدها لتوفير تمويل التنمية اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فبينما يلزم ما لا يقل عن 50 مليار دولار سنوياً من المعونة الإضافية إلى البلدان النامية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف في العام 2015، لم يزد مبلغ المعونة الإضافية الذي شملته التعهدات للعام 2006 عن 16 إلى 18 مليار دولار.

والجزائر كغيرها من الدول اعتمدت هذا المفهوم للتنمية حيث يرمي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ضمان تنمية منسجمة لكامل التراب الوطني مدمجة النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة وهي المحاور الرئيسية للسياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

والجزائر من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق عملية التنمية هو كيفية تمويل التنمية الاقتصادية أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاشة.
وقد اتبعت الجزائر بذلك سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادية، ومن بين السياسات الاقتصادية المتبعة نحاول تسليط الضوء على السياسة التمويلية لمشاريع التنمية المستدامة والتي تجسدت في الواقع من خلال برامج للتنمية تعتمد على اللامركزية في تنفيذها فبعضها اتخذ شكل جهوي كصندوق الجنوب أو قطاعي كبرنامج الدعم الفلاحي أو وطنيا

كبرنامج الإنعاش الاقتصادي . مع إظهار أثرها في تحقيق المقاصد المستهدفة وتحقيق النمو على جميع المستويات .

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ماهي آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو مفهوم التنمية المستدامة دوليا؟

فيما تتمثل مصادر تمويل مشاريع التنمية المستدامة إقليميا و دوليا؟

ما هي الآليات التمويلية لمشاريع التنمية المستدامة المتبعة في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه الأسئلة و غيرها من الأسئلة التي يمكن أن تطرح في هذا المجال يمكن طرح بعض الفرضيات التي تكون منطلق لدراستنا هذه و يمكن تحديدها فيما يلي:

1- إن للتنمية الشاملة دورا في رفع معدلات التنمية على المستوى الوطني، لذا فانه توجد عدة استراتيجيات تتبع لتمويل مشروعات التنمية المستدامة هذا بالإضافة الى جهود الأفراد التي تعتبر ضرورية في إنجاح المشروعات التنموية ، إلا أن هناك العديد من العوائق و الصعوبات التي تعترض تحقيق هذه المشروعات التنموية .
2- يعتبر التمويل من أهم عقبات عملية التنمية، و بتوفر الموارد المالية تذلل الصعوبات التي تواجه عملية التنمية، كذلك كفاءة الجهاز الإداري القائم على تنفيذ مختلف البرامج التنموية.
3- لايمكن تحقيق التنمية بالاهتمام بجانب واحد من جوانب الاقتصاد بمعزل عن الجوانب الأخرى كالاهتمام بالصناعة وإغفال الزراعة أي في كل القطاعات بالتوازي.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية اختيار الموضوع في معرفة الآليات التي يتم بها تمويل مشاريع التنمية المستدامة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشاريع كتخفيض الفقر والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية في إطار الحكم الراشد ،وهذا انطلاقا من أن الجزائر على غرار الدول العربية الأخرى قد تبنت مفهوم التنمية المستدامة .

وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال إبراز الوسائل اللازم توفرها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المحددة في هذا الإطار.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

-معرفة آليات تمويل المشاريع التنموية المتبناة في إطار التنمية المستدامة .

-إظهار المشاكل والعوائق التي تواجه الدول النامية فيما يخص تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

-التعرف على الوسائل التمويلية المتوفرة على المستويين المحلي والدولي كمقترحات الهيئات الدولية. وإبرازها في حالة الجزائر مع إظهار آثارها على التنمية الوطنية.

منهج الدراسة :

بما أن الموضوع يتعلق بمشاريع التنمية المستدامة ودورها في إحداث النمو الاقتصادي في الدول النامية ومن بين هذه الدول الجزائر فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لما تتطلبه الدراسة .

فالمنهج الوصفي كان من خلال التطرق إلى التنمية المستدامة كظاهرة اقتصادية تحظى باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ، مع إظهار الواقع التنموي بالدول النامية والواقع التنموي في الجزائر كأساس لهذه الدراسة .

أما التاريخي فيظهر في عرضنا لتطور مفاهيم التنمية المستدامة وصولا إلى مفهومها الحالي .

وكذا من خلال التطرق للمسار التنموي الذي اعتمدته الجزائر منذ الاستقلال والاقتصاد المخطط وصولا إلى الاقتصاد الحر واعتماد البرامج التنموية والتمويلية الحديثة.

و المنهج التحليلي يظهر من خلال دراسة آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة وآثارها على التنمية ،وهذا من خلال تحليلنا للبرامج الممولة محليا وإقليميا وكذا تلك الممولة من طرف المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000إلى سنة 2009.

الدراسات السابقة للموضوع:

نجد في هذا الإطار دراسة زرنوح يسمينة،إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 2006/2005 حيث تعرضت من خلالها الباحثة لدراسة حول التنمية المستدامة ومختلف المشاريع المعتمدة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر دون التطرق للآليات المطبقة لتمويل هذه المشاريع وجاءت هذه الدراسة كإضافة لها.

خطة البحث:

للإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية ،قمنا بدراسة الموضوع من خلال ثلاثة فصول.

جاء الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة حيث ألزمتنا هذه الدراسة تخصيص المبحث الأول إلى إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة و مبادئها كما تطرقنا إلى أهم الأهداف التي ترمي إليها هذه السياسة .

أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة أهم مؤشرات التنمية المستدامة وكذا أدواتها ونتائجها

أما فيما يخص المبحث الثالث فقد احتوى على مفهوم التنمية المستدامة في الوطن العربي و أهدافها كما تطرقنا إلى مشاريع التنمية المستدامة في الوطن العربي ومعوقاتها.

الفصل الثاني نتطرق من خلاله لدراسة عملية تمويل المشاريع التنموية.

ففي المبحث الأول نتعرض لماهية تمويل المشاريع التنموية بالتعرض لمفهوم تمويل المشاريع التنموية و أهم أهدافه و كذا العقبات التي تواجه تمويل المشاريع التنموية .

أما المبحث الثاني فنتعرض من خلاله إلى وسائل تمويل مشاريع التنمية المستدامة المحلية أو الخارجية كتلك الممولة من طرف الهيئات الإقليمية والدولية.

وفيما يخص المبحث الثالث فسنتطرق من خلاله إلى التعريف بمؤسسات التمويل الدولية وأدواتها المستعملة في إطار تمويل مشاريع التنمية المستدامة ودورها في تسريع عجلة النمو في الدول النامية.

الفصل الثالث خصصناه لدراسة تمويل مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر وآثارها في إحداث التنمية .

ففي المبحث الأول سنتطرق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خصائصها ومختلف المراحل التي مرت بها وكذا أهم الأهداف التي ترمي إليها.

أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى البرامج التنموية وأهدافها في ظل التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج المطبقة خلال السنوات الأخيرة الممتدة بين 2000-2009.

وفي المبحث الثالث سنتطرق لواقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

تمهيد:

لقد أهملت مفاهيم التنمية التقليدية البيئة و تعاملت معها على أساس أنها مستقلة عن العملية التنموية حيث فصلت بين ما هو طبيعي و ما هو اجتماعي و تمّ تجاهل البعد الطبيعي و البيئي في التنمية، و هو البعد الذي أظهر الواقع أهميته من أجل تحقيق تنمية شاملة على كافة المستويات.

قد برز مع نهاية الثمانينات تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة و الاعتبارات البيئية هو التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة.

المبحث الأول:ماهية التنمية

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة حديثا لأنه جاء ليعالج مشكلة التدهور الخطير للبيئة والذي يعتبر نتاجا لاستخدام الإنسان لقدراته في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية دون مراعاة النتائج السلبية لاعتباره أن إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة والنشاطات الإقتصادية المؤدية إلى تحقيق معدلات تنموية جيدة مستقلة عن بعضها البعض .

ورغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة منذ عقدين من الزمن إلا أنه مازال غامضا ومازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولذلك سنحاول إعطاء مفهوم شامل لهذا المصطلح.

المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة

لإعطاء مفهوم شامل للتنمية المستدامة يجب التطرق إل مختلف التعاريف التي أعطت تفسيرا لهذا المصطلح الجديد في الاقتصاد وسنتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم التنمية وفي الفرع الثاني سنتطرق إلى الجذور التاريخية للتنمية المستدامة أما في الفرع الثالث فسنتطرق لمقومات وأسس التنمية المستدامة .

الفرع الأول :مفهوم التنمية

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية إلا أنها تجمع على أن التنمية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة للوصول إلى غايات و أهداف أساسية تتمثل في مجموعة من المطامح و الآمال المستمدة من تطلعات المجتمع إلى حياة أفضل، و فيما يلي نتعرض لمجموعة من التعاريف لمصطلح التنمية.

توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة.

تعرف التنمية بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية و الإيديولوجية.[1]

كما تعرف بأنها عملية مركبة و شاملة تضم جوانب اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية من دون إهمال الجوانب النفسية و البيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى و الدوافع التي تحرك الأفراد و ما يقوم بينهم من علاقات و ما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها و تأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة و هي بهذا المنظور تتصف بخاصتي الشمولية و التكامل.[2]

إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية تهدف لزيادة الدخل الوطني الحقيقي العام الفردي، ولفترة زمنية طويلة أي (عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة، وكذلك الدخل الفردي المتوسط خلال فترة زمنية معينة). [3]

كما نجد أن فؤاد مرسي يعرّف عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بأنها عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد، والذي يتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية والوطنية. [4]

أما التنمية فالراجح تعريفها "بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الإقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن "[1]

---

[1]- السيد الحسيني- التنمية و التخلف دراسات تاريخية بنائية- القاهرة: دار المعارف الطبعة الثانية عام 1980، ص ص- 5، 6.

[2]- علي غربي- واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي- سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، أوت، 1999، ص 323.

[3]- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ,1984، ص71.

[4]-فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مطبعة الأديب بغداد 1977، ص70.

مما سبق فإن مصطلح التنمية واسع حيث يمكن وصف التنمية، بأنها تطور المجتمع عن طريق تطوير القدرات بواسطة أساليب جديدة قادرة على رفع الطاقة الإنتاجية وهذا من خلال إنماء المهارات البشرية ،فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع و المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة.

التنمية هي عملية شاملة و مستمرة و موجهة وواعية تمس جميع جوانب المجتمع و تحدث تغيرات كمية و كيفية و تحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع و التحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد و الإمكانات المتاحة.

الفرع الثاني:الجذور التاريخية للتنمية المستدامة

نتج عن مشروعات التنمية التي يقوم بها الإنسان لتحسين حياته وتطويرها نحو الأفضل، واستخدامه لكل الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتاحة، أن نفذ خططاً للتنمية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وأحدث كثيراً من الإنجازات والنجاحات، نذكر منها :

- ✓ زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة في الاستهلاك.
- ✓ تحسن في مستويات المعيشة في العالم بشكل عام وارتفاع نصيب الفرد نسبياً من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ زيادة معدلات العمر المتوقع للإنسان.
- ✓ نقص في معدلات وفيات الرضع والأطفال.
- ✓ تخلص العالم أو (كاد) أن يتخلص من عدد الأوبئة.
- ✓ زيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب ووسائل الصرف الصحي.
- ✓ زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم.
- ✓ زادت عدد الأسر ذات السيارتين والمنزلين ... الخ.

لكننا نشهد على الجانب الآخر، إضراراً بالمحيط الحيوي :

1 ــ قطع الغابات، 2 ــ تدهور الأرض، 3 ــ التصحر ، 4 ــ المعدلات الخطيرة لفقد التنوع البيولوجي، 5ــ تخلخل الأوزون في طبقة الأستراتوسفير، 6 ــ مخاطر التغيرات المناخية،7ــ تعاظم تراكم كميات كبيرة من النفايات بما في ذلك النفايات الخطرة، 8 ــ استنزاف المعادن،

9 ــ الإسراف في استهلاك المياه.

قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في يونيو عام 1992 والذي حظي بدعاية كبيرة كان عددا قليلا من الناس قد سمع عن مصطلح التنمية المستدامة .

---

[1]- محمد البنا، التخطيط و التنمية الإقتصادية، جامعة المنوفية، 1992، ص 20.

إلاّ أنّ مفهوم التنمية المستدامة، ظهر لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة،الذي اعتبر بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة.

حيث ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. و تم الإعلان عن أنّ الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة من ناحية ،أما من ناحية أخرى فقد انتقد المؤتمر الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية [1].

و قد صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة دولية بعنوان :

« Report of the united nation concern on the Human environment »

والتي تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و العمل على تحسينها و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية.

و كنتيجة لهذا المؤتمر أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme) PNUE،والذي تتمثل وظائفه الرئيسية في تحقيق التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك ألبرامج [2].

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم،وظل الجميع يتساءل حول إمكانية تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، و التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة و لا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق النمو الاجتماعي و الإقتصادي، مع تنمية مستمرة و متواصلة و لا نهائية [3].

فاستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط و الأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية [4].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. و في هذا التقرير و للمرة الأولى وضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة. كذلك و في

---

[1]- د. سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص 238.

[2] -د. محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002، ص 113.

[3] -د. سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 238.

[4]- Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 2004, P 118.

التقرير النهائي للجنة، قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان " مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة[1]. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هـــي قضية أخـــلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات. لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و استنزافه.

لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية [2].

و بعد خمس سنوات و بالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المحتدة، و عرّف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية[3] .

و كان هدف المؤتمر هـــو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفـــة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عـــن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عـــن خلق الأزمـــات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

أما في 04 سبتمبر 2002 بقمة جوها نسبورج بجنوب إفريقيا تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة في ما سمي بالأجندة 21. والتي تعتبر من الوثائق الدولية، التي تـــم بحثها و التفاوض بشأنها و الموافقة عليها ، و رغم أنها ليست ملـــزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية و عملية. و لعل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، و لكنها نوقشت و تم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها[4] .

---

[1] Jean-Claude VANDUYSAN,Développement durable,France,2008,p102.

[2] ـد. سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 239.

[3] ـ د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط1، لبنان 2003، ص 197.

[4] د. يسري دعبس، العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية، البيطاش سنتر، الأسكندرية 2002، ص ص 112 و 113.

وبالتالي يستشف من قرارات قمة ريو سنة 1992 « إن البشر هم محل إهتمام التنمية المستدامة » وهذا أيضا ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصياتها لـــ25 أفريل 2003من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان ، والبيئة والتنمية المستدامة. [1]

و يعرف تقرير برينتلاند لسنة 1987 التنمية المستدامة على أنها: " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون [2] المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة".و تعرف على أنها " نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية و الصحية للإنسان. و تنظم تنمية اقتصادية لفائدته و السعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها.

و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة.[3]

و من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة و هي:

- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)
- العنصر الاقتصادي(تحقيق النمو الاقتصادي، و التوزيع العادل للموارد و الثروة).
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة و حمايتها)
- العنصر الثقافي(احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني(تحقيق توازن بين المدن و الأرياف و التهيئة العمرانية...).

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة حسب العناصر السابقة في النقاط التالية:

أ) اقتصادياً : وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة .

أما بالنسبة للدول الفقيرة : فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

---

[1] Pirre CHASSANDE,Le développement durable,Pourqoui ?Comment ?,éditions Edisud,France,2002,p10

[2] Pirre CHASSANDE ,Ibid,p10

[3] Beat BURGENMEIER,Economie du développement durable,boek,2 éme édition,p38.

ب) أما اجتماعيا : فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج) وأما على الصعيد البيئي : فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية، والموارد المائية في العالم، بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

د) وأما على الصعيد التقني والإداري : فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتُنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

يقول تقرير الموارد الطبيعية إن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب :

أولاً : ألاَّ تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

ثانياً : ألاَّ تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثالثاً : أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن ــ الصحة ــ مستوى البيئة ــ أوضاع المرأة ــ الديمقراطية ــ حقوق الإنسان).

رابعاً : أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على البيئة وعلى الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية. وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضاً على دور الفرد في المجتمع، لأن الفرد أساس المجتمع.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية، كما نبه كل دولة إلى أهمية استثمار مواردها.

كما يمكن القول بان التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة

للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[1]

والتنمية المستدامة هي عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات، ومسيرة التنمية التكنولوجية و التحول المؤسساتي في اتساق مع المستقبل و مع حاجيات الحاضر على حد سواء. [2]

الفرع الثالث: : مقومات وأسس التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مقومات و أسس عديدة ترتكز عليها،و الإنسان والطبيعة يأتيان في مقدمتها على خلاف مفاهيم التنمية الأخرى. وفي فرعنا هذا سنتعرض لهذه المقومات.

أولا: الإنسان : وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5,5 بليون عام 1993م ومن المتوقع أن يصل إلى 8 بليون عام 2025 وينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية، والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساس مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساس مثل التعليم وصحة الأسرة، وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية.

كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزءاً من استراتيجيات التنمية المستدامة، ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافاً وبرامج سكانية، واضعة في الاعتبار أن التكوين الهرمي للسكان والذي تزداد فيه نسبة صغار السن، سوف يخلق في المستقبل القريب مطالب وضغوطاً على الموارد. [3]

وتطالب أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا على القدرات الاحتمالية لمواردهم، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه والأرض، والعوامل البيئية الأخرى، كصحة النظام البيئي، والتنوع الأحيائي (والقدرة الاحتمالية تعني مقدرة الموارد على إعالة وتقديم احتياجات البشر بدون إهدارها أو استنزافها)، كما تنبه أجندة القرن الحادي والعشرين إلى أن العالم يحتاج إلى دراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية، متضمنة اتجاهات السكان، ونصيب كل فرد منهم من الناتج الإجمالي للدخل، وتوزيع الثروة، والهجرات المنتظرة نتيجة للتغيير المناخي.

---

[1] - قانون رقم 03 – 10 مؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2]- مركز البحوث و الدراسات،أمن وحماية البيئة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،1998،ص44 .

[3] Tracey Strange,Anne BAYLEY,Le développement durable,OCDE,2008,p29.

وفي عام 2001 حسب إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بلغ عدد سكان دول العالم الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نحو مليار و144 مليون نسمة، وهم يشكلون نحو 18% من جملة عدد سكان للعالم في نفس السنة، وما يوازي عدد سكان المناطق الأكثر نمواً في العالم (الدول المتقدمة) والتي يبلغ عدد سكانها نحو مليار و193 مليون نسمة، بينما يشكلون نحو 23,3% من سكان المناطق الأقل نمواً، والتي يشكل سكانها نحو أربعة مليارات و 940 مليون نسمة ونتيجة لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لمعظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تبلغ ما بين 2,5 و3% سنوياً (40 دولة من 48 دولة) وأيضاً ارتفاع نسبة صغار السن أقل من 15 سنة، وسيادة النمط الزراعي في معظم اقتصاديات هذه الدول، فإن الإسقاطات السكانية لها مرتفعة، ويتوقع أن يصل عدد سكان هذه الدول عام 2025 مليار و699 مليون نسمة، وفي 2050 مليارين و227 مليون نسمة.

ويقدر الخبراء أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة، أو نقمة مطلقة، فبالتحليل الموضوعي نجد أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية، واحتياجاته، وموارده وتطلعاته، فهناك دول تحتاج إلى الزيادة السكانية، وعندها من الموارد الكافية لاستيعابها، وهناك بلاد قد تؤدي الزيادة السكانية فيها إلى آثار سلبية، لقلة الموارد. والمهم أن يكون للدولة سياسة سكانية ولايترك النمو السكاني فيها بدون تخطيط، ولكن يجب أن يكون ذلك في إطار (لانقصان لعدد المسلمين).

ثانيا: الطبيعة :

المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المجددة وغير المتجددة.

الموارد المتجددة :

مثل الغابات ــ مصائد الأسماك ــ المراعي ــ المزارع، ويعد الإنسان عنصراً رئيساً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد ما استمرت صحة النظام البيئي.

الموارد غير المتجددة :

وهي مواد مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة، ما يؤخذ منها لا يعوض ولا يتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر غالبية المياه الجوفية. وترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة. وحالياً في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها: العمالة ورأس المال والآلات، أصبحت حالياً في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والابتكار ." فقد أصبحنا نتكلم الآن عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع"، وعلى

سبيل المثال ففي مادة الثوماتين Thaumatin وهي موجودة في فاكهة إحدى النباتات الأفريقية والتي تعادل حلاوتها حلاوة السكر مائة ألف مرة، إستطاع العلماء عن طريق تكنولوجيا جديدة هي فصل أو تقطيع الجينات أن يفصلوا الجين الخاص بهذه المادة، وأن ينتجوه معملياً بكميات تجارية في معامل بكتيرية، وتستطيع أن تتصور حجم هذه الزراعة العلمية المعملية على إنتاج قصب السكر والبنجر في مختلف أنحاء العالم، وأثر ذلك على العمالة الموجودة حالياً في المزارع، وأثر ذلك على الأرض التي كانت تستغل في هذا الشأن.

ومادة الفانيليا Vanilia أيضاً والتي تبلغ قيمة إنتاجها السنوي عالمياً ثلاثة بلايين دولار ويزيد إنتاجها كل سنة بنسبة تصل إلى 3%، وتكسب معظم الأغذية الطعم والرائحة، استطاع العلماء أن يفصلوا الجين الخاص بالفانيليا، واستطاعوا أن ينتجوه بكميات تجارية، في حمامات بكتيرية، عن طريق جزء من الهندسة الوراثية بطريقة نقل الجينات، وهذا يعني أننا نتجه نحو عالم فيه زراعة بلا زراع وبلا مزارع، وصناعة تدخل فيها المعرفة والعلوم، بدلاً من النفط، والأيدي العاملة، والأرض والمواد الخام.

ثالثا: التكنولوجيا :

لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسباً في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء.

قد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضراراً جسيمة خفيت علينا مثل مركبات الفريون (الكلوروفلوروكربون) والتي اكتشفت عام 1928م، وطبقت عام 1930م، كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد، وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عاماً علمنا أن هذه المركبات قد تكون سبباً في واحدة من قضيا البيئة العالمية وهي تضر بطبقة الأوزون في الأستراتوسفير.

كما لا يمكن بإسم المحافظة على البيئة ان نقف في وجه مشاريع التنمية، كما لا يمكن ان نعزو التلوث الى التنمية العقلانية، التي تراعي متطلبات الحفاظ على البيئة. ولكن المطلوب ان نحقق التنمية بلا تدمير للبيئة الإنسانية.[1]

سادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحلول المؤقتة قد تكون عبر الوسائل التكنولوجية، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها، والسبيل إلى ذلك حزمة

[1]- كاظم المقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث،الأكاديمية المفتوحة الدانمارك ص63

متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية، كما أن استخدام بعض هذه الحزمة دون جملة العناصر يعد قصوراً لايؤدي إلى الطريق الناجح .

رابعاً : ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للنظم البيئية الطبيعية :

قدمت وثيقة الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة 1980م، وتقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1978م وصورتها المعدلة والتي كانت حجر الزاوية في مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992، ثلاثة مقاصد أساس فيما يتصل بالنظم البيئية الطبيعية وهي:

ــ المحافظة على العمليات البيئية الأساس التي هي أساس صحة النظم والتي تعتمد عليها الأحياء (خصوبة التربة ــ تدوير عناصر الغذاء ــ نقاء الماء ــ نقاء الهواء).

ــ صيانة الموارد الوراثية أي المكونات الوراثية الموجودة في كائنات العالم، (الأنواع والسلالات من نبات وحيوان)، وهو التنوع الذي تعتمد عليه برامج تربية الأنواع واستنباط السلالات المحسنة وتعتمد عليها فرص استكشاف مواد جديدة تدخل في التطور التكنولوجي بصفة عامة.

تأمين الاستخدام المتواصل للأنواع (الكائنات الحية) والنظم البيئية وخاصة مصايد الأسماك وغيرها من الكائنات البرية والغابات، أي لا يكون الحصاد أكبر من قدرة النظام على الإنتاج والعطاء.

وهذه الضوابط تنطبق على النظم الطبيعية وعلى النظم التي يديرها الإنسان، وتقضي التنمية المستدامة أن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظام البيئي، بحيث يصبح صحيحاً قادراً على الإنتاج والعطاء، بأن يخطط معدلات استهلاكه في الحدود المرعية ليحافظ على التوازن بين الإنسان (عدداً واستهلاكاً) وبين طاقة النظم البيئية وقدرتها على التحمل...وهذا وجه رئيس من أوجه الضبط الاجتماعي.

خامساً : ضوابط التنمية المستدامة بالنسبة للمحيط الاجتماعي " التنمية البشرية المستدامة"

تقوم التنمية البشرية المستدامة على أربعة عناصر الهدف منها عملية توسيع اختيارات البشر.

أ) الإنتاجية productivity :

وهي تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم، وذلك بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر.

ب) الإنصاف والعدالة الاجتماعية Social Equality : وهي تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك جميع مكونات المجتمع وفي مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث تكون متاحة للجميع.

ج) الاستدامة Sustainability

وتحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهذا ما يحتم تأسيس التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

ومنه فإن هذا المنهج يتضمن أن التنمية الدائمة لا يمكن أن تتحقق في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها و تنفيذها مستدامة من الناحية البيئية و الاجتماعية ،أي أنها تحافظ و تشجع الموارد الطبيعية و البشرية التي تعتمد عليها التنمية.[1]

د) التمكين Empowerment

على التنمية أن تكون من صنع البشر، لا من أجلهم فحسب، وهذا ما يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها إلى حيز الواقع، وحتى نضمن لتلك المشاركة الفعالية والنجاح فلابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد في المجتمع على مصيره. [2]

أن تتضمن سياسات التنمية المتواصلة، أهدافاً تتصل بالسكان: أعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم، ويكون القصد هو تحقيق التوازن على المدى البعيد بين الموارد وحاجات الناس.

- ✓ أن يكون هدف التعليم والتدريب وآلياته ومؤسساته هو تنمية الموارد البشرية، أي يعمل على تحويل الرجال والنساء إلى ثروات للمجتمع، ولايتم كما هو حاصل في كثير من الأحوال، تحويل النساء إلى عبء اجتماعي، وهنا تبرز وظائف جديدة لمؤسسات التعليم والتثقيف الوطني وعلى رأسها وسائل الإعلام لأنها قادرة على :

1. إتاحة البيانات والمعارف للناس.
2. نشر الوعي بقضايا المجتمع عامة وقضايا البيئة والتنمية خاصة.

- ✓ بيان الوسائل والقنوات التي يسهم عن طريقها الفرد في سعي مجتمعه لتحقيق التنمية المتواصلة، وتجاوز الأضرار البيئية التي تهدد الحاضر والمستقبل. ولقد كان المدخل إلى التنمية الناجحة في اليابان ودول النمور الأسيوية التعليم والتدريب الرشيد.

[1] -دوناتو رومانو ،الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة،المركز الوطني للسياسات الزراعية،مصر،2003،ص52.

[2] –Francisco SAGASTI and Gonzalo ALCALDE,Dévelopment cooperation in factured global order,IDRC,Canada,1999,p37.

✓ أن تكون خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار المدى الزمني الممتد الذي يراعي مصالح الأجيال التالية مع الحرص على كفاية المتطلبات الأساس والمشروعة للجيل الحاضر، وهذه مسألة تتصل بالأخلاق الاجتماعية.

✓ تقوم التنمية المتواصلة على العدل الاجتماعي ومن ثم تتضمن خططها الوسائل والظروف التي تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء، وتحقق مشاركة الناس مشاركة إيجابية وفعالة في مراحل التخطيط، ووضع برامج التنفيذ، ومتابعة إجراءاته.

✓ تستهدف التنمية المتواصلة استخدام الأرض (الحيز الوطني) أفضل استخدام للمحيط الحيوي، وتقليل التعارض بين الاستخدامات المختلفة، وأن تلتزم في كل هذا بأولويات يتفق عليها المجتمع ويتقبلها.

✓ أن تتضمن المؤسسات العاملة في تنمية الموارد الطبيعية عناصر لإدارة المخاطر البيئية، نذكر منها على سبيل المثال نوبات الجفاف وحوادث السيول، وأن تعتمد هذه القطاعات في عملها على أجهزة الرصد والإنذار المبكر، والتنظيم الاجتماعي لمقابلة الكوارث وآليات التعويض والغوث للمصابين والمتضررين.

✓ أن تعمل المؤسسات الوطنية على دعم التعاون الإقليمي في تنمية الموارد المشتركة (أحواض الأنهار الدولية ــ البحار الإقليمية ــ مصادر المياه الجوفية الإقليمية) والتعاون على درء المخاطر البيئية ذات المدى الإقليمي (التلوث العابر للحدود) ودعم التعاون الإقليمي في القضايا ذات المدى العالمي (تغير المناخ ــ تخلخل طبقات الأوزون ــ تدهور التنوع الإحيائي ... إلخ) أو بمعنى آخر أن تتقبل السياسات الوطنية فكرة التعاون العالمي، وتسهم في الجهود العالمية لصون بيئة الكرة الأرضية.

والخلاصة أن التنمية البشرية...توسيع لقدرة الإنسان على بلوغ أقصى ما يمكنه بلوغه من حيث هو فرد أو مجتمع ذو أفراد كثيرة وذلك بزيادة إمكانياته التي ليست القدرات الاقتصادية إلا مجرد جانب منها. ومن هنا لابد أن تكون السياسات التنموية بالضرورة متعددة الآفاق، لا اقتصادية فحسب." [1]

[1]- جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد6، بيروت، لبنان، 1997م، ص35

المطلب الثاني:مبادئ التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة مبادئ تنموية عديدة تستند إليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول:أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعتبر أسلوب النظم أو المنظومات Systems approach شرطا أساسيا لإعداد خطط التنمية المستدامة ،وهذا انطلاقا من أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل وأي طارئ على أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى حتى يصل أثره إلى النظام ككل. ومنه فإن التنمية المستدامة بناءا على هذا الأسلوب تقوم على ضمان توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة ،و بطريقة تؤدي إلى حماية بيئة الأرض عامة . [1]

كما يعتبر استخدام هذا الأسلوب لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة منهجا متكاملا يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو أن يكون له أثر سلبي ، فمثلا إن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية ،فالسياسات الزراعية المطبقة في دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثا ث الغابات وهكذا.

الفرع الثاني:المشاركة الشعبية

يمكن التعبير عن التنمية المستدامة على أنها ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار بالأخص فيما يتعلق بمجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع سياسات تنفيذها .فالتنمية المستدامة هي تنمية من أسفل Development from belowحيث يتطلب تحقيقها بشكل فعال توفير اللامركزية لكي تتمكن الهيئات سواء كانت رسمية أو شعبية أو أهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها .ومما جعل التنمية المستدامة تنمية من الأسفل دور الحكومات والمجالس المحلية التي تصدر قرارات تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين والذي يمكن تلخيصه فيما يلي :

- يمكن للحكومات الحد من زيادة درجة حرارة الأرض بتوفير المواصلات والاستثمار فيها وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة عن طريق تحفيز السكان على استخدام وسائل النقل

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2007، ص30 .

العام والذي سيؤدي بدوره إلى تحقيق الازدهار المحلي عن طريق تقليل تكلفة التنقل للسكان و الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري.

و لا يمكن إغفال دور المواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة ، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية لعدة أسباب منها:

1- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات .

2- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي .

3- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة .

✓ إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير .

✓ أي لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.

الفرع الثالث:المحافظة على البيئة وتحقيق التوازن والشمول في التنمية

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية دون الإخلال بالنظام البيئي ودون إقصاء للأفراد و المناطق .

أولا:المحافظة على البيئة

إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل. ولذلك يجب توفير سلوك وقائي عند ظهور تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، وبالتالي العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة. كانـــت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيـــــرا وأكثر فعالية من العلاج ويسعى معظـــم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضـــــرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ، كما أنها تجعل من البيئة عنصـــــرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية .

دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

ثانيا: تحقيق التوازن والشمول في التنمية

- مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية. و الشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية و السكانية بحيث تغطي المشروعات و البرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص و إرضاء

المواطنين.1 كما يعني هذا المبدأ تحقيق التوازن في التنمية وهذا بالاهتمام من خلال الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا و الاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية و القضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

و التكامل بين الجوانب المادية و البشرية أساسي فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع و هذا التغيير له جوانب مادية و أخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي و غير مادي.[2]

المطلب الثالث:أهداف التنمية المستدامة

نتعرض من خلال هذا المطلب للأهداف المعتمدة للتنمية المستدامة لدى الهيئات الدولية.

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية.[2]

و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة. [3]

و هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين.

و هو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد و لا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل. و لا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية [4].

من هنا نستنبط أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أهداف أساسية أنها: تنمية الحاجات الإنسانية الأساسية ، تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

---

[1]- عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، عام 2001، ص 67.

[2] - عبد الهادي الجوهري و آخرون،نفس المرجع ص ص 68، 69.

[2] –Gaelle DELETRAZ,Géographie des Risques Environnementaux lies aux transports routiers en montagnes,Thése de Doctorat,Université de Pau et des pays de L'Adour,2002,p30.

[3] - محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص22.

[4] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1994، ص 4.

الفرع الأول: تنمية الحاجات الإنسانية الأساسية

يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المحتدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة: هي تنمية لا تكفي بتوليد النمـــو و حسب، بل توزع عائداته بشكل عـــادل أيضا، و هي تجدد البيئة بدل تدميرها، و تمكن الناس بدل تهميشهم، و توسع خياراتهم و فرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم" [1].

"إن هدف نموذج التنمية المستدامة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها، فهو لا يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية، مهما كان ذلك أمرا هاما. و لا يقدر حياة شخص ما أكثر من تقدير لحياة شخص آخر. إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد في " الطبقة الخطأ " أو " البلد الخطأ " أو قدر أن ينتمي إلى " الجنس الخطأ " .

تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، "إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس".

و تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، و توسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق.

و التنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق و عادلا.

و التنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها و أكثر أشكال المشاركة في السوق، كفائه هو الحصول على عمالة منتجة و مأجورة [2].

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد و الإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة و المقبلة، من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، و لكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية. إذ سيكون من الغريب أن ننشغل انشغالا بالغا برفاه الأجيال المقبلة – التي لم تولد بعد – بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم. و مع ذلك فحقيقة الأمر هي أنه أيا من هذين الهدفين لا ينال اليوم ما يستحقه من أولوية. [3]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مرجع سابق، ص 13.
[2] - د. محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 24.
[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ص 14.

الأحيـــاء الآن هم الذين يجب عليهم أن لا يفرطوا بحقوق و اهتمامات الأجيال القادمة [1]. و لذلك قد يكون القيام بعملية إعـــادة تشكيل كبيرة لتـــوزيع الدخل فـــي العالم و لأنماط إنتاجه و استهلاكه شرطا مسبقا ضروريا.

حيث يقوم هذا المنهج علـــى أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نمو اقتصاديا فقط و لكن لابد من الاهتمام بتوزيع فوائد النمو توزيعا عادلا بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة و إعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتباره أداة و هدف عمليات التنمية.

عوامل كثيرة أدت إلى الاهتمام بالتنمية البشرية، هذه العوامل أدت إلى تغيير في النظريات التنموية و أصبحـــت تركز بصفة أساسية علـــى هدف التنمية و هو الإنـــسان و أحواله الصحية، الثقافية، الاجتماعية و السياسية بدلا من التركيز على وسائل التنمية المادية أي زيادة معدلات الاستثمار و معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الاستهلاك من السلع الصناعية الحديثة.

إن التجربة العملية لإستراتيجيات التنمية التي انطلقت من المبادئ السابقة أثبتت أنه، على الرغم من تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن مشكلات هذه الدول قد تزايدت وزاد سوء الأوضاع الاقتصادية في معظم هذه الـــدول حيث عـــانت من زيادة حدّة التضخم و تفـــاقم مشكلات البطالة و الإسكـــان و الرعاية الصحية و التغذية الملائمة.

نجد مثلا تجارب بعض الدول في شرق آسيا التي استلهمت سياستها التنموية من التجربة اليابانية و نجحت نجاحا باهرا في تحقيق التنمية البشرية و المادية معا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورا و ماليزيا و تايوان.

فقد انتدبت هذه التجارب أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية و لكن يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسي الذي تطبق خلاله هذه السياسات له أثر هام في نجاح الجهود التنموية. و أن تدخل في مجال التنمية لتحقيق العدالة و مساهمة كل الفئات الاجتماعية في عمليات التنمية هو من أهم عناصر نجاحها ووضعها على أسس ثابتة. فهذه الدول كان لها في بداية الستينات نفس ظروف و سمات و مستوى الدخل الذي كان سائدا في معظم الدول النامية، و قد أصبحـــت اليوم في عداد الدول الناجحة وفـــق لمعايير التنمية الاجتماعيـــة و البشرية معا [2].

و هكذا فإن عملية التنمية المستدامة هـــي عملية مـــوجبة تهدف بالاتجاه الأفـــضل و الأحسن و الخير الاجتماعي العام، و تنادي بالمساواة في الفرص و تسعى إلى تلبية الحاجات البشرية الأساسية

---

[1] - د. ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1992، ص 23.

[2] - د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطيه ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص،ص 134 و 135.

من تعليم و صحة و معرفة و تطوير القدرات و حماية حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات، و القضاء على أنواع التمييز بين البشر[1].

نشرت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE)، عام 1996، تقريرا بعنوان "تشكيل القرن الحادي و العشرون: دور التعاون من أجل التنمية" .

اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقات و القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات.

و في الكلمة التي ألقاها أمام الاجتماع السنوي للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي لعام 1999، و صف "ميشل كامد يسوس" الذي كان يشغل حينئذ منصب الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، هذه الأهداف بأنها:

" سبعة تعهدات للتنمية المستدامة " و في تقديمهم لكتاب " نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهـــداف التنمية الدولية " ذكر " كوفي عنـــــان" الأمين العـــــام للأمم لمتحدة، و " دونالد جونسون" الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و " هورست كوهلر" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، و " جيمس و لفنسون " رئيس مجموعة البنك الدولي أن " مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا و برامجنا و تقييم مدى فاعليتنا" و تتمثل تلك الأهداف الثمانية للتنمية المستدامة في :

1. إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
2. إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
3. التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي و الثانوي قبل حلول 2015.
4. إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990 إلى 2015.
5. إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 إلى 2015.
6. توصل خدمات الصحة الإنجابية كل من يحتاجها قبل حلول عام 2015.
7. تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام 2015 [2].
8. إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة
9.

[1] ـد. محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 25.
[2]- مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، ديسمبر 2000، ص 14 و 15.

الفرع الثاني: تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها

لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءا، نظرا لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، و تهديده المستمر لنظم البيئة و قد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية.

كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد على تردي العلاقة بين الإنسان و بيئته.

فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى 1973، حيث بلـــغ معدل النمو في الصناعة الإستخراجية 5 % سنويا، و فـــي الصناعة التحويلية 7 % سنويا، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنويا، فكانت هذه الفترة فترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني و تمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة فـــي هذه الفترة متمثلة فـــي زيادة كمية و نوعية الملوثات الناتجة عنها [1].

ثم تباينت وجهات نظر الدول النامية و البلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية و التقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة لأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم و أن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة فـــي مجتمعاتهـــم و كان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي و أن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة [2].

و جاء عقد الثمانينات ليشهد تغييرا ملموسا في نظرة الدول النامية و الدول المتقدمة لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة الطبيعية وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته مثل حادث انفجار مفاعل تشرنوبيل في الإتحاد السوفيتي (في السابق) عام 1986، تلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987.

و على نطاق المستجدات و المتغيرات و خلال السنوات العشرة الأخيرة شاهدنا تحولا أساسيا في النظرة إلى العلاقة بين البيئة و النمو الاقتصادي و بأن التنمية و البيئة هما عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموما.

فكان مؤتمر ريودي جانيرو بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. أكد هذا المؤتمر أن "التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي" ، و إعلان ريو حول البيئة و التنمية

---

[1]- د. ضاري ناصر العجيمي، مرجع سابق، ص 12.

[2]- أعمال المؤتمر الدولي الثاني من 25-1994/01/27، ص 341.

الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وواجبات وحقوق الدول في هذا المجال. حيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

- ✓ مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.
- ✓ حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
- ✓ تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ و استيرداد صحة و سلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
- ✓ تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.
- ✓ تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، و ينبغي أن تعكس المعايير البيئة و الأهدافو الأولويات الإدارية السياق البيئي و الإنمائي الذي تنطبق عليه.
- ✓ ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة و مواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.
- ✓ من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي، حسب قدراتها.
- ✓ تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن الحالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.
- ✓ يتم توفير الحماية للبيئة و الموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال [1].

ويمكن توضيح هذه الأهداف في الشكل التالي:[2]

[1] ـد. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية ،دار الأمواج،لبنان،2003، ص،ص 197 و 198.
[2]- ف.دوجلاس موسشيت،ترجمة بهاء شاهين،مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة ،2000،ص72 .

الشكل رقم(01) أهداف التنمية المستدامة

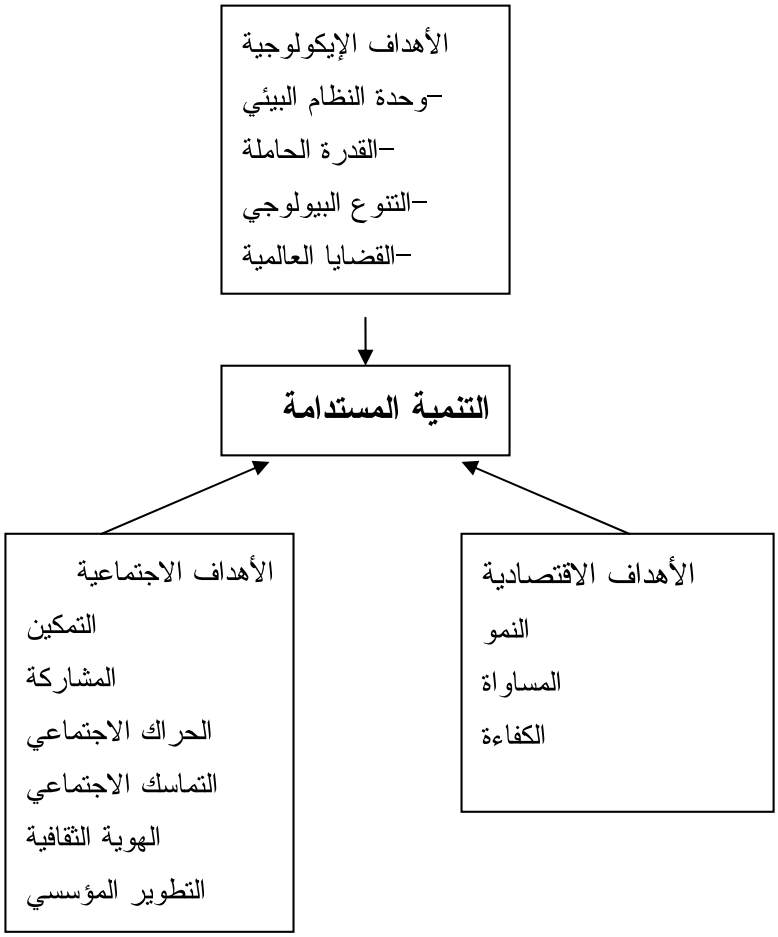

المصدر:ف دوجلاس موشيت،ص72

المبحث الثاني:مؤشرات التنمية المستدامة وخصائصها

لأجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقق أهدافها،وفي هذا لإطار سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مؤشرات التنمية المستدامة في المطلب الأول .أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى خصائصها.

المطلب الأول:مؤشرات التنمية المستدامة

قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع حيث خصصنا الأول لمعايير إعداد المؤشرات، والثاني خصصناه لذكر هذه المؤشرات أما الثالث فعرضنا من خلاله بعض التجارب الخاصة بقياس التنمية المستدامة .

الفرع الأول: معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية ،فهذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب التنمية أو المجتمع على اعتبار أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى ،أما فيما يخص التنمية المستدامة فإن مؤشراتها تعكس حقيقة ارتباط وتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأنه إذا طرأ تغير على أي جانب منها فسينعكس على الجوانب الأخرى بصور مختلفة.كما أن هذه المؤشرات تطور لمتابعة التقدم المحقق وتقييم فعالية وأثر السياسات التنموية المطبقة واستغلال الموارد الطبيعية.ويمر إعداد المؤشرات بمراحل وهذا وفق متطلبات الأماكن المختلفة.

أولا:مرحلة تحديد الجهات:

أ- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستديمة الحكومية والخاصة.

ب- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية و الأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية.

ج – وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين ادوار هذه الجهات.

د- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها

ثانيا:مرحلة إعداد المؤشرات:

أ. تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات.

ب. بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة .

ج.تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.

د. تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات .

ثالثا: مرحلة الاختبار:

للتأكد من فعالية هذه المؤشرات يجب اختبار تلك التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية و استراتيجية التنمية المستدامة محليا أو إقليميا اعتمادا على قائمة المؤشرات المستخدمة وتلك المعدة من طرف الأمم المتحدة مع الأخذ في الحسبان مايلي:

أ- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية جمع ما هو غير متوفر

ب- يجب أن يكون مصدر هذه البيانات مضمون مع استمرارية توفرها.

ج- أن تكون هذه البيانات سهلة المنال وواقعية .

د- طريقة إنتاج هذه البيانات سواء كانت مطبوعة على شكل تقارير أو إلكترونية.

ومنه فإن معايير إعداد هذه المؤشرات وحتى تكون فعالة يجب توفر مايلي:

- ✓ أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- ✓ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي أن تكون بسيطة للمجتمع حتى يستطيع فهمه وتقبلها.
- ✓ أن تكون قابلة للقياس.
- ✓ أن تكون حساسة عبر المكان أو داخل الجماعات.
- ✓ إمكانية التنبؤ بها أو توقعها .
- ✓ أن تكون ذات مرجعية أو ذات قيم حدية متاحة.
- ✓ أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- ✓ يمكن جمعها واستخدامها بسهولة نسبيا.
- ✓ النواحي الخاصة بالجودة :ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح ،و أن يتم وصفها بدقة و أن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- ✓ الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

و لربط أبعاد التنمية المستدامة مع بعضها وقياسها بشكل حقيقي لجأت المؤسسات والدول إلى تطوير معاملات خاصة لقياس منجزات التنمية المستدامة ، ومن أشهرها معامل الرفاه الاقتصادي المستدام Index for sustainable Economique Welfare،الذي تقوم فكرته على أن الناتج المحلي الصافي هو حصيلة طرح الاستهلاك في رأس المال المادي والاستهلاك في رأس المال الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي ،كما يرى البعض أنه يجب استثناء النفقات المخصصة للمحافظة على البيئة من الناتج المحلي الإجمالي لأنها ناتجة عن النشاطات الاقتصادية المختلفة،و تم التوصل إلى إستراتيجية العيش المستدام و التي تعرف كما يلي :

إستراتيجية العيش المستدام=الناتج المحلي الصافي – (قيمة الاستهلاك من الموارد الطبيعية+ نفقات المحافظة على البيئة وصيانتها)

على اعتبار أن الناتج المحلي الصافي=الناتج المحلي الإجمالي–الاستهلاك في رأس المال المادي.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصر على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية : اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية.

وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستديمة إلى ثلاث أنواع رئيسية:

-مؤشرات القوى الدافعة: وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط.

-مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء والجو.

-مؤشرات الاستجابة: تلخص التدابير المتخذة.

أولا:المؤشرات الاقتصادية

أ– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

ب– نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

ج– رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:

يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد،

د- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو ير د بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

هـ – كثافة استخدام المواد والمعادن

و- معدل استهلاك الطاقة السنوي: حيث أن التنمية المستدامة تعتمد على استخدام التكنولوجيا النظيفة لمنع التلوث والتقليل من انبعاث الغازات غير المرغوبة والنفايات الناجمة عن استخدام الطاقة غير المتجددة المتمثلة في الفحم والنفط و الغاز الطبيعي .ونجد أن معدلات استهلاك الطاقة تتزايد بشكل سريع ومطرد مما يحدث عجزا في الوفاء بها والذي غالبا ما يكون على حساب البيئة و برامج التنمية.

ثانيا:المؤشرات الاجتماعية:

أ -مؤشر الفقر البشري:

هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي:

حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه).

وحسب الإحصائيات فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق في العالم العربي من 1972 إلى سنة 2002 في المتوسط من 10.10% إلى 2.6% أما الفقر العادي فقد انخفضت نسبته من 38% إلى 30%، ويرجع الإنخفاض إلى تأثير توزيع وإعادة توزيع المداخيل النفطية والتشغيل المكثف في القطاع العام.

ب- معدل البطالة : ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

وبما أن معظم سكان الدول العربية هم شباب فإن معدلات البطالة ارتفعت وتخطت 10% وقد اشترت بدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات ونسبة أكثر بين الإناث، ويقدر عدد الداخلين في السوق ب 47 مليون طالب عمل بحلول 2001.

ج- نوعية الحياة: ويمكن تسميته العمر المتوقع عند الميلاد، يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

د- التعليم :يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي، و نسبة

الأطفال في التعليم الأساسي.

وقد بلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة (الذين يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط ب 12% في حين يشكل الأميون من 39% السكان البالغين في الوطن العربي.

ه- معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية،وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق "صفر النمو السكاني "أي تساوي معدلات الوفيات مع معدلات المواليد ، مع عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني حتى لا يصل إلى ما يسمى بالتراجع السكاني ،ويمكن متابعة النمو السكاني باستخدام التنبؤ من سنة 1965 إلى سنة 2030 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1) النمو السكاني باستخدام التنبؤ من سنة 1965 إلى سنة 2030

السنة	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السنوي
1965	3326	%1.8
1990	5284	
2000	6185	%1.6
2030	8869	%1.2

المصدر:خالد مصطفى قاسم،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007،ص55

وأكبر نصيب للزيادة السكانية يتوقع أن يكون على مستوى الدول النامية.

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2003 بنحو 2.4% متراجعا من حوالي 2.4% خلال الفترة 1985-2000؛ ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النمو السكاني.

ثالثا:المؤشرات البيئية:

أ- نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين:

الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديموغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: بين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انخفض من 0.27% هكتار للفرد في عام 1995 إلى 0.23 هكتار للفرد في عام 2003، ويرجع هذا

الإنخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني.

ج- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي من 16.6 كغ عام 1970 إلى 44.9 كغ للهكتار عام 1998، غير أنه ما زال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4كغ.

د- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد،حيث يتم المعلومات والبيانات التفصيلية لقدرات البيولوجية للمناطق المتصحرة لتحديد حالة التصحر ودرجة خطورته وأنواع النباتات والحيوانات التي لا تزال موجودة وتلك التي تعرضت للتدهر أو انقرضت تماما. وقد بلغت نسبة التصحر في الوطن العربي حوالي 68.1% من المساحة الإجمالية.

ه- التغير في مساحة الغابات :يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد وكذا كثافة استغلال أخشاب الغابات،وتحدد المعايير الدولية هذا المؤشر بنسبة 20%. وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة2002-1995 ، حيث كانت نسبة لتغير (-0.88%) ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات تغطي نحو 6.42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي عام 1995، أصبحت تشكل 6.06% فقط، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد.

و – نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية:

رابعا:المؤشرات المؤسسية:

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ب -المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.

ج- الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

ويمكن تلخيص مؤشرات التنمية المستدامة في الجدول الموالي:

جدول رقم(02)يوضح مراحل ومؤشرات التنمية المستديمة:

مفهوم التنمية	أدوات قياس التنمية			
	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية	مؤشرات بيئية	المعاملات/الأدلة
التنمية =النمو الاقتصادي(نهاية الحرب العالمية الثانية–منتصف الستينات من القرن العشرين	مؤشر النمو الاقتصادي فقط (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
التنمية=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل (منتصف الستينات –منتصف سبعينات القرن العشرين)	– مؤشر النمو الاقتصادي – مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي	بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية–الاجتماعية وبدرجة أقل من المؤشرات الاقتصادية	لا يوجد	لا يوجد
التنمية الشاملة المتكاملة=الاهتمام لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نفس المستوى (منتصف السبعينات– منتصف الثمانينات القرن العشرين) –	مؤشر النمو الاقتصادي مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي المؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	-بعض مؤشرات توزع النمو الاقتصادية والاجتماعية -مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة	بعض المؤشرات البيئية العامة	معامل نوعية الحياة (3 مؤشرات اجتماعية)
التنمية	– مؤشر النمو	بعض مؤشرات –	مؤشرات بيئية عامة	معامل التنمية البشرية

البشرية=تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان(منذ عام 1990 وحتى وقتنا الحاضر)	الاقتصادي -مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي -مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	توزيع النمو الاقتصادية- الاجتماعية -مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة		(3 مؤشرات اجتماعية واقتصادية(
-5التنمية المستديمة=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنفس المستوى (منذ قمة الأرض 1992)	مؤشرات النمو الاقتصادي -مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي -مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات -مؤشرات اقتصادية أخرى	بعض مؤشرات توزيع النمو الاقتصادية والاجتماعية -مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل الإسكان والصحة... -مؤشرات اجتماعية أخرى	– مؤشرات بيئية عامة -مؤشرات بيئية تفصيلية لجميع جوانب البيئة واستغلال الموارد الطبيعية	معامل الرفاه الاقتصادي المستديم (مؤشرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية)

المصدر: http://www.educdz.com 14/09/2008 10h20

جدول رقم(03) مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
01	نسبة السكان دون خط الفقر	اجتماعي
02		اجتماعي
03	معدل البطالة	اجتماعي
04	نسبة معدل أجور الإناث إلى أجور الذكور	اجتماعي
05	مستوى التغذية للأطفال	اجتماعي
06	معدل الخصوبة	اجتماعي
07	العمر المتوقع عند الميلاد	اجتماعي
08	السكان المخدومون بالصرف الصحي	اجتماعي
09	السكان المخدومون بمياه الشرب	اجتماعي
10	الأطفال المحصنون ضد الأمراض	اجتماعي
11	الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي	اجتماعي
12	الشباب في مرحلة التعليم الأساسي	اجتماعي
13	معدل الأمية	اجتماعي
14	مساحة المسكن م$_2$للفرد	اجتماعي
15	عدد الجرائم لكل 100000 من السكان	اجتماعي
		اجتماعي
17	سكان الحضر في المجتمعات الرسمية وغير الرسمية	اجتماعي
18	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
19	درجة استهلاك طبقة الأوزون	بيئي
20	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	بيئي
21	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
22	استعمال المخصبات	بيئي
23	استعمال المبيدات الزراعية	بيئي
24	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية	بيئي

25	كثافة استغلال أخشاب الغابات	بيئي
26	مساحة الأراضي المتصحرة	بيئي
27	نسبة السكان المقيمون في المناطق الساحلية	بيئي
28	معدلات الصيد حسب النوع	بيئي
29	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	بيئي
30	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	بيئي
31	أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	بيئي
32	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي
33	نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي	اقتصادي
34	الميزان التجاري	اقتصادي
35	نسبة الديون من الناتج الإجمالي	اقتصادي
36	كثافة استخدام المواد و المعادن	اقتصادي
37	معدل استهلاك الطاقة السنوي للفرد	اقتصادي
38	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	اقتصادي
39	نسبة استغلال و استهلاك الطاقة	اقتصادي
40	غازات النفايات الصناعية والمنزلية	اقتصادي
41	غازات النفايات الخطرة	اقتصادي
42	النفايات المشعة	اقتصادي
43	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائط النقل	اقتصادي
44	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
45	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	مؤسسي
46	نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان	مؤسسي
47	عد خطوط الهاتف لكل 1000غرد	مؤسسي
48	نسبة الانفاق على البحث العلمي	مؤسسي
49	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية	مؤسسي

المصدر: www.un.org 19/05/2008 14h30

الفرع الثالث: بعض تجارب قياس التنمية المستدامة محليا إقليميا ودوليا

سنتعرض إلى مؤشرات التنمية المستدامة في بعض الدول في إطار قياس التنمية المستدامة محليا و إقليميا.

أولا:المؤشرات المحلية للتنمية المستدامة

نتخذ على سبيل المثال لا الحصر قياس التنمية المستدامة في منطقة ميبيا في كينيا حيث تم إعداد مؤشرات لقياس مدى ما تحقق في مجال التنمية المستدامة وهذا وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (04)مؤشرات التنمية المستدامة في إقليم ميبيا/كينيا

المؤشر	التسلسل
عامل النمو في نصيب الفرد من الدخل	1
متوسط دخل الأسرة	2
معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني	3
درجة تحسين الخدمات الاجتماعية	4
درجة تحسين خدمات البنية التحتية	5
القدرة على إعداد وتنفيذ خطط التنمية	6
صيانة البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية	7
معدل العمر المتوقع عند الميلاد	8
معدل وفيات الأطفال ارضع	9
درجة الوعي في المجتمع	10
درجة المشاركة الشعبية في المستويات الإجتماعية المختلفة	11
مهارات وقدرات الموظفين في القطاع العام	12
درجة اعتماد التشريعات والقوانين	13
درجة قبول النمشاتريع التنموية	14
الإنجازات في مجال الطرق والجسور	15
مستوى التغذية	16
درجة الزيادة في الإنتاج واستخدام الغاز الحيوي	17
الزيادة في أعداد المدارس الثانوية	18
إعداد المساكن الجيدة والدائمة	19

درجة استخدام الأسمدة الطبيعية في الزراعية	20
درجة تخطيط استعمالات الأرض	21
المؤشر	التسلسل
تسويق المحاصيل الزراعية	22
مشاركة المرأة في مجالس إدارة القرى والمدن	23
درجة تنظيم عملية الإنجاب ومعدل المسافة الزمنية بين الأبناء	24

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق،ص264.

ثانيا: مؤشرات القياس الإقليمية

يظهر الجدول التالي مؤشرات تم إعدادها لقياس التنمية المستدامة في ولاية مينسوتا الأمريكية

الجدول رقم (05) مؤشرات قياس التنمية المستدامة في ولاية مينسوتا الأمريكية

المؤشر	نوع المؤشر
العمالة حسب القطاع الاقتصادي	اقتصادي
المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي	اقتصادي
التوزيع الجغرافي للعمال ونسبتها للسكان في كل منطقة	اجتماعي
معدلات نجاح وفشل مؤسسات الأعمال	اجتماعي
الترتيب التسلسلي للشركات ومؤسسات الأعمال	اقتصادي
معدلات نمو الضرائب مقارنة بالأرباح	اقتصادي
نصيب العامل من الناتج الإجمالي للولاية	اقتصادي
خريجو المدارس العليا الذين يحتاجون لمزيد من التعليم والتدريب	اقتصادي–اجتماعي
معدل البطالة	اقتصادي–اجتماعي
متوسط الدخل اللازم لإشباع الحاجات الأساسية	اقتصادي–اجتماعي
نمو الدخل للفقراء مقارنة بالفقراء	
الدخل المخصص للغذاء من مجموع الدخل	اقتصادي–اجتماعي
كمية الأخشاب المنتجة مقارنة بالكمية المستدامة المسموح بها	اقتصادي– بيئي

نسبة الطاقة المنتجة من مصادر متجددة	بيئي
معدل الاستهلاك السنوي للمياه للفرد	بيئي
معدل الاستهلاك السنوي من الطاقة للفرد	اقتصادي – بيئي
كمية المخصبات المستخدمة سنويا	بيئي

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق،ص265.

ثالثا:مؤشرات القياس القومية

وهي مؤشرات للقياس على المستوى البلد ككل وتكون هذه المؤشرات بيئية، اقتصادية و اجتماعية ونأخذ على سبيل المثال المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في هولندا

الجدول رقم (06) المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في هولندا

❖ التغيرات المناخية
انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
انبعاث غاز الميثان
انبعاث غاز النيتروجين
❖ إنتاج واستخدام غازات الكلور والفلور و الكربون
إنتاج غازات الكلور والفلور و الكربون
إنتاج الهالوجينات
❖ تحمض البيئة
ترسيب ثاني أكسيد الكبريت
ترسيب أكسيد النيتروجين
ترسيب النشادر
❖ عملية تغذية البيئة
المواد الفوسفورية
النيتروجين
❖ ترسيب المواد السامة
المبيدات الحشرية الزراعية
المبيدات الحشرية الأخرى
المعاملة التفضيلية للملوثات

المواد المشعة
❖ التخلص من النفايات الصلبة
كمية النفايات الصلبة
❖ تعكر صفو البيئة المحلية
نسبة السكان الذين يتأثرون سلبا بالروائح الكريهة أو الضوضاء

المصدر : عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق،ص268

من الجداول السابقة يمكن استنتاج أن قياس التنمية المستدامة يختلف من منطقة إلى أخرى ومن مستوى إلى آخر حسب المميزات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تحكم كل منطقة أو مستوى منها.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها

سنتعرض من خلال هذا المطلب إلى أهم خصائص التنمية المستدامة في الفرع الأول ،أما الفرع الثاني فخصصناه لمتطلبات تحقيقها.

الفرع الأول :خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص تميزها عن التنمية الاقتصادية التقليدية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس ،فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة
- ✓ التنمية المستدامة تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- ✓ هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر في المقام الأول.
- ✓ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.
- ✓ تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد و المجتمع.
- ✓ تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.
- ✓ تنمية تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.[1]

[1]–عدلي أبوطاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2000،ص ص149-150.

الفرع الثاني : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

في إطار هذا الفرع سنتطرق إلى المتطلبات الواجب توفرها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- ✓ ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة و استحداث بدائل للموارد غير المتجددة.
- ✓ تجنب اعتماد المشروعات التي تؤثر على البيئة أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء و الهواء،لأن هذه المشروعات تضع حدا للتنمية لأنها تقضي على أهم عناصرها.
- ✓ تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد .فالنظام الزراعي في بعض الدول المتقدمة مبدد للموارد .فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة 78% من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء للحيوانات ،أي أن أرطال من البروتين تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني .
- ✓ الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.
- ✓ إنشاء نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.
- ✓ توفير نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة صالحة للتنمية ويتطلب ذلك اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة والتي تعتمد على تدوير المخلفات.
- ✓ إعداد نظم تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي.
- ✓ مراعاة المعايير الإيكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية حتى تكون التنمية على أسس اجتماعية ،اقتصادية و إيكولوجية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة.

المبحث الثالث : التنمية المستدامة في الوطن العربي

الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث اعتمدت مفهوم التنمية المستدامة في تخطيطها للتنمية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤشراتها ومعوقاتها.

المطلب الأول :أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي

سنطرق من خلال هذا المطلب إلى إعلان الدول العربية مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها في الوطن العربي وكذا التزامات تحقيقها بالنسبة لهذه الدول.

الفرع الأول: الإعلان العربي عن التنمية المستدامة

جاء في الإعلان العربي عن التنمية المستدامة المنبثق عن الوزراء العرب للتنمية والتخطيط والبيئة في اجتماعهم بمقر جامعة الدول العربية بتاريخ 24 أكتوبر 2001،لإعداد الخطاب العربي إلى مؤتمر القمة العالمي بجوهانسبورغ ما يلي: [1]

الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

وإذ يتطلعون إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،الذي سيتم خلاله استعراض وتقييم لما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين خلال السنوات العشر الماضية، والذي سيوفر فرصة أخرى للمجتمع الدولي لوضع برامج محددة قابلة للتطبيق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعهدات والتزامات الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية.

وحرصاً على المشاركة الفعالة في قمة التنمية المستدامة ،فقد تم على مستوى الوطن العربي التعاون بين جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم المنتديات الإقليمية للشركاء المعنيين في تنفيذ التنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية ذات العلاقة حيث تم استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات ، وبيان المعوقات والتحديات ، ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك ، وتقديم الرؤية العربية للإطار العام للتعاون الدولي وآلية تحقيق ذلك.

[1] - الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط بجامعة الدول العربية القاهرة ،24 أكتوبر 2001.

وإذ يؤكدون أنه قد حدثت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية، شملت النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد ، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية ، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل ، و انخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد ، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ،وسن و تطوير التشريعات ، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية ، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية ، والاقتصاد ، والتخطيط ، والزراعة ، والبيئة ، والصحة ، والإعلام ، والخدمات . كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتناميا في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية .

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي

أولا:الأهداف الاقتصادية:

– تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبوء بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها .

– تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة .

– دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع .

ثانيا :الأهداف الاجتماعية:

– تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط .

– الحد من الفقر والبطالة .

– القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة .

ثالثا: الأهداف البيئية:

– دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية .

– الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر .

الفرع الثالث: التزامات تحقيق التنمية المستدامة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي:

تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـــ 77 والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية .

- ✓ تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وتعزيز التكافل الاجتماعي ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة .
- ✓ وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن .
- ✓ سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها .
- ✓ تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كحصاد المياه واعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد
- ✓ وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة .

- ✓ ايلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني, ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل .
- ✓ بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء و مياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة ، والتحكم أوالحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الآمان النووي في المنطقة العربية .
- ✓ تشجيع الإستثمار و إستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الأجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة .
- ✓ تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تطوير أساليب الإنتاج و التسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات و الحرف المعارف التقليدية .
- ✓ ادخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي .
- ✓ الحرص على الانضمام الى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الاطراف بما يخدم المصالح العربية ، و تعزيز التعاون الاقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الاخرى في التعامل مع الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم اعاقة برامجها التنموية .

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي

البلدان العربية كغيرها من الدول النامية اعتمدت أهداف التنمية المستدامة ضمن سياساتها التنموية، ويقاس تحقق هذه الأهداف عن طريق مؤشرات اقتصادية،اجتماعية وبيئية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى التنمية المستدامة المحقق ونذكرها فيما يلي:

أولا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: وقد شهد نصيب الفرد العربي ارتفاعا 2096 دولارا عام 1995 إلى 2492 دولارا عام 2003 غير أنه ما زال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي، و4054 دولار على صعيد الدول النامية.

ثانيا: نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: وتشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9 %في عام 1990 إلى 20.5% عام 2003، وتتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى 31.5% أما في الجزائر بلغت 29.8% سنة 2003.

ثالثا: رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:

وفي هذا الصدد نلاحظ أن الجزائر حققت فائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي قدر ب 13.4 %في حين حقق الحساب الجاري للبنان عجز قدر ب 30% 2003.

الفرع الثاني :المؤشرات الاجتماعية

المؤشرات الاجتماعية هي تلك المؤشرات التي تقيس النمو لبلد معين على أساس الظروف المعيشية .

أولا: مؤشر الفقر البشري:

وحسب الإحصائيات فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق في العالم العربي من 1972 إلى سنة 2002 في المتوسط من 10.10% إلى 2.6% أما الفقر العادي فقد انخفضت نسبته من 38% إلى 30%، ويرجع الإنخفاض إلى تأثير توزيع وإعادة توزيع المداخيل النفطية والتشغيل المكثف في القطاع العام.

ثانيا: معدل البطالة: وبما أن معظم سكان الدول العربية هم شباب فإن معدلات البطالة ارتفعت وتخطت 10% وقد اشتدت بدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات ونسبة أكثر بين الإناث، ويقدر عدد الداخلين في السوق ب 47 مليون طالب عمل بحلول 2001.

ثالثا: التعليم : بلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة (الذين يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط ب 12% في حين يشكل الأميون من 39% من السكان البالغين في الوطن العربي.

رابعا: معدل النمو السكاني:

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2003 بنحو 2.4% متراجعا من حوالي 2.4% خلال الفترة 1985-2000؛ ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النمو السكاني[1].

[1]- http://www.ejtemay.com

الفرع الثالث :المؤشرات البيئية

تعتبر البيئة من أهم ركائز التنمية المستدامة ونتاجا لذلك نشأت المؤشرات البيئية للتنمية التي نستعرضها في هذا الفرع.

أولا: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:شهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انخفض من 0.27% هكتار للفرد في عام 1995 إلى 0.23 هكتار للفرد في عام 2003، ويرجع هذا الإنخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني.

ثانيا: كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: على الرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي من 16.6 كغ عام 1970 إلى 44.9 كغ للهكتار عام 1998، غير أنه ما زال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4كغ.

ثالثا: التصحر: بلغت نسبة التصحر في الوطن العربي حوالي 68.1% من المساحة الإجمالية.

رابعا: التغير في مساحة الغابات: شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة2002-1995 ، حيث كانت نسبة لتغير (−0.88%) ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات تغطي نحو 6.42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي عام 1995، أصبحت تشكل 6.06% فقط، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد.

المطلب الثالث : معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي

يعاني الوطن العربي من عدة مشاكل تعيق تحقيق المستويات التنموية المرجوة، و الوصول إلى استدامة هذا النمو.

الفرع الأول :المعوقات السياسية

تعاني البلدان العربية من مشاكل سياسية عدة تقف في طريق تحقيق هذه الأخيرة للأهداف المسطرة للألفية يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

– عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة .

– ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي .

– حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة .

– غياب الديمقراطية في الكثير من الدول العربية.

تهميش حقوق الإنسان خاصة فيم يتعلق بحقوق المرأة السياسية.

الفرع الثاني:المعوقات البيئية

تعاني البلاد العربية بحكم موقعها الجغرافي من مشاكل بيئية عديدة تقف في وجه دفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة يمكن ذكره فيما يلي :

- ✓ تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر والنتح ، مما أدى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر .
- ✓ محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية.
- ✓ استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية ،وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

الفرع الثالث: المعوقات الاقتصادية:

بالإضافة للمعوقات البيئية و السياسية تعاني البلدان العربية مشاكل على مستوى اقتصادياتها نحصر أهمها فيما يلي:

- ✓ مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة
- ✓ تراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- ✓ عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها .
- ✓ نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية

الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية

الفصل الثاني:

آليات تمويل المشاريع التنموية

تعتبر قمة مونتيري لتمويل التنمية المنعقدة بالمكسيك من 18-22مارس 2002أول لقاء لتبادل الآراء حول القضايا المالية وتلك المتعلقة بالتنمية و التعاون الاقتصادي العالمي بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والهيئات الدولية كالأمم المتحدة ،البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وخرج هذا المؤتمر بما سمي توافق آراء مونتيري للتنمية ، وتمحور الاتفاق حول المجالات المواضيعية لتعبئة الموارد المحلية، وتدفق الاستثمارات من رؤوس الأموال من القطاع الخاص، بالإضافة الى تفاهمات متعلقة بالتجارة والمعونة والديون والقضايا المتعلقة بالنظم الدولية،و تمثلت هذه الأهداف في:

- تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية
- تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية
- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال التدفقات الخاصة
- توسيع نطاق التجارة الدولية كمحرك للتنمية
- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية
- التمكين من تحمل أعباء الديون الخارجية

وكانت هذه القمة بداية لمرحلة جديدة للتعاون بين منظمات بريتون وودز، منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة .

وبناء على ذلك فقد خصصنا هذا الفصل لدراسة آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة،حيث خصصنا المبحث الأول لماهية التمويل،و خصصنا الثاني لوسائل تمويل التنمية أما في المبحث الثالث فتطرقنا لمؤسسات التمويل الدولية و نظرتها للتنمية.

المبحث الأول : ماهية تمويل المشاريع التنموية

تكتسي المشاريع التنموية في أي دولة أهمية كبيرة لأنها هي التي يرجى منها تحقيق النمو و التقدم من أجل اللحاق بالدول المتقدمة.

المطلب الأول:مفهوم تمويل المشاريع التنموية

يتمتع التمويل بأهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية في الدول النامية ولأجل إظهار هذا الدور خصصنا هذا المطلب للتعرف على تمويل المشاريع التنموية .

الفرع الأول:مفهوم التمويل

اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية. وقد استمر هذا التقليد بصعوبة، وظل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية، وقد تميزت هذه الأخيرة في الدول النامية أقل كفاءة من الدول المتقدمة.

وتعتبر النظرة التقليدية التمويل أنه الحصول على الأموال و استخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع و التي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها و تدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

ولم ينظر للتمويل على أنه يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية إلا بعد رؤية بعض المحللين مثل: ادوارد شاو و رونالد ماكنين أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية.

* ومن خلال ما سبق يمكن أن نعطي تعريفا للتمويل كما يلي:

التعريف الأول:توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

و كذلك يعرف على أنه : توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام.

والتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[1] .

يعرف التمويل بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار و تقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات و التزامات المنشأة [2].

وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به،واتجاهات السوق المالية.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات و أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب ، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها و الخاصة و في الوقت المناسب.

الفرع الثاني:أهداف التمويل

التمويل يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي يقوم به التمويل في تحقيق الأهداف التنموية السابقة وذلك على النحو التالي:

- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما.

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الإقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة،

[1]- هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2000 ، ص77 .
[2]- سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162

بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الإقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و حصول الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

يلعب التمويل دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيره في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الاسباب1 مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛

2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

الفرع الثالث:أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده, و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب إحتياجات و قدرات البلاد التمويلية .

و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق :

1 – توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها :

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية لإقتصادية البلاد .

[1]JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

2 – تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم :توفير السكن، العمل ، تحسين الخدمات الصحية ،تحقيق التوازن بين المناطق.

المطلب الثاني:تمويل المشاريع التنموية

سنتطرق في إطار هذا المطلب إلى تمويل المشاريع التنموية ولذلك توجب علينا التعرف على معنى المشاريع التنموية ،و قبل التطرق إلى مفهوم المشاريع التنموية يجب تقسيم الكلمة إلى قسمين الأول المشاريع والثاني التنمية وسنتطرق في مايلي إلى مفهوم الكلمتين. حيث خصصنا الفرع الأول لتعريف المشاريع والتنمية والثاني خصصناه للمشاريع التنموية أما الثالث فقد خصصناه لتمويل هذه المشاريع.

الفرع الأول: مفهوم المشاريع

هناك عدة أنواع من المشاريع يمكن التطرق إلى تعريف بعضها فيما يلي :

أولا:المشاريع الإنتاجية :

حينما نرغب في أن نقوم بعمل نحصل من خلاله على شيء جديد لم يكن موجود أو حاصل لدينا سابقاً، فنحن باختصار نقوم بعمل مشروع.(Project)

المشروع هو نشاط تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة .

وقد يكون المشروع زراعى، صناعى ، سياحى أو خدمى وقد يكون مشروع كبيرا أو مشروعا صغيرا أو متوسط الحجم .وقد يكون مشروعا محليا أو مشروعا قوميا أو مشروعا دوليا .

ثانيا: المشاريع الاستثمارية

" المشروع الاستثماري هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية و المتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها..... حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية بالنسبة لأفراد المجتمع كله".

و يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه "اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر، وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا".

وحدة اقتصادية مستقلة يتم فيها استثمار قدر معين من الموارد الإنتاجية لتحقيق أهداف معينة (تحسين البيئة ومناطق خضراء تحقيق أرباح أهداف سياسية أهداف اجتماعية)ويجب أن تكون قابلة للقياس فليس شرط أن تكون الأهداف اجتماعية فقط تخدم المجتمع.

ثالثا : المشاريع البيئية :هي المشاريع التي تعنى بحماية البيئة الطبيعية من التأثيرات الضارة و الخطرة على البيئة وتخفيف الآثار الخطرة للمشاريع والنشاطات السكانية المختلفة الناتجة عن الزيادة السكانية والتمركز السكاني بالإضافة إلى المشاريع التي تعنى بمكافحة تلوث البيئة بعناصرها الثلاثة الماء والهواء و التربة ، والأنواع المختلفة للتلوث كالتلوث الإشعاعي و الحراري والضجيج .

كما يمكن اعتبارها مشاريع تنموية إستراتيجية فهي تهدف لإعادة تأهيل ما أفسدته النشاطات السكانية على مدى عقود من جهة و لكلفة إنشائها العالية التي تصل لمئات ملايين الليرات و الحاجة لوجود الكوادر المختصة في الاستثمار والتشغيل من جهة أخرى.

مما سبق يمكن إعطاء مفهوم شامل للمشاريع حيث أنها لا تقتصر على الأعمال الكبيرة الضخمة ذات الميزانيات العالية مثل الأعمال التي تقوم بها الشركات المتخصصة وإنما كل ما يدخل في إطار التعريف التالي يمكن اعتباره مشروعا :

أي مجهود مؤقت يتم القيام به من أجل الحصول على منتج أو خدمة أو نتيجة فريدة.

.ومنه فإن نتيجة أي مشروع لايمكن أن تخرج عن النتائج الثلاثة التالية:

1- منتج وهو أي مخرج حسي مثل البناء أو ابتكار جهاز أو منتج صناعي أو حتى برنامج حاسوبي.

2 - خدمة مثل خدمة توفير الاتصالات أو توفير الكهرباء والماء وغيرها من الخدمات.

3- نتيجة مثل ما نحصل عليه عند إجراء بحوث أو دراسات أو حتى عند القيام بحملات دعائية أو انتخابية[1].

[1] http://www.tajeir.com/vb/showthread.php?t=2946 30/11/2008 10 :10

الفرع الثاني: المشاريع التنموية

من خلال الفرع السابق تطرقنا إلى معنى الكلمتين المشاريع والتنمية و اللتان تكونان معا مصطلح المشاريع التنموية و فيما يلي سنتطرق إلى مفهوم المشاريع التنموية.

هي تلك المشاريع التي لا تهدف تحقيق الأرباح المادية فقط وإنما تساهم في دفع عجلة التنمية .

ويمكن تعريفها على أنها تلك المشاريع التي تتبناها الدولة من أجل تحقيق التنمية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والبشرية .

و تتلخص فكرة تأسيس المشاريع التنموية بتهيئة المناخ الإنتاجي المناسب لقطاع كبير من الأفراد بالمجتمع ممن لديهم المقدرة على تصنيع وتسويق منتجات و خدمات ذات جودة عالية تمكنهم من تحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي من الناحية المالية.

مما سبق فمشاريع التنمية المستدامة هي تلك المشاريع التي تسعى إلى تحقيق المردودية العالية مع المحافظة على التوازن الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي.

الفرع الثالث: المشاريع التنموية في الوطن العربي

تحاول الدول العربية العمل على دفع عجلة التنمية بها اعتمادا على المشاريع التنموية التي يمكن ذكر بعض الأمثلة عنها فيما يلي:

أولا:المشاريع التنموية في مصر

اعتمدت الجمهورية المصرية خمسة برامج تنموية في إطار سياستها التنموية يمكن ذكرها فيمايلي:[2]

البرنامج الأول:استكمال ورفع كفاءة البنية الأساسية

المحور الأول: استكمال البنية الأساسية

وتشرف الأمانة العامة للإدارة المحلية على:

مشروع الخطة العاجلة للقرى والأحياء والمدن لتوفير الخدمات الأساسية

مشروع تطوير المناطق العشوائية بالحضر

اعتمادات الباب الثالث فى موازنات المحافظات

ويشرف جهاز بناء وتنمية القرية المصرية على:

مشروع شروق للتنمية بالمشاركة بالقرى- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

مشروعات الأشغال العامة بتمويل من الصندوق الاجتماعي- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

[2] http://www.mld.gov.eg 27/06/2008 11 :20

مشروعات تنفذهـــا الوزارات والجهات المركزية في المحافظات- الأمانة العامة للإدارة المحلية

مشروع مصر لتنمية القري : ويستهدف هذا المشروع

-معالجة فجوات التنمية البشرية

-رفع كفاءة الأداء التنفيذي للأجهزة المركزية والمحلية

-استحداث آلية تمويليه لدعم الانشطة الانتاجية الصغيرة- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

المحور الثاني: توفير الاسكان لمحدودي الدخل

اقامة المساكن الاقتصادية، اقامة المساكن الاقتصاديةتوزيع المساكن التي تم الانتهاء منها و استخدام الاراضى في المناطق المتآكلة والمتدهورة عمرانيا وبيئيا .

المحور الثالث:إعادة هيكلة بعض مرافق الخدمات

– خدمة النقل : توفير خدمة النقل فى المحافظات عن طريق مشروعات متعددة وإعادة هيكلة المشروعات القائمة بخدمة النقل- رئيس قطاع الديوان العام

– خدمة مياه الشرب والصرف الصحي- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

البرنامج الثاني:

المحور الأول: التعليم

استخدام تكنولوجيا المعلومات- الأمانة العامة للإدارة المحلية

استيعاب جميع الملزمين في سن السادسة- الأمانة العامة للإدارة المحلية

التوسع في المدارس التجريبية والمدارس الأهلية- الأمانة العامة للإدارة المحلية

الأخذ باللامركزية في إدارة العملية التعليمية- الأمانة العامة للإدارة المحلية

الإسراع بتنفيذ برنامج محو الأمية- الأمانة العامة للإدارة المحلية

المحور الثاني:الصحة والسكان مج-الجهة المسئولة عن المتابعة

إعادة هيكلة نظام التامين الصحي- رئيس قطاع الديوان العام

تطوير المنشات الصحية وتجهيزها- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

تنشيط وتعميق دور الأجهزة المحلية الشعبية والتنفيذية- الأمانة العامة للإدارة

المحور الثالث:المرأة والطفل والشباب

البرنامج-الجهة المسئولة عن المتابعة

التوسع في تشغيل الإناث- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

تفعيل مبادرة تعليم الفتيات- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

التوسع في مراكز تنمية وتأهيل المرأة اقتصاديا ومهاريا بالقرى- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
المكتب الفني
المساعدة في استخراج الرقم القومي للنساء غير القادرات فرع المجلس القومى للمرأة (فى المحافظة)
إنشاء مكتبات الأطفال ونوادي الطفل (من خلال برنامج شروق)

ثانيا:المشاريع التنموية في الأردن

الاقتصاد هاجس العالم اليوم، والأردن مثل غيره يسعى للنهوض به وإخراجه من حالة التعثر الملازمة له منذ أمد بعيد والوصول به إلى طور المنافسة، وفي هذا الإطار تظهر محاولات بعضها نظري والآخر عملي، لتخلق اقتصادا منافسا وقويا،عبر الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة. "المفهوم الذي يتم اتباعه في المناطق التنموية في الأردن هو صياغة تشريع خاص لتسهيل إجراءات الاستثمار فيها وهذا شيء نجحت فيه الأردن في منطقة العقبة عندما أفردت لها قانون خاص. وقد استطاعت العقبة بفعل تلك القوانين أن تكون جاذبة للمستثمرين كونه بات من الممكن اتخاذ جميع القرارات داخل منطقة العقبة دون الرجوع إلى السلطة المركزية وهذا سهل الكثير على المستثمرين ووفر الوقت. وما أعرفه أنه يجري اليوم العمل على تطوير أنظمة مشابهة في المدن التنموية الأخرى، والحكومة جادة في هذه المسألة كونها اختبرت أثرها الإيجابي في العقبة". [1]

يعتمد الأردن في تحقيق التنمية على المشاريع في ميادين البيئة والصحة العامة ،البنية التحتية ،خدمات النقل والمرور ،الخدمات الرياضية والثقافية .

ففي مجال البيئة والصحة العامة تسعى إلى تحقيق التوازن البيئي من خلال تقديم الخدمات التالية :تخصيص واستملاك وزراعة وسقاية ورعاية الحدائق والمنتزهات .

رقابة وفحص مياه الشرب المخصصة لاستهلاك السكان

مراقبة الأغذية واللحوم والمطاعم والتأكد من تقيدها بشروط الصحة العامة.

تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة:[2]

في الأردن تم تنفيذ العديد من المشاريع التي اتجهت مباشرة للمجتمعات النسوية في الأرياف وقدمت دعما محدودا ولكنه كان كافيا لإطلاق الطاقات الكامنة واستثمار المعرفة التقليدية وتوظيفها في حماية الموارد الطبيعية .ولعل أهم البرامج التي قدمت تل هذا الدعم برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي،ويهدف برنامج المنح الصغيرة إلى إظهار قدرة سبل المعيشة المستدامة على تقديم بدائل اقتصادية واجتماعية مقنعة وقابلة للتكرار خصوصا فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع الحيوي من خلال استثمار المعارف التقليدية للمجتمعات المحلية بطريقة مستدامة بيئيا.

[1] د ناصر أبوعنزه،التنمية المستدامة في الدول النامية برنامج ومشروع بحث تجريبي لإقليم العقبة

[2] http://www.mosd.gov.jo 18/08/2008 15:30

- دمج الاحتياجات الاجتماعية و البيئية:

ليس من السهل أن يتم تطبيق مشاريع في التنمية المستدامة تدمج بين الاحتياجات الاجتماعية والبيئية ،ولكن هذا ما قامت به جمعية نسائية أردنية من خلال إنشاء مشروع غابة الصفصاف المحيطة بمركز الصفصاف للتأهيل النفسي والذي تم إنشاؤه في منطقة متميزة بتنوع حيوي كبير ،حيث قامت بتأهيل الموقع بيئيا ليكون مركزا تأهيليا للمدمنين و المرض النفسيين بعيدا عن الضغوطات الاجتماعية.

إعطاء أهمية اكبر لموضوع التشغيل عند الموافقة على اقامة المشاريع الصناعية والتجارية من قبل الجهات ذات العلاقة.كما يدخل في هذا الإطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،حيث تحتل المشاريع الصغيرة والكبيرة حيزا كبيرا في سلم الاقتصاد الوطني الأردني وحسب آخر الإحصاءات وصل عدد تلك المشاريع والمؤسسات إلى حوالي 5ر182 ألف تجاوزت رؤوس أموالها الـ 6ر834 مليون دينار، انسحب منها ما يقارب 1ر22 ألف مؤسسة فردية ليستقر عددها حاليا عند 160 ألفا برأس مال مقداره 818 مليون دينار.

المطلب الثالث:مشاكل تمويل المشاريع التنموية

لا تخلو مصادر التمويل الداخلية والخارجية رغم تعددها من المشاكل التي تعرقل عملية التنمية في الدول النامية ،بناء على ذلك خصصنا هذا المطلب لتبيان هذه المشاكل على مستوى المصادر الداخلية والخارجية.

الفرع الأول : مشكلة التمويل في الدول المتخلفة

تعاني الدول النامية من مشاكل على المستوى الاقتصادي عموما وتمويل التنمية بصفة خاصة ولذلك سنتطرق فيمايلي إلى أهم المشاكل فيها:[1]

- ✓ فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله إلى الدول الاستعمارية.
- ✓ النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى استثمار الموارد التي التي تعاني من الندرة والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.
- ✓ مشكلة البطالة وخاصة المقنعة وكذا الطاقات الإنتاجية العاطلة .
- ✓ مشكلة الاكتناز :أي احتفاظ الأفراد بالنقود بدل ادخارها على مستوى مؤسسات الوساطة المالية والإحجام عن الاستهلاك في نفس الوقت أي خروج النقود من التداول.

[1] -أحمد زهير شامية،خالد شحادة الخطيب،أسس المالية العامة،دار وائل للنشر،الأردن،2003،ص42.

- ✓ التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي.
- ✓ الاستهلاك غير العقلاني العام أو الخاص.
- ✓ التهرب الضريبي أو متأخرات الضرائب المستحقة للسلطات العامة،أو الإعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة بدون مبرر اقتصادي سليم.
- ✓ هروب رؤوس الأموال للخارج والتحويلات الأخرى.

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك.[1]

الفرع الثاني:مشاكل مصادر التمويل الداخلي

تلقى مصادر التمويل الداخلية مشاكل عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

أولا : مشاكل الادخار العائلي:

1 –انخفاض الدخل : تندرج أغلبية السكان في الدول النامية ضمن أصحاب الدخول المنخفضة والمعروف أن معظم تلك الدخول توجه إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس و مسكن أي توجه مباشرة نحو الاستهلاك ولا يبقى فائض يوجه للادخار ،وبما أن الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار فانخفاضه يؤثر بشكل مباشر في مستوى الادخار.

2– أثر المحاكاة:هو عامل ناتج عن احتكاك الأفراد في الدول النامية بالسلع الجديدة و الوسائل الحديثة وتعرفهم على أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة وتقليدهم لها باقتنائهم لتلك السلع والخدمات واستعمال الوسائل الحديثة ، مما يزيد من ميلهم للاستهلاك وهذا ما أصبح جليا على المستوى الدولي لأن المشكلات التي تعيشها هذه الدول ناتج عن محاكاة أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

3– عدم استقرا القدرة الشرائية للنقود:أي أن قيمة النقود تتناقص فعند إحجام الأفراد عن الاستهلاك وادخارهم للأموال اليوم لا يمكنهم من شراء نفس الكمية الحالية من السلع والخدمات.

4– كبر حجم الأسرة :من المعروف أن الدول النامية تتميز بنموها الديموغرافي وكبر حجم الأسر فيها ولهذا العنصر علاقة مباشرة بالادخار ففي نفس الظروف و الوقت فإن إنفاق الأسرة الكبيرة يفوق إنفاق الأسرة الصغيرة بالإضافة إلى أن هذه الدول تعاني من انخفاض مستويات الدخول فيها ،ومنه فإنه سيتم توجيه الدخل نحو الإنفاق دون الادخار .

5– عدم كفاءة أجهزة تجميع المدخرات :أي أن هذه الأجهزة ليست قادرة على تعبئة المدخرات المحلية

[1] - رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص15.

ثانيا:مشاكل قطاع الأعمال: تعاني الدول النامية من تخلف القوانين والنظم فلا يمكن الفصل فيها بين المؤسسات و المشاريع التابعة لقطاع الأعمال و الأخرى التابعة للقطاع العائلي وكذا عدم كفاية البيانات المتاحة ،فيمكن أن يتضمن القطاع العائلي المشروعات الفردية وشركات التضامن وتدخل مدخرات هذا النوع ضمن مدخرات هذا القطاع و بالتالي إمكانية عدم توجيه مدخرات قطاع الأعمال لعملية التنمية .

ثالثا:مشاكل القطاع الحكومي:

يواجه القطاع الحكومي مشاكل في تجميع الإيرادات ويرجع أهم سبب إلى قصور النظام الضريبي و المتمثل في:

- ضآلة نسبة الضرائب مقارنة بالدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال
- عدم انتشار الوعي الضريبي الذي يتجسد في التهرب الضريبي وكذا عدم خضوع بعض الأنشطة الضريبية،فبعض الدول تعفي القطاع الزراعي من الضريبة لانخفاضه من ناحية ،وصعوبة التعرف عليه من ناحية ثانية واقتصار الاستهلاك على الاستهلاك الذاتي.
- من خصائص الأنظمة الضريبية في الدول النامية انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي فيها إلى الناتج القومي الإجمالي ، والذي يرجع إلى انخفاض نصيب الفرد منه، الأمر الذي يحول دون إمكان زيادة نسبة الاقتطاع الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية للأفراد .فالاقتطاع الضريبي في وعاء ضريبي صغير الحجم ،لا يمكن أن تكون حصيلته الضريبية إلا ضئيلة الحجم.
- سيطرة الضرائب غير المباشرة على النشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:

- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء إلى الاكتناز
- الابتعاد عن المنافسة و المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية .
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

الفرع الثالث:مشاكل مصادر التمويل الخارجية

كما تواجه مصادر التمويل الخارجية مشاكل كثيرة على المستويين المحلي و الدولي نوجزها فيما يلي:

- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم المستلزمات الإنتاجية للعملية الصناعية .
- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدول الاقتصادي للمشروع.
- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

ومن أهم العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية هي هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية و التبعية المالية لهذه المراكز والقبول بما تعرضه من شروط مجحفة على الدول المقترضة .وبالرغم من مزايا المساعدات الرسمية المقدمة للدول النامية بغرض التنمية إلا أنها تتضمن سلبية إذ تخدم مصالح الدول المقرضة في البلدان النامية أكثر من جانبها الإنمائي.

المبحث الثاني:آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة

بعدما تطرقنا لمفهوم التمويل وأهدافه سنتطرق في مبحثنا الثاني إلى مصادر تمويل المشاريع التنموية والتي تنقسم إلى محلية إقليمية ودولية سنتعرض لها في المطالب الثلاثة التي كان أولها موسوما بالمصادر الداخلية لتمويل التنمية أما الثاني فخصصناه لذكر المصادر الإقليمية لتمويل التنمية وفي الأخير خصصنا المطلب الثالث للمصادر الدولية للتمويل.

المطلب الأول : آليات التمويل المحلية لمشاريع التنمية المستدامة

من وسائل تمويل التنمية هناك وسائل على المستوى المحلي تعتبر أول أداة تلجأ الدولة سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف التمويل المحلي و وسائله:

الفرع الأول: مفهوم التمويل المحلي

مصادر التمويل المحلية هي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة ،ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

ويمكن تعريفها على أنها المصادر المالية التي تعتمد على القدرات الحقيقية للمجتمع في تحقيق السياسة التنموية للدولة .

كما يمكننا إعطاء تعريف ثالث للمصادر المحلية للتمويل على أنها كل الموارد المالية المتاحة على المستوى المحلي لرفع معدلات التنمية .

من التعريفات السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف شامل للتمويل المحلي والمتمثل فيما يلي:

يعتبر الادخار من أقدم الأعمال الممارسة من طرف الإنسان ،وبمرور الزمن تطورت هذه العملية و لحقها كذلك تطور في وسائل حفظها واستخدامها .وبالتالي فقد أصبح الادخار في العصر الحديث إحدى الخصائص الرئيسة لإنسان ومجتمع هذا العصر.وبالتالي أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة[1].

وتأخذ المصادر الداخلية للتمويل شكلين من الادخارات، إختيارية وأخرى إجبارية.

[1] -WWW.26 sep.net, Kahtan El Tawil, 25/02/2008.

الفرع الثاني: الادخارات الاختيارية

الادخار الاختياري هو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية وإختيارا وبمحض رغباتهم، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

كما يعرف على أنه :الجزء من الدخل الذي لا ينفق و لا يخصص للاكتناز.[1]

ويعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو الفرق بين الدخل الجاري و الإنفاق الجاري.[2]

أولا:مدخرات القطاع العائلي:

ويشتمل هذا القطاع على العائلات و الأفراد و المؤسسات الخاصة. و تمثل عادة مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وبالمعنى السابق يلاحظ أن الادخار العائلي يتمثل في كونه ادخارا إختياريا نظرا لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلي في توفير جزء من دخله المتاح بدلا من إنفاقه على الاستهلاك الخاص، وعلى ذلك فإن العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة عكسية بمعنى أن زيادة الاستهلاك سيترتب عليها انخفاض الادخار والعكس صحيح.وتتضح الفجوة في الإدخارات بين الدول المتقدمة والنامية ، ففي الأولى يعتبر القطاع العائلي المصدر الرئيسي للإدخارات المحلية أما الدول النامية فهي لا تحقق ادخارات كبيرة بل تكون أحيانا سالبة وذلك لانخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض دخل الفرد ،وكذا ارتفاع الميل للاستهلاك لاسيما في ظل ظاهرة المحاكاة حين تحاول الدول النامية تقليد الأنماط الاستهلاكية لشعوب الدول المتقدمة . وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

- ✓ المدخرات التقاعدية في صناديق الضمان الاجتماعي كأقساط التأمين والمعاشات.
- ✓ الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف و تأخذ الأشكال التالية:
- ✓ الإدخار في البنوك:حيث تعتبر الودائع في النظم الاقتصادية من أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة المدخرات ويمكن تقسيمها إلى:
- ✓ ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية): هي ودائع مستحقة الدفع بمجرد طلب المودع.
- ✓ الودائع الادخارية: تنقسم بدورها إلى ودائع للتوفير وودائع لأجل:
- ✓ ودائع لأجل: تحمل استحقاق معينا يتفق عليه مسبقا بين البنك والمودع ولا يجوز للمودع السحب قبل تاريخ الاستحقاق، وعليه فإن سعر الفائدة على هذه الإيداعات يتسم بارتفاعه.

---

[1] -حمدية زهران ،التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس،1982،ص275.

[2] - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر

✓ودائع التوفير: تعد أحد أهم الأوعية الادخارية التي تحفز المدخرات الوطنية في غالبية الاقتصاديات خصوصا مدخرات ذوي الدخول المتوسطة والصغيرة.

✓الاستثمار المباشر كإقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر، حيث يصبح المدخر هو نفسه المستثمر.

✓ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ثانيا:مدخرات قطاع الأعمال:ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما:ادخارات قطاع الأعمال الخاص وإدخارات قطاع الأعمال العام.

الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد أو المؤسسات بينما الادخار العام يتكون من:الضرائب، القروض (شهادات الاستثمار) أو الإصدار النقدي (ما يسمى بالتمويل بالعجز) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية[1].وتتمثل مدخرات القطاع الخاص في مقدار الأرباح غير الموزعة، حيث أن أصحاب رؤوس الأموال المساهمين في مشروعات قطاع الأعمال الخاص لا يحصلون على كل الأرباح المحققة حيث يتم تجنيب جزء من هذه الأرباح دون توزيع وذلك بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد التي تحتاجها مشروعات ذلك القطاع، ونتيجة لما يتسم به القطاع الخاص في معظم الدول النامية بالضآلة الشديدة فإن مدخرات هذا القطاع سوف تتسم بالتالي بالضآلة الشديدة، ومن ثمة لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية تمويل التنمية هذا بالإضافة إلى أن جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يستخدم كمصدر تمويلي.

أما بالنسبة للقطاع العام فتتمثل أهم مدخراته أيضا في الأرباح غير الموزعة ولكن مع إعتبار أن القطاع العام نفسه هو المالك الوحيد لجميع المشروعات العامة ومن ثمة ستؤول إليه كل أرباح تلك المشروعات التي تدخل تحت سيطرته[2].

ثالثا: الادخار في السوق المالي:

تقوم العديد من البلدان بدعم المؤسسات المالية المحلية ورفع كفاءتها لجذب الادخارات المحلية من القطاعات المختلفة مع وضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم لهذا الغرض.

يفترض أن يعزز وجود السوق المالي التمويل النقدي في اقتصاد السوق من خلال ما يؤديه من دور بالغ الأهمية في جذب رأس المال الفائض غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد، وتوفير الموارد المالية الحقيقية اللازمة لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم والسندات، فعملية طرح

[1]- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر ، 2000، ص ص 64 ، 65.

[2] -محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004، ص345 ، 346.

الأسهم والسندات تجذب رأس المال وتستوعب مدخرات الأفراد والشركات، كما تدفع المكتتزين إلى تحويل مكتنزاتهم إلى مدخرات واستثمارات وتوظيفها بشكل يحقق عائد مناسب. ويمكن ذكر أهم الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق فيما يلي :

- شهادات الإيداع القابلة للتداول ،- الكمبيالات المصرفية
- الأوراق التجارية،- اتفاقيات إعادة الشراء
- أذون الخزينة ،-شهادات المديونية وكمبيالات الخزانة .

والسوق المالي في الجزائر حديثة النشأة، جاء إنشاؤها في سياق استراتيجية الانفتاح الاقتصادي، بهدف وضع إطار تمويلي مباشر للاستثمار يجذب أموال محلية و أجنبية، واقتصرت انطلاقة البورصة في البداية على ثلاث شركات عمومية تنازلت الدولة على 20% من رأسمال كل منها للاكتتاب العام وهي رياض سطيف صيدال، الأوراسي، وأما سوناطراك فقد اقتصرت على إصدار خمسة ملايير من السندات سنة 1998[1].

و يتضح أن انطلاقة البورصة كانت متواضعة مقارنة بالبورصات في الدول العربية مثل البورصة المصرية، نجد عدد الأسهم المسجلة فيها 120 سهم، وفي بورصة عمان وصل عدد الأسهم المسجلة 139 سهم كما عرفت البورصة في الجزائر سيطرة القطاع العام، فباستثناء بعض العمليات المتواضعة المتمثلة في النداء العام للادخار الذي قامت به بعض المؤسسات العمومية، فإن بورصة الجزائر تبقي بورصة ذات طابع عمومي محض، يسيرها ويراقبها وسطاء عموميون[2]. مما يؤدي إلى غياب المنافسة ولا يشجع على الاستثمار في هذه الشركات.

ومن المهم الإشارة إلى حقيقة عدم كفاية الادخارات المحلية اختياريا وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات مما يدعو السلطات العامة اللجوء إلى الإدخارات الإجبارية .

[1] -الاقتصاد والأعمال، السوق المالية والبورصة، عدد خاص، نوفمبر، 1999، ص 94

[2] مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص 29.

الفرع الثالث:الادخارات الاجبارية

الادخـــار الإجباري هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجـــة عن إرادتهـــم،أي لايقبلون عليه طواعية بل يقتطع من الدخول المتحققة لديه بطريقة إلزامية. ويتمثل في الادخار الحكـــومي والتمويـــل التضخمي والادخار الجماعي.

أولا:الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومـــة) أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يـــتم تمويلـــه عـــن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة.وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلـــى مجـــالات الاســـتثمار والتنميـــة المستهدفة.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخـــار الاجباري وتمثل"إقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد، في أعباء الخدمات العامـــة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم"، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة في الاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الإقتصادي أو محاولة التهرب، وتنقسم الضرائب إلى قسمين:ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

وتعرف الضرائب المباشرة بأنها الضرائب التي يستحيل نقل عبئها، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل) وتفرض دوريا (سنويا) على المركز المالي للممول.

أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يمكن نقل عبئها ودافع الضريبة هو الذي يتحملهـــا (الـــضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات) ويتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة[1].

الضرائب المحلية: تعرف الضريبة العامة بأنها: فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود علية نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[2]

إن الضرائب تتعدد وتتباين تطبيقاتها من دولة لأخرى وفي هذا الإطار فإنه توجد تقسيمات عديدة للضرائب المحلية حسب الشكل التالي:[3]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، *النظرية الاقتصادية*،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2000،ص ص452، 453.

[2]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 115.

[3]- خالد سمارة الزعبي،مرجع سابق،ص 20.

تنقسم الضرائب حسب عددها إلى الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة، حيث تنصب الضريبة الواحدة على مجال واحد دون غيره كضريبة المباني في إنجلترا وضريبة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ حصيلتها أحيانا 8 % من مجموع الضرائب المحلية أما الضرائب المتعددة فتنصب على أنواع متعددة من الضرائب كما هو الحال في فرنسا وبلجيكا.

ويمكن تقسيم الضرائب المحلية تبعا لأوعيتها إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال، والصورة الوحيدة للضرائب على الأشخاص هي ضريبة الرؤوس ويكون وعائها الأفراد وليس أموالهم وتفرض على الأشخاص البالغين في نطاق الوحدة على أساس فئة موحدة بالنسبة لجميع الأفراد الخاضعين لها.

أما الضرائب على الأموال فهي التي يكون وعائها المال وليس الأشخاص وهي على عدة أنواع منها:

✓ ضريبة المباني: وهي التي تفرض على المباني تبعا لقيمها الايجارية التقديرية التي يعاد تقييمها على فترات نظرا لارتفاع أجزاء التقدير.

✓ ضريبة الأراضي: تفرض على الأراضي الزراعية تبعا للقيمة الايجارية لوحدة الأرض وتعتبر موردا هاما للوحدات ذات الطبيعة الريفية.

✓ ضريبة المواشي: وتفرض على الماشية تبعا لنوعيتها ولأعداد رؤوسها و تكثر في البلاد النامية التي تعتمد على الثروة الحيوانية وخاصة المناطق الرعوية منها والتي لا تتوافر فيها موارد أخرى.

✓ الضرائب على الثروات المنقولة أو ضرائب الدخل: وترتبط بالأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل داخل الوحدة المحلية.

✓ ضرائب أخرى غير مباشرة: كضريبة الملاهي والمراهنات والضرائب على المبيعات المحلية والضرائب على الإنتاج والضرائب على المشروبات وعلى المحروقات وتمتاز الضريبة على الأموال في أنها تحقق القواعد العامة للضريبة نظرا لتمسك عبئها على يسر المكلف بالإضافة إلى مرونتها و وفرة حصيلتها،أما عيوبها فهي صعوبة تقديرها وتحصيلها لارتباطها بالظروف الاقتصادية وارتباطها بالضرائب القومية.

✓ إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:

✓ يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن وتأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذالك هده الإيجارات موردا هاما للمحليات[1]، سواء كانت ناتجة عن تأجير

[1]-عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 82

المرافق العامة المحلية أو تشغيلها و إدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

ثانيا:التمويل التضخمي:

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة عن تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج[1].

ويعرف التمويل بالعجز بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى تكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق نقود أو ائتمان[2] ، ويختلف الهدف من استعمال هذه الطريقة، فيما تهدف سياسة تمويل عجز الميزانية في الدول المتقدمة إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مستوى الطلب الفعال*، تهدف في الدول الأقل تقدما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا:الادخار الجماعي:

هي إدخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العتمة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها ، ويحتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار ويتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل:خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات ما يجعله يحظى بقبول الأفراد المرتبطين به لمساهمته في استقرار العلاقات الاجتماعية عن طريق تأمين حياة الأفراد ومستقبلهم .

رابعا: حصيلة التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية صورة عن علاقات الدولة مع العالم الخارجي فمن خلالها يظهر إنتاج الدولة بالنسبة لإنتاج العالم ،كما تساهم في تمويل واردات الدولة الضرورية من السلع الرأسمالية ،حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق العام ،ويزداد معه الطلب على السلع و الخدمات ، مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال تولد الإنتاج والاستخدام والدخول

---

[1]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ،دار المجدلاوي، عمان ، 1999، ص46.

[2] -محمد مبارك حجير ، السياسات المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة و النشر ، بدون سنة نشر، ص175

وحصيلة التجارة الخارجية تحتل الجانب الأكبر من موارد النقد الأجنبي أي أنها تلعب دورا كبيرا في تحديد قدرة البلد على الاستيراد مما ينتج عنه تحديد قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في التكوين الرأسمالي كما تساعد على تسديد ومما سبق يمكن اعتبارها مصدرا أساسيا لتمويل التنمية في الدول النامية.

ومنه يمكن تعريف حصيلة التجارة الخارجية على أنها عبارة عن جميع المعاملات التي بين الدولة وباقي الدول الأخرى أي كل المعاملات التي تجري بين المؤسسات والأفراد في البلد ومثيلاتها في بلدان أخرى .ويتوقف دورها كمصدر للتمويل على الاعتماد على حجمها و تكوين صادراتها و شروط تجارتها فكلما كان حجم الصادرات كبيرا نسبيا ويتكون من منتجات وسلع تتمتع بأسواق دولية وأسعار مرتفعة كلما زادت قدرة هذا البلد على زيادة الاستيراد.

المطلب الثاني :وسائل التمويل الإقليمية للتنمية

نظرا لشح الموارد المحلية لتمويل التنمية لجأت الدول النامية إلى إنشاء آليات إقليمية تساهم في التمويل وتعددت هذه المصادر تبعا للموقع الجغرافي أو الانتماء الديني.

الفرع الأول: وسائل التمويل الإقليمية للتنمية

نظرا لعدم كفاية وسائل التمويل المحلية هناك وسائل تمويل خارجية دولية وإقليمية حيث لا يمكن إهمال دور هذه الأخيرة في التمويل حيث لا تختلف عن المؤسسات الدولية إلا في حيز العمل فهي تسعى دائما إلى تطوير ورفع الكفاءات الاقتصادية للدول الأعضاء .

و تسعى الدول العربية أن تلتحق بالركب العالمية وتعمل على سياسة التمويل وذلك بإنشاء مؤسسات تمويل إقليمية من أهمها:

أولا: صندوق النقد العربي:

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.[1]

وتم إنشاؤه عام 1976 حيث تم توقيع اتفاقية إنشائه بتاريخ السابع والعشرين نيسان من نفس السنة بالرباط المملكة المغربية وبدأ في ممارسة نشاطه 1977 ومقره إمارة أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة برأسمال قدره 250 مليون دينار عربي والذي يعادل 3وحدات من حقوق السحب الخاصة ورأسماله الحالي 600 مليون دينار عربي مصرح به والمدفوع 326 مليون دينار عربي

[1]-صندوق النقد العربي: نشأته أهدافه ونشاطه ، صندوق النقد العربي، 2003.

وتساهم فيه جميع الدول العربي والدينار العربي هو وحدة حسابية تتعامل بها البنوك المركزية فقط وليس عملة عادية [2] ويبلغ الأعضاء 22 دولة عربية ودخلت اتفاقية الإنشاء حيز التنفيذ في نيسان 1979.

هناك تشابه كبير بين طريقة إدارة الصندوق العربي والصندوق الدولي فكلاهما يدار بمجلس محافظين وهو بمثابة الجمعية العمومية للصندوق العربي وهناك مجلس المديرين التنفيذيين برئاسة مدير عام الصندوق وينبثق عن الصندوق لجان عمل مثل لجنة القروض والاستثمارات واللجنة الإدارية كما يتابع الصندوق معهد السياسات الاقتصادية.

أما من ناحية تنظيمه الهيكلي فهو يتكون من العناصر التالية:

مجلس المحافظين:يتكون المجلس من محافظ ونائب له ويعد بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة يجتمع كل سنة ويبلغ عدد المحافظين 20 محافظا.

ومن بين عضوية المجلس للفترة 2007/07/01 – 2010/06/30 هناك السيد: عبد الحق بجاوي من الجزائر [3]

مجلس المديرين التنفيذيين: يتكون هذا المجلس من مدير عام الصندوق رئيسا له وثمانية مديرين أعضاء يعينون لمدة3 سنوات قابلة للتجديد ويتولى الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم المشورة.

المدير العام: يعينه مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويتولى المدير العام رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين ويصوت فيه عند تساوي الأصوات.

الموظفون: هم فنيون دائمون ينتظمون في ستة دوائر مختلفة.

بالإضافة إن الهيكل التنظيمي يتضمن ثلاث لجان دائمة هي لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق كما يتضمن اللجنة الإدارية أيضا.

وتوزع أعمال الصندوق بين الوحدات التنظيمية المختلفة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(02) الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي

[2]- أحمد عبد الرحمن أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر 2001 السعودية، ص219

[3] -http//: Www.amf.org 2008/11/ 04

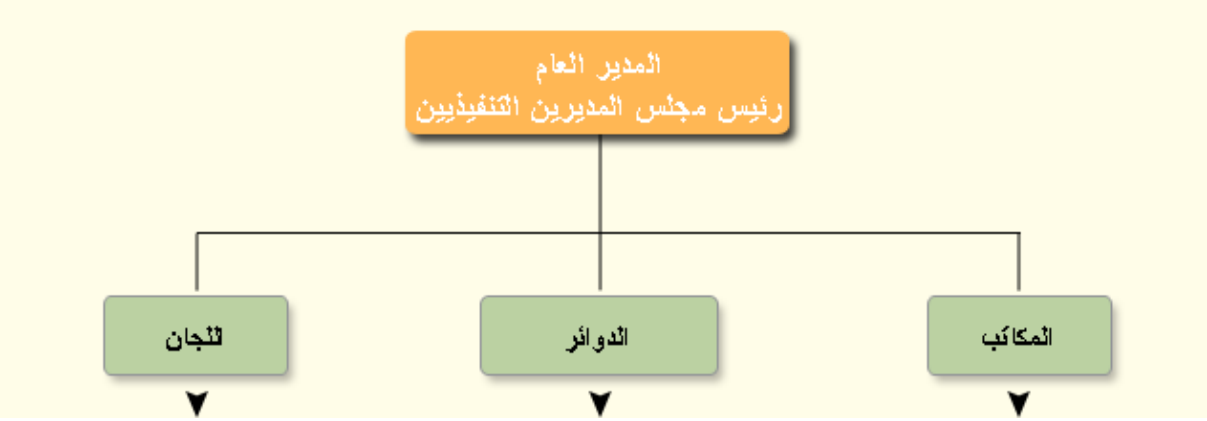

مكتب التدقيق الداخلي مكتب المدير العام	الدائرة الإقتصادية والفنية معهد السياسات الإقتصادية دائرة الإستثمارات دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي دائرة الشؤون الإدارية الدائرة القانونية	لجنة القروض لجنة الإستثمارات اللجنة الإدارية

المصدر http://Www.amf.org2008/11/04

ثانيا: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

وهو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها الكويت ويضم في عضويته البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وقد تأسس بقرار من مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عاصمة الجمهورية السودانية عام 1967 وصادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية عام 1968 على اتفاقية إنشائه وأعلنت الجامعة العربية نفاذ هذه الاتفاقية في عام 1971 وعقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين 1972 ثم باشر الصندوق عملياته في بداية عام 1974.[1]

ويبلغ حاليا رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نحو 800 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 2.7 مليار دولار ، دفع منها حتى الآن 662 مليون دينار ، وتفيد بيانات الصندوق في موقعه على شبكة الانترنت إن إجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام

[1]- سلسلة دراسات اقتصادية ،الدور التنموي لصناديق التنمية و التمويل العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،العدد2001،5،ص43

2002 بلغت 1.979.46 دينار أي (ما يعادل 7 مليارات دولار أمريكي) بالإضافة إلى تقديم 90 مليون دينار كمعونات فنية، إما إجمالي موارده فقد بلغت حتى نهاية 2002 نحو 3856 مليون دينار كويتي (13.9 مليار دولار أمريكي) وتركز سياسة البنك في الإقراض على مشاريع البنية التحتية ، والمشاريع التحتية [2]

قدم الصندوق العربي 32 معونة خلال عام 2006، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 13.9 مليون د.ك.، هدفت إلى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، من خلال رفع كفاءة مؤسساتها وتحسين أدائها. وقد تضمنت تلك المعونات 13 معونة قومية قيمتها الإجمالية حوالي 3.2 مليون د.ك. خصصت لدعم أنشطة ذات طبيعة مشتركة وتحظى باهتمام معظم الدول العربية، و19 معونة قطرية قيمتها الإجمالية حوالي 10.7 مليون د.ك.، استفادت منها 11 دولة عربية.

الهيكل التنظيمي للصندوق:

يتكون الصندوق من مجلس المحافظين والمدير العام رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة ولجان القروض والموظفين اللازمين للقيام بالأعمال التي تحددها إدارة الصندوق.

ويعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة.

أما مجلس الإدارة فيتكون من ثمانية مديرين غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

ويعين مجلس المحافظين مديرا عاما للصندوق من غير المحافظين أو نوابهم أو أعضاء مجلس الإدارة أو نوابهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، حيث يتولى المدير العام رئاسة مجلس الإدارة ويعتبر هو الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسئول عن جميع الأعمال تحت أشراف مجلس الإدارة ويقوم على تطبيق التنظيمات الفنية والإدارية داخل الصندوق وله حق تعيين وفصل الخبراء والموظفين طبقا لأنظمة الصندوق.

ثالثا:البنك الإسلامي للتنمية:

بنك التنمية الإسلامي مؤسسة مالية دولية تأسست بموجب قرار صادر عن مؤتمر وزارة المالية في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة عام 1973 وبدا أعماله عام 1975، ويشترط البنك لمنح القروض والمساعدات أن تكون الدولة الإسلامية عضو منظمة المؤتمر الإسلامي ، وان تكون قد سددت مساهماتها في رأسمال البنك ، وان تكون قد قبلت والتزمت بقراراته.[2]

---

[1]-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2003 ، ص،349

[2]-مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،مرجع سابق،ص53 .

يتواجد المقر الدائم بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فرعان الأول في الرباط بالمملكة المغربية ، والثاني في كوالالامبور في ماليزيا، وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين في البنك على تأسيس مكتب تمثيلي للبنك في كازاخستان عام 1977 ليعمل كصلة وصل بين البنك والدول الإسلامية في تلك المناطق.

و يبلغ رأس المال المصرح به 15 بليون دينار إسلامي حوالي 55ر20 بليون دولار أمريكي كما يبلغ رأس المال المكتتب فيه 1ر8 بليون دينار إسلامي حوالي 10ر11 بليون دولار أمريكي في حين يبلغ رأس المال المدفوع حتى 30 ذي الحجة 1424هـ 711ر2 بليون دينار إسلامي حوالي 050ر4 بليون دولار أمريكي وتبلغ نسبة مساهمة المملكة في رأس المال 86ر24% من إجمالي رأس المال المكتتب فيه . والدينار الإسلامي هو وحده الحساب بالبنك وتعادل وحدة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي.

و يبلغ عدد الدول الأعضاء حتى 2005 خمساً وخمسين 55 دولة.

الهيكل الإداري للبنك الإسلامي للتنمية :

أ – مجلس المحافظين:

كل دولة عضو في البنك ممثلة في هذا المجلس بمحافظ ومحافظ مناوب, ويجتمع المجلس مرة في العام للنظر في نشاط البنك وأعماله خلال السنة الماضية ويضع سياسات البنك المستقبلية.

ب – مجلس المديرين التنفيذيين:

ويتكون من أربعة عشر عضواً سبعة معينون من الدول السبع المالكة لأكبر عدد من الأسهم وهي: (المملكة , الكويت , الإمارات العربية المتحدة , تركيا , ليبيا , إيران ومصر) وسبعة ينتخبون من قبل المحافظين الآخرين عدا المحافظين الممثلين للدول السبع المشار إليها , ومدة العضوية في هذا المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ج – رئيس البنك :

ينتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويترأس مجلس المديرين التنفيذيين كما يرأس الجهاز الإداري للبنك حالياً ويتولى إدارة العمل وتسييره على ضوء توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين ويرأس البنك حالياً الدكتور/ احمد بن محمد علي من المملكة العربية السعودية.

وتتضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خمس هيئات هي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ،الهيئة العالمية للوقف.

رابعا: بنك التنمية الإفريقي:

يعد بنك التنمية الإفريقي من أهم المؤسسات الإقليمية للتمويل في بلدان العالم الثالث فقد أنشئ في عام 1963 بمقتضى الاتفاقية الموقعة في الخرطوم وذلك بهدف تقديم المساعدات المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء. وذلك عن طريق تزويدهم بالقروض والمعونات الفنية.

وقد بلغ عدد الأعضاء 77 دولة في أخر عام 1999 من بينها 53 دولة افريقية و24 دولة غير افريقية وذلك بعد أن وافق مجلس محافظي البنك في عام 1977 على فتح باب العضوية للدول من خارج الإقليم وبعد مباحثات استغرقت ثلاث سنوات لضمان التزام هذه الدول بشروط عضوية البنك قبلت عضويتها بصفة نهائية في عام 1982 وقد أدت عضوية هذه الدول غير الإقليمية إلى زيادة رأس المال البنك بمقدار أربعة أمثاله حيث بلغت 5.3 بليون وحدة حسابية كما أدت إلى السماح بالاقتراض من الأسواق الدولية بأسعار تفضيلية وزيادة موارده المالية اللازمة لإقراض الدول الإقليمية الأعضاء بأسعار تنافسية ونجاح إصدار أول سندات للبنك عام 1982 .

ويبلغ عدد الدول الإقليمية الأعضاء في البنك 53 دولة، وتعد من اكبر الدول الإقليمية المساهمة في رأس المال البنك وبالتالي أكثرها أصوتا كل من نيجريا بـــ9.151% ومصر بـــ 5.472% وساحل العاج بـــ 4.805% وليبيا بـــ3.918% والجزائر بـــــ 3.836% وذلك في 13 ديسمبر 1999. ويبلغ عدد الدول غير الإقليمية الأعضاء في البنك 24 دولة، وتعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من اكبر الدول غير الإقليمية المساهمة في رأس المال البنك بحيث تمتلكان 5.319% و5.223% على التوالي من مجموع الأصوات وذلك في 13 ديسمبر 1.1999

ويتكون موارد البنك الإفريقي من حصص الدول الأعضاء المدفوعة من رأس المال بالإضافة إلى القروض التي يتمكن البنك من الحصول عليها من الأسواق المالية أو ن الدوال الأعضاء. ويستخدم البنك موارده في التمويل المشروعات الاستثمارية في الدول الأعضاء وتحدد شروط الإقراض حسب طاقة كل دولة على السداد من ناحية وحسب الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول من ناحية أخرى.2

وقد بلغ حجم رأسمال البنك المصادق به في عام 1996م 23.029 مليون دولار أميركي.تم توزيع المساهمات في رأسمال البنك بنسبة: 2/3 للدول الإقليمية الأعضاء و1/3 للدول الأعضاء من خارج الأقاليم وقد تم توزيع رأس مال البنك بين الدول الأعضاء على أساس أن يكون للدول الإقليمية الإفريقية 63.31% من هذا المجموع الكلي للأسهم بينما يصل نصيب الدول غير الإقليمية إلى 36.69

[1] -يونس أحمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2004، ص97

[2] -عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، 1993، ص:105

% من هذا المجموع وينعكس نصيب كل دولة في الأسهم على عدد الأصوات التي تمثلها وبالتالي على تأثير الدولة

في قرارات البنك إذ تنص اتفاقية البنك أن يكون الكل عضو 625 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم تكتتب فيه وقد بلغت قيمة رأسا لمال البنك المصرح به في عام 1999 21.87 مليار وحدة حسابية (وهي معادلة لوحدة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي) وتمتلك الدول الإفريقية 62.449% من عدد الأصوات بينما للدول غير الإفريقية 37.551% وذلك من مجموع الأصوات التي يبلغ عددها 1693474 صوتا.[1]

يتولى إدارة البنك مجلس المحافظين الذين يمثلون كافة الدول الأعضاء وقد شارك للمرة الأولى المحافظون الذين يمثلون الدول غير الإقليمية في اجتماع الجمعية السنوية لمجلس المحافظين الذي انعقد في نيروبي عاصمة كينيا خلال الفترة من 11 إلى 14 ماي عام 1983.[2]

الفرع الثاني : أهداف مؤسسات التمويل الإقليمية

تعددت أهداف مؤسسات التمويل الإقليمية حسب أسباب إنشائها وحسب الأهداف التنموية للدول الأعضاء.

أولا:أهداف صندوق النقد العربي:[3]

- ✓ تصحيح الاختلال في موازين الدول الأعضاء.
- ✓ استقرار أسعار الصرف العملات بين الأعضاء وتحقيق قابليتها للتحويل والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الخارجية.
- ✓ تطوير الأسواق المالية العربية.
- ✓ تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية.
- ✓ تسوية المدفوعات بين دول الأعضاء .
- ✓ تقديم الاستشارات لمن يطلبها في مجالات عديدة أهمها ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية.
- ✓ تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية واحدة.
- ✓ العمل على زيادة التعاون النقدي بين الدول العربية.

ويعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التالية:

---

[1] يونس احمد بطريق، مرجع سابق، ص99

[2] يونس احمد بطريق، مرجع سابق،ص100

[3] احمد عبد الرحمن احمد، مرجع سابق، ص 220

- ✓ تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
- ✓ تقديم المساعدات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
- ✓ تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية والمترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ✓ يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقا للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.
- ✓ إدارة أية أموال تعهد بها إليه الدول الأعضاء.
- ✓ عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.
- ✓ القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق .
- ✓ تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

وتتعاون الدول الأعضاء فيما بنها وفيما بين الصندوق لتحقيق أغراضه ويكون على كل عضو بصفة خاصة:

- ✓ يلتزم كل عضو بصفة خاصة برفع القيود عن المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على إنتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها مع استهداف إزالة القيود المذكورة كليا لتحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات ولاسيما المالية والنقدية .
- ✓ يتعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه كما يتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة.
- ✓ يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق.
- ✓ يقوم الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، بإتباع أية وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.[1]

ثانيا: أهداف البنك الإسلامي للتنمية: [2]

يهدف البنك إلى تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولا يتعامل بالفوائد إطلاقا ، وخلافا

[1] http//: Www.amf.org 2008/03/02

[2]- أحمد عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق، ص: 225

لمؤسسات التنمية التقليدية التي يقتصر نشاطها على تقديم القروض للمشاريع التنموية، يقوم البنك الإسلامي بالمهمات الإضافية التالية :

1- تسريع عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء، وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء .

الاستثمار في مشروعات البنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى.

المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.

قبول الودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة شرعية أخرى.

منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء.

2 - يستخدم البنك الأساليب والأدوات التمويلية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، والتي تضم: القروض بدون فوائد أي القروض الحسنة ، والمشاركة في رأس المال، والتأجير، والبيع لأجل، والاستصناع.

ثالثا:أهداف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

يهدف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية عن طريق مايلي:

1- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بشروط ميسرة للحكومات والهيئات الحيوية للكيان العربي والمشاريع العربية المشتركة.

2- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشات ذات الشخصية الاعتبارية والمساهمة في رؤوس أموالها وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات الفنية والاستشارية اللازمة ، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة والمنصوص عليها في المادة 22 من عقد التأسيس .

3- إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ و تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.

4- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي، ويتم تمويلها من موارده أو أي موارد أخرى، و تحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها وصلاحيتها وإدارتها والقواعد المنظمة لعملياتها.

5- تشجيع وتوظيف الأموال العامة والخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي .

6- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية. [1]

الفرع الثالث : المهام التمويلية لمؤسسات التمويل الإقليمية

تعتمد المؤسسات الإقليمية في مهامها التمويلية على وسائل تمويل متعددة نتطرق إليها في هذا الفرع.

أولا :عملية الاقتراض من صندوق النقد العربي:

تقوم سياسة الصندوق في منح القروض على عدة اعتبارات منها ظروف الصندوق المالية والبرامج التي يرسمها لقروضه ونشاطه المالي ومدى حاجة العضو للقرض وقدرته على السداد في الميعاد المحدد. يقوم الصندوق بتقديم عدد من القروض وهي كالتالي:

القرض التلقائي: ويقدم بأجل 3 سنوات في حدود لا تزيد عن مقدار 75%من مقدار إكتتاب الدولة العضو في رأس مال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل

القرض العادي : ويقدم عندما تزيد حاجة الدولة العضو لتمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعاتها عن حدود القرض التلقائي ويشترط الحصول عليه الاتفاق على برامج تصحيح مالي يغطي فترة لا تقل عن سنة يتولى الصندوق مراقبة تنفيذه على أن لا يتجاوز نسبة 225% من حجم الاكتتاب.

القرض الممتد: ويقدم في الحالات التي تعاني فيها الدولة العضو من عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها وهو مشروط بتنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي يغطي فترة سنتين على الأقل على أن لا يتجاوز 225% من حجم الاكتتاب.

القرض التعويضي: وهو مخصص لمواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات الناجمة عن هبوط في صادرات السلع والخدمات أو الزيادة الكبيرة في الاسترادات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل ، شريطة أن لا يتجاوز 100% من حجم الاكتتاب.

وبالإضافة إلى التسهيلات الأربعة أعلاه، فقد قرر مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق تأسيس تسهيل للتمويل قصير الأجل وذلك لتنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بفترة استحقاق أمدها 4 سنوات، وبفترة سماح أمدها سنتان ونصف، وبمعدلات فائدة تتراوح مابين(4.35 – 5.85)%.

[1] علي عباس، مرجع سابق، ص349

هذا فضلا عن مجموعة من الأنشطة الأخرى نذكرها باختصار:

أ- النشاط الاستثماري.

ب- النشاط التدريبي

ح- التعاون مع المنظمات العربية الإقليمية والدولية .

د- برنامج تمويل التجارة العربية.

ثانيا: قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

أولى الصندوق العربي خلال مسار حياته اهتماماً متزايداً بدعم المشاريع الحيوية التي تعزز جهود التنمية وتساعد على تح سين أوضاع البنية الأساسية والخدمات الحيوية في الدول العربية. وقدم 16 قرضا خلال عام 2004 ، بلغت قيمتها الإجمالية 301.0 مليون د.ك.، ساهمت في تمويل12 مشروعا جديداً و4 مشاريع سبق تمويلها في 9 دول عربية، وذلك إضافة إلى قرضين للقطاع الخاص بقيمة 8 مليون د.ك. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 835.0 مليون د.ك.، وقد بلغ المجموع التراكمي لقروض الصندوق التي التزم بها منذ بدء نشاطه وحتى نهاية العام2004 حوالي 467 قرضاً، تقدر قيمتها الإجمالية بنحو 4769.7 مليون د.ك.، ساهمت في تمويل 397 مشروعاً موزعة في 17 دولة عربية.

وقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي منذ بدء نشاطه وحتى نهاية العام2006 504 قرضاً، بقيمة إجمالية قدرها 5449.7 مليون د.ك.، ساهمت في تمويل 431 مشروعاً، استفادت منها 17 دولة عربية. وبلغت نسبة إجمالي قيمة القروض إلى إجمالي تكاليف هذه المشروعات حوالي 27.9%. وقد خصص حوالي 65.5% من هذه القروض لمشاريع قطاعات البنى الأساسية، بقيمة إجمالية بلغت 3568.9 مليون د.ك.، منها 1676.8 مليون د.ك. لمشاريع الطاقة والكهربـــاء، و1314.9 مليون د.ك. لمشاريع النقل والاتصالات، و577.3 مليون د.ك. لمشاريع المياه والصرف الصحي. وبلغ نصيب القطاعات الإنتاجية من المجموع التراكمي لمبالغ القروض حوالي 23.9%، بقيمة إجمالية 1305.5 مليون د.ك.، منها 921.8 مليون د.ك. لمشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية، وحوالي 383.7 مليون د.ك. لمشاريع الصناعة والتعدين. كما بلغت نسبة مشاريع الخدمات الاجتماعية 9.3%، بقيمة إجمالية قدرها 506.5 مليون د.ك. ساهمت في تمويل مشروعات في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الاجتماعية. وحظيت الأنشطة الأخرى بحوالي 1.3% من القيمة التراكمية للقروض. وبالإضافة إلى تمويل عناصر المشاريع الأساسية، ساهمت قروض

الصندوق في توفير الدعم المؤسسي والتدريب لغالبية المؤسسات المعنية بتلك المشاريع مما عزز من كفاءة أدائها.

كذلك تضمن نشاط الصندوق تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، إذ قدم خلال العام قرضاً بمبلغ 7.0 مليون د.ك. للمساهمة في تمويل تكاليف مشروع مصنع عدن للحديد في محافظة لحج باليمن. وبذلك بلغ عدد ما قدمه الصندوق من قروض للقطاع الخاص خمسة قروض بقيمة إجمالية مقدارها 21.0 مليون د.ك. ساهمت في تمويل أربعة مشاريع هي مشروع صوامع ومطاحن الغلال بميناء الصليف في اليمن، الذي استفاد من قرضين مبلغهما 5.0 مليون د.ك.، ومشروع فندق سياحي من فئة خمس نجوم بمدينة صنعاء تم تمويله بقرض مبلغه 6.0 مليون د.ك، كما قدم الصندوق قرضا بمبلغ 3.0 مليون د.ك. للمساهمة في تمويل مستشفى البحرين التخصصي. وكذلك ساهم الصندوق في رأس مال كل من شركة العبوات الزجاجية (شركة مساهمة مصرية) وشركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (شركة مساهمة سعودية) بمبلغ إجمالي قدره حوالي 3.2 مليون د.ك.، ووافق الصندوق من حيث المبدأ على استكمال تقييم مشروع مصفاة نفط رأس عيسى في اليمن، ومصنع المكلا للحديد والصلب في حضرموت، ومصنع السلام للأسمنت في عطبرة بالسودان، ومشروع تربية وتجارة المواشي في السودان، إضافة إلى استكمال تقييم أوضاع الشركة الموريتانية للإيجار المالي، وذلك تمهيداً لاتخاذ قرار بشأن المساهمة في تمويل هذه المشروعات.

كما بلغ نصيب مشاريع الخدمات الاجتماعية 8.9%، بقيمة إجمالية 426.5 مليون د.ك. ساهمت في تمويل مشروعات في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الاجتماعية. وحظيت الأنشطة الأخرى بحوالي 1.3% من القيمة التراكمية للقروض.

كما استمر الصندوق في دعم الجهود العربية المشتركة لبناء الهياكل الأساسية وتقوية وسائل الاتصال والترابط بين الدول الأعضاء، إذ قدم منذ بدء نشاطه 65 قرضاً، بلغت قيمتها حوالي 322.1 مليون د.ك.،

كما انه يقدم المعونات للأعضاء حيث قدم للجزائر في 2004/06/28 قرضا بـــ 300 ألف دينار كويتي من اجل برنامج إعادة بناء وترميم بعض المعالم الدينية المتضررة من الزلزال. [1]

بلغت السحوبات من قروض الصندوق خلال عام 2006 حوالي 281.5 مليون د.ك. منها حوالي 9.3 مليون د.ك. من القروض المخصصة لمشاريع القطاع الخاص. وبلغ إجمالي السحوبات منذ بدء نشاط الصندوق وحتى نهاية العام2006 حوالي 3536.8 مليون د.ك. منها 20.0 مليون د.ك. إجمالي

[1] http://Www.arabfund.ogr / membe-arr.htm 2008/10/11.

سحوبات مشاريع القطاع الخاص. كما بلغ إجمالي الأقساط المسددة من القروض خلال العام حوالي 306.4 مليون د.ك. منها 540 ألف د.ك. من القطاع الخاص، وبلغ المجموع التراكمي لأقساط القروض المسددة حتى نهاية العام بلغ 1597.1 مليون د.ك. منها 1.350 ألف د.ك. من القطاع الخاص، تشكل حوالي 32.4% من صافي القروض النافذة، وحوالي 45.2% من إجمالي السحوبات.

ثالثا: وظائف البنك الإسلامي للتنمية:

يسهم البنك في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة الفنية لدوله الأعضاء ومساعدة تلك الدول في تنمية التجارة الخارجية كما يقوم بدعم المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء , كذلك يقوم البنك بإجراء الدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات البنكية عن طريق المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك ، ويمول البنك مشاريعه عن طريق عدد من أشكال التمويل المتفقة مع إحكام الشريعة الإسلامية مثل القروض والإجارة والبيع لأجل والمساهمة في رأس المال و إعتمادات التمويل وغيرها إضافة إلى ذلك يقوم البنك بتنمية التجارة البينية بين دولة الأعضاء عن طريق برامج تمويل التجارة المختلفة مثل برنامج تمويل الواردات وبرنامج تمويل الصادرات ومحفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار وغيرها ويولي البنك الإسلامي أهمية خاصة لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء بدعمه بمختلف الوسائل مثل برامج تمويل التجارة المتنوعة وإنشائه للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تهدف إلى توسيع نطاق الصفقات والمعاملات التجارية وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء ،إضافة إلى إنشائه للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التي تهتم بتطوير وتعزيز القطاع الخاص في الدول الأعضاء كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول ، من ناحية أخرى يقوم البنك بالعديد من الأنشطة والجهود المتعددة في سبيل تعزيز التعاون بين دوله لأعضاء على نطاق المؤسسات الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي والبنوك الإسلامية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى التي تشارك فيها الدول الأعضاء .[1]

ونذكر فيما يلي أنواع من عمليات تمويل البنك الإسلامي للتنمية :[2]

العمليات العادية: وتشمل تمويل المشروعات وعمليات المساعدة الفنية ، ولعل من ابرز صيغ التمويل المستخدمة في هذا المجال القروض والاتجار والبيع للأجل و الاستصناع إضافة إلى قيام البنك بتقديم خطوط اعتماد تمويل إلى المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي في الدول الأعضاء بهدف توسعة أنشطة

[1]-البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي و العشرين،ص38.

[2] httpWww.majlisna.com 2008/11/12.

التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة , أما المساعدة الفنية فتركز علـــى دراســـات الجـــدوى وإعداد التصميمات التمهيدية وتقديم الخدمات الاستشارية للإشراف خلال تنفيذ المشروعات .

عمليات تمويل التجارة: يقوم البنك بتقديم تمويلات التجارة كوسيلة لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها التنموية ودعم التجارة البينية فيما بينها وذلك بتزويدها بتسهيلات تمويل التجارة عن طريق عدد من برامج التجارة وهي برنامج تمويل الواردات ، برنامج تمويل الصادرات ، محفظة البنوك الإسلامية ، صندوق حصص الاستثمار ، كذلك تشارك في عمليات تمويل التجارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف وإدارة الخزانة في البنك ، كما تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأمين ائتمان للصادرات من الدول الأعضاء .

عمليات صندوق الوقف: يقدم هذا الصندوق مختلف أنواع المساعدة في صورة منح ويدعم أيضاً النفقات الإدارية والنفقات المباشرة الأخرى لأنشطة ا لبنك التي لا تدر دخلاً وتوجه موارد الصندوق لتمويل برنامج المعونة الخاصة وبرنامج المنح الدراسية وبرنامج التعاون الفني والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمساعدة الفنية في شكل قروض ومنح إضافة إلى المساهمة في مشروع الهدي والأضاحي .

إلى جانب الأنواع الرئيسية الثلاث لعمليات التمويل المشار إليها يشارك عدد من أعضاء مجموعة البنك والمؤسسات التابعة له مثل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق حصص الاستثمار، محفظة البنوك الإسلامية، صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف في أنشطة التمويل المشترك.

وقد بلغ إجمالي صافي اعتمادات مجموعة البنك بموجب جميع فئات التمويل منذ إنشاء البنك وحتى نهاية عام 2004 38ر26 مليار دينار إسلامي حوالي 244ر34 مليار دولار أمريكي شملت الإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـــــي دوله الأعضاء إضافة إلى دعم المجتمعات الإسلامية الأخرى في الدول غير الأعضاء بالبنك وذلك على النحو التالي :

عمليات عادية 648ر9مليار دينار إسلامي 815ر12 مليار دولار أمريكي.

تمويل تجارة 39ر16 مليار دينار إسلامي حوالي 864ر20 مليار دولار.

عمليات معونة الخاصة 451 مليون دينار إسلامي 565 مليون دولار.

رابعا: مهام بنك التنمية الإفريقي الأساسية:

- ✓ القروض والاستثمارات في رؤوس الأموال لترقية الاقتصاد وتنمية المجتمع في الدول الإقليمية الأعضاء.
- ✓ منح المساعدات الفنية للتحضير وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

- ✓ ترقية رأس المال الحكومي والقطاع الخاص لإغراض التنمية.
- ✓ الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء للمساعدة في تناسق السياسيات والخطط التنموية.
- ✓ وكذلك من مهام البنك إعطاء الاهتمام للمشاريع والبرامج الوطنية والمتعددة الأطراف والتي تعمل علي ترقية التكامل الإقليمي.

مجالات عمليات بنك التنمية الإفريقي:

وهذه تغطي القطاعات الأساسية: وبالتحديد مجالات الزراعة، المرافق العامة، النقل، الصناعة، قطاعات المجتمع في الصحة والتعليم.

مع الاهتمام بالقطاعات الأخرى: خفض مستوي الفقر، إدارة البيئة، المجالات الأساسية للنوع وفعاليات المجتمع.

معظم تمويل البنك يتم توجيهه لدعم مشاريع معينة.

يقدم البنك أيضا قروض للبرامج، القطاعات والسياسات لتحقيق إدارة الاقتصاد الوطني.

يقدم البنك التمويل لعمليات القطاع الخاص بضمانات غير حكومية.

يواصل البنك ويتابع عمليات التمويل المشترك الثنائية والمتعددة مع المؤسسات الأخرى.

يمثل مجلس محافظي البنك السلطة العليا لصنع سياسات البنك.

وقد خول مجلس المحافظين سلطاته لمجلس الإدارة المسئول كلية عن القيام بكل مهام البنك وعملياته ويقوم مجلس إدارة البنك بالمصادقة علي القروض، الضمانات الاستثمارية العادلة، الإقراض. كما يضع موجهات السياسات الخاصة بعمليات البنك والسياسات المالية وكذلك برامج القروض.

المطلب الثالث:وسائل التمويل الدولية

تعرضنا في الفرعين السابقين لوسائل التمويل المحلية والإقليمية ،لكن في حالة عدم كفاية هذه المصادر تلجأ الدول إلى المصادر الخارجية الدولية لتلبية حاجتها من الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

الفرع الأول : القروض والمعونات الخارجية

تعتبر القروض و المعونات الخارجية من أهم مصادر التمويل الدولية التي تلجأ إليها الدول في حالة عجز في تمويل مشاريعها التنموية .

أولا :القروض الخارجية

و هي تلك المبالغ النقدية التي تقدمها منظمة أو حكومة معينة تابعة لبلد معين لحكومة البلد الآخر و ضمن شروط معينة متفق عليها بين الطرفين. [1]

وتتعدد أنواع القروض الخارجية حسب مايلي:

أ-حسب طول فترة السداد : نجد القروض طويلة الأمد التي تصل لأكثر من خمس سنوات بالإضافة إلى القروض العامة العائدة إلى الحكومات و البنوك المركزية في البلدان النامية ذات الفائض في ميزان المدفوعات، و القروض المضمونة العائدة إلى الشركات الخاصة و هي مضمونة السداد بوساطة عامة كالحكومات و المؤسسات الرسمية، و توجد كذلك القروض الخاصة غير المضمونة و القروض الخارجية متوسطة الأمد مدتها أكثر من سنة و أقل من خمس سنوات كما نجد القروض قصيرة الأجل التي تستحق خلال فترة سنة أو أقل .

ب-حسب شروطها : هناك القروض التجارية و الميسرة حيث أنه في الأولى فترة الاستحقاق قصيرة و ارتفاع معدلات الفائدة أي هي قروض صعبة مقارنة بالقروض الميسرة التي تتميز بطول فترة استحقاقها، ووجود فترة سماح مع انخفاض معدلات الفائدة .

ج-حسب مصادرها : - و تشمل القروض الرسمية المقدمة من طرف حكومات و وكالات رسمية والتي تكون عادة بشروط ميسرة و هي نوعين :

- القروض الثنائية : يتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض و حكومة القطر المانح للقرض بشكل رسمي من خلال اتفاقيات و مفاوضات بين الحكومتين و عادة ما تتدخل الاعتبارات السياسية في تقديمها .

- قروض متعددة الأطراف :وهي القروض و الاعتمادات التي تقدمها المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية .

---

[1]-د عرفان تقي الحسيني،مرجع سابق، ص 68.

– و كما نجد القروض الخاصة التي تقدمها مصادر خاصة أو غير رسمية و عادة ما تكون قصيرة الأجل و بأسعار فائدة مرتفعة و من أهم أنواعها :

– قروض المصدرين : قروض تقدمها الشركات و كبار المصدرين لتوريد السلع و الخدمات إلى الأقطار المدينة بشرط أن تكون مضمونة من طرف الحكومات، و تتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة في الأسواق المالية العائدة للبلد المانح .

– قروض البنوك التجارية : هي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة البلدان النامية المدينة من النقد الأجنبي و تتميز بقصر آجالها و تتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة السائدة في البلد المانح كما تعتمد على أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض قصير الأجل، والتي عادة ما تكون مرتفعة .

ثانيا :المعونات الأجنبية

تعرف على أنها : " كافة التحويلات التي تتم وفق شروط ميسرة بعيدا عن القواعد و الأسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق "

وتنقسم المعونات إلى :

أ – من حيث طبيعتها :

– المنح : و هي التحويلات النقدية و العينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية أو إنسانية، و هي تحويلات لا ترد، و هي لا تتضمن المعونات العسكرية .

– القروض الميسرة : تحكم هذا النوع من المساعدات قواعد و شروط تختلف عن تلك السائدة في الأسواق المالية الدولية من حيث مدة السداد أو فترات السماح التي تكون أطول.[1]

فلقد قامت الهيئة الدولية للتنمية IDA بعقد قروض تسدد في حدود خمسين سنة[2] بفترة سداد قدرها عشر سنوات تبدأ الدولة المقترضة السداد في السنة الحادية عشر بدفع 1 % من أصل القرض سنويا لمدة 10 سنوات ثم 3% من أصل القرض سنويا إبتداءا من السنة الحادية و العشرين و لمدة 30 عاما الباقية و تتحمل الدولة المقترضة فوائد تقدر بـ: 0.75 % فقط و هذا لتغطية المصاريف الإدارية.[3]

– المعونات النقدية : و هي الصورة التقليدية للمعونات الأجنبية حيث أن هذه الأخيرة هي تحويلات نقدية تضعها الدولة المانحة تحت تصرف الدولة المستفيدة و بشروط معينة ، و تكون في الغالب بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.

---

[1]- د يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص ص 9 – 10 .

[2]– د حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص ص 204 – 205 .

[3]– د يونس أحمد البطريق ، مرجع سابق ، ص ص 11 – 12

– المعونات العينية : قد تكون المعونات الأجنبية في شكل عيني أيا كان هذا الشكل كالسلع الغذائية كالقانون الأمريكي لعام 1954 للتنمية الزراعية و لتنمية التجارة و الذي أطلق عليه القانون رقم pl480 المنظم لتقديم السلع الغذائية الأمريكية للدول النامية من أجل التنمية الاقتصادية.

ب– من حيث مصادرها

– المعونات وحيدة المصدر أو الثنائية : التي تسند على العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة و الدولة المستفيدة ، مثل برامج المعونات الأمريكية و معونات الدول الغربية و غيرها التي تقدم بموجب اتفاقيات ثنائية .

– المعونات الجماعية : هي المنح و القروض الميسرة التي تقدمها الهيئات الدولية المتخصصة في التنمية الاقتصادية .

ج– من حيث ضوابطها :

– المعونات الأجنبية غير المقيدة: و هي التي تقدم دون أن تلتزم بإنفاقها في الدولة المانحة، بل قد يصل عدم تقييد في تقديمها بعملات من غير عملات الدول المانحة و لكن هذه المعونات لا تقدم إلا في نطاق ضيق جدا و محدود .

– المعونات المقيدة : تتميز بانخفاض أسعار الفائدة و طول أجل السداد وكذا فترة السماح، وهذا مقابل مطالب الدول المانحة التي تصل إلى حد وضع الشروط التي تسمح لها بممارسة بعض أساليب الرقابة لضمان تنفيذها ، و تستخدم القروض الميسرة في تنمية صادرات الدول المانحة، لأن هذه الدول تشترط ربط هذه المساعدات بتصدير منتجاتها و نقلها على بواخرها و التأمين عليها لدى شركات التأمين الوطنية فيها، بالإضافة إلى اشتراط قيام بيوت الخبرة المعتمدة لديها بالقيام بالدراسات الفنية و الاقتصادية لهذه المشروعات أي إنفاق الجانب الأكبر من المعونة في الدول المانحة لها و دون استفادة الدول النامية من إنخفاض تكاليف خبرات و منتجات الدول الأخرى.

د– المعونات المباشرة و غير المباشرة

تتمثل المعونات المباشرة في الصور العادية المنظورة من منح و قروض ميسرة أي التحويلات النقدية و العينية من الدول المانحة للدول المستفيدة، أما غير المباشرة فتتمثل في الصور غير التقليدية مثل منح التعريفات الجمركية التفضيلية و الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة للبعض صادرات الدول النامية الشيء الذي يسمح للدول النامية من تخفيض تكاليف منتجاتها في الدول المتقدمة و تحقيق هوامش ربح عالية.

ه–المعونات الفنية و هي تكملة لكل من المعونات النقدية و العينية لأنها تقدم الخبرات الفنية المتخصصة وتتم على أساسها إقامة مراكز تدريب لرفع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية و المعدات الحديثة التي تكون ضمن برامج المعونات الأجنبية .

الفرع الثاني : الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التمويل في وقتنا الحالي، وتتعدد أشكال الاستثمار حسب حاجة الدولة من المشاريع.

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي

هو " تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجيا و الخبرة الفنية للدول المضيفة ".و ترجع أهمية اللجوء إليه في الدول النامية إلى ما يلي :

– قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح و التحرر الاقتصادي بحيث تضمنت تحرير التجارة و الاستثمارات و زيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.

– أدركت الدول النامية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل و إنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض .

– إتساع نطاق العولمة و التوسع في الأنشطة الدولية. [1]

ثانيا:أشكال الاستثمار الأجنبي

أ– الاستثمار الأجنبي المباشر :

نعني به تملك المستثمر الأجنبي أصول رأسمالية تتيح له حق الإدارة و تفوق أهميته عن الاستثمار غير المباشر بحيث كان في القرن الماضي و إلى غاية الأزمة النقدية العالمية أهم مصادر النقد الأجنبي و بعد 1929 حدثت عدة تغيرات كانهيار قاعدة الذهب و تثبيت العديد من الدول لعملاتها و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت عمليات التعمير في العديد من الدول، و بعدها استقرت الأوضاع وظهرت الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية التي كان لها أثرها على حركة رؤوس الأموال الأجنبية و

[1] – العقون نادية، تحرير رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة،2004/2003.ص 18

ظهرت الشركات متعددة الجنسيات التي نجحت إلى حد كبير في توجيه استثماراتها المباشرة في جميع أنحاء العالم.[1]

و الشركات متعددة الجنسيات تفضل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية إلا أن العديد من الدول تتردد و ترفضه خوفا من التبعية الاقتصادية و ما ينتج عنها من آثار سيئة ، وكذا إحتكار هذه الشركات لأسواق الدول النامية، و لكن هناك العديد من الدول التي تعطي فرصا كبيرة لهذه الشركات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول، فالوجود الأجنبي قائم بآثاره السياسية و الاقتصادية طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات .

ويعرف على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

- **الاستثمار الثنائي :** و هو أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضه و بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة.

- **الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات :** تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار و المحرك الرئيسي له بحيث لها فروع متعددة و تتميز بكبر حجم إنتاجها و تنوعه و باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية و تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.[3]

و لهذه الشركات عدة دوافع نوجزها فيما يلي :

- التقليص من القيود التعريفية التي تعيق نفوذ صادرات الدول الصناعية و الاستفادة من العمالة الرخيصة و تخفيض تكاليف النقل؛

- التخلص من السياسات الاقتصادية في البلد الأم مثل أنظمة محاربة الاحتكار بالإضافة إلى المزايا الضريبية .

-

[1]- د محمد عبد العزيز عجمية، ،التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد،الإسكندرية،2003 ، ص 274

[2]-MPRA,Foreign Direct Investement Development policies in the Arab Countries,MPRA,paper n°2230,2007,p05.

[3]- د أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدارالجامعية،الإسكندرية،2005 ، ص ص 19 – 20 .

هناك من يرى أن الشركات المتعددة الجنسيات تحاول نقل الصناعات التحويلية إلى الدول النامية،لكن نجد أن مجموع الاستثمارات بالصناعات التحويلية لم تزد عن 38% من تدفق الاستثمار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.[1]

ب – الاستثمار الأجنبي غير المباشر : الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، بصفة دائمة و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع و العلامات التجارية [22].

و يشمل قروض المصدرين أو شراء أسهم و سندات في الدول المضيفة، و هناك صور لهذه التدفقات و هي الاستثمار بالمحفظة تعطي للمستثمر الحق في نصيب من الأرباح و يتم الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار أو من طرف مستثمرين ذوي طابع مؤسسي مثل صناديق المعاشات أو في صورة شهادات إيداع دولية ، و هناك أشكال ظهرت في الدول النامية مثل سياسة المشاريع المشتركة و التراخيص، تسليم المفتاح.[3]

الفرع الثالث: القروض المشتركة

أولا: تعريف القروض المشتركة: بعد الحرب العالمية الثانية عرف التمويل الدولي تطورا سريعا، فالحاجة إلى مصادر جديدة للتمويل التي فرضتها إعادة البناء و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و القروض المشتركة بالتعريف هي " تجمع مصرفي CONSORTIUM مهمته تجميع قروض كبيرة الحجم نيابة عن المقترض و ينتهي هذا التجمع أو الاتحاد مع نهاية استحقاق القرض ففي حالة تعذر بنك واحد تقديم قيمة القرض بالكامل فإنه يطلب من مجموعة المصارف و المؤسسات المالية المساهمة في تقديم القرض و تقوم هذه المجوعة بتوزيع نسبة المشاركة فيما بينها بمعنى توزيع الحصص بغية توزيع المخاطر. [4]

---

[1]- مالكولم جيلز ومايكل رومر،ترجمة طه عبد الله و عبد العظيم مصطفى،إقتصاديات التنمية ،دار المريخ،الرياض،1995،ص 609.

[2]–د عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 ،ص 15 .

[3]– د عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص ص 54 –55 .

[4]- د هيثم صاحب عجام ، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن، 2001 ، ص ص356 – 357 .

ثانيا: نشأة القروض المشتركة

نظرا لوجود مصارف كبيرة و عملاقة في لندن تتمتع بخبرات طويلة في مجال الصيرفة و التمويل، أصبحت العاصمة البريطانية أحد أهم المراكز الرئيسية في العالم للودائع و القروض بالعملات الدولية مما ساعد على انجذاب المصارف و المستثمرين الأجانب إليها و يمكن اعتبار القيود المتشددة التي فرضها بنك إنجلترا على الاقتراض المصرفي الدولي عام 1957 أحد أهم أسباب نشأة سوق العملات الدولية، بحيث قامت المصارف البريطانية إثر ذلك بمنح قروضها الدولية بالدولار الأمريكي بدلا من الجنيه الإسترليني و من العوامل التي ساعدت على نشوء هذه السوق ما يلي :

1 – تراكم الودائع بالدولار الأمريكي في المصارف خارج أمريكا و خاصة في أوروبا بسبب المعونات الضخمة التي قدمتها أمريكا لحلفائها الأوروبيين بعد نهاية الحرب (خطة ماريشال) ؛

2 – حصول المصارف البريطانية على المصادر المالية الكبرى و بشكل رئيسي من الودائع الضخمة التي تقوم بها الشركات الكبرى المتعددة الجنسية أو المصارف الصغيرة لدى المصارف الكبرى التي تتعامل بالعملات الدولية و قيام دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية بتحويل أرصدتها المالية من أمريكا إلى أوروبا الغربية ؛

3 – قيام المصارف الأمريكية بتوسيع فروعها في الخارج رغبة منها لأن توفر لها هذه الفروع إمكانية الاقتراض دون اضطرارها إلى وضع احتياطي إلزامي لدى مجلس الاحتياطي الفدرالي مقابل هذه القروض كما حددته القوانين الأمريكية ؛

4 – ارتفاع أسعار النفط في السبعينات و تضخم عوائد النفط بالنسبة للدول المصدرة له و تحويل ووضع هذه الفوائض في صورة ودائع لدى المصارف الأوروبية بصورة خاصة .

و لكل هذه الأسباب تضخم حجم القروض المطلوبة من المصارف و تنوعت آجال الودائع و تنوعت العملات الدولية بعد أن كانت محصورة بالدولار و ازداد عدد الشركات الكبرى و المؤسسات الخاصة و الحكومية التي بدأت تستفيد من مزايا هذه السوق و لقد ازداد الطلب على القروض الدولية باليورودولار للأسباب التالية :

– انخفاض تكلفة القرض المشترك مقارنة بالقروض المحلية و انعدام القيود التي تفرضها السلطات النقدية المحلية نضرا لعدم الالتزام بالاحتياطي الإلزامي ؛

– توسع و تطور الشركات متعددة الجنسيات و القيام بتنفيذ مشاريع كبرى لا تستطيع أي سوق محلية تمويلها نذكر على سبيل المثال " مشروع النهر الصناعي في ليبيا "؛

– الاستفادة من الفرق في معدلات أسعار الفائدة على الودائع باليورودولار و على العملات الرئيسية الأخرى مثل المارك الألماني و الين الياباني و الفرنك السويسري، كما يمكن طلب القرض بأكثر من عملة؛[1]

ثالثا: سوق اليورودولار

و تشمل الودائع المصرفية المحررة بالدولار و المودعة لدى مصرف يوجد خارج أمريكا بحيث تمثل التزام بنك اليورو بالدولار، و البنوك التي تشارك في سوق الأورو تعرف ب "الأورو بنك" و يقصد بذلك المصارف التجارية الأوروبية الكبرى و فروع البنوك الأمريكية التي تخصص جزء من نشاطها لعقد قروض باليورودولار.

في البداية اقتصر هذا سوق على عمليات الاقتراض و الإيداع قصير الأجل و كانت آجال القروض تتراوح بين 30 و 60 يوما و لما ارتفع الطلب على القروض ذات الأجل الطويل تجمعت المصارف ضمن ما يسمى " كونسورتيوم " لتقديم قروض اليورو متوسطة و طويلة الأجل تتراوح بين 10 و 15 سنة، تتميز هذه القروض بمبالغ كبيرة و بمعدلات فائدة قابلة للتعديل في فترات دورية منتظمة استنادا إلى معدل فائدة في سوق لندن " libor ".

رابعا: إصدار السندات الدولية[1]

تعتبر أسواق السندات الدولية حديثة نسبيا إذ أنها بدأت تحتل مركز هاما في مجال الإستثمارات الدولية في مطلع الستينات و أصبحت حاليا أهم مصادر التوظيفات الاستثمارية المالية لأنها تعتبر أداة استثمارية طويلة الأجل مضمونة العائد و قليلة المخاطر.

فمجموعة المصارف الدولية تقوم بإدارة و تمويل القرض نيابة عن المقترض إذا كان القرض صغير الحجم و فترة الاستحقاق قصيرة أو متوسطة الأجل، أما إذا كان القرض يفوق قيمة الحصص التي اكتتبت بها مجموعة المصارف المختلفة (المديرة للقرض و المصارف المشاركة في الاكتتاب العام)، و إذا كانت فترة الاستحقاق طويلة الأجل 15–20 سنة فإن مجموعة المصارف تقوم بإصدار سندات دين تطرح على المصارف لشرائها أو تقوم بدورها بتسويق هذه السندات و بيعها لمستثمرين من أفراد و مؤسسات، و يطلق على هذه المصارف التي تقوم بتسويق السندات اسم " Selling Group " و تحصل هذه المجموعة على نسبة مئوية تتراوح بين 1 و 1.5 % مما يتقاضاه التجمع المصرفي الأول الذي أصدر السندات،و تبدأ عملية التداول مباشرة بين البائعين و المشترين في البورصة، و يتسلم المقترض المبلغ المطلوب مقابل دفع نسبة مئوية من الإصدار الاسمية إلى المجموعة المصرفية التي

[1]– د هيثم صاحب عجام ، مرجع سابق ، ص ص، 357 – 359 .

[1] –نفس المرجع، ص 385 .

تتولى إدارة الإصدار و بيع السندات و تختلف هذه النسبة حسب المركز الاقتصادي للمقترض و تصل إلى 5 %.

تتميز هذه السندات بتعدد عملات الإصدار و بالسيولة النقدية العالية و انعدام حق المراقبة و الإشراف ، و لكن تعتريها بعض المخاطر، لأن سوق السندات مرتبط بأسواق العملات و ما يسودها من اضطرابات و تقلبات التي تؤثر على قرار المستثمرين من جهة و إلى زيادة القيود التي تلجأ إليها السلطات النقدية من جهة أخرى لحماية الاقتصاد الوطني من هذه التقلبات التي قد تؤدي إلى إعادة تقييم العملة، كما أن المقرض قد يتعرض إلى خسارة عندما يقوم بتسديد قرض و فوائده خلال مرحلة يمر فيها الاقتصاد الدولي بحالة التضخم ، بحيث يكون قد قام بالاكتتاب بنقود ذات قوة شرائية عالية و يستلم عند الاستحقاق نقودا ذات قوة شرائية منخفضة . و السندات الدولية نوعان سندات الأورو و السندات الأجنبية .[1]

[1]– هيثم صاحب عجام،مرجع السابق ، ص ص 386 –393 .

المبحث الثالث:مؤسسات التمويل الدولية ودورها في التنمية

نظرا لعدم كفاية الموارد المالية المحلية و الإقليمية اضطرت الدول النامية اللجوء إلى المؤسسات الدولية التي نتعرض لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل الدولية

يعتبر التعاون الاقتصادي العالمي نتاجا لحربين عالميتين خاضهما العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين ، إذ كان يعقب انتهاء كل حرب منهما إنشاء منظمة عالمية تهتم بتطوير أوجه بالتعاون بين دول العالم وتنمية مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية فقامت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وهيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكان الإعداد لقيام هذه المنظمات يجرى أثناء الحرب بحيث يتم الإعلان عن قيامها بمجرد انتهاء الحرب.

وقد كان مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية الذي ضم مندوبي أربعة وأربعين دولة في عام 1944 والذي مهدت له دراسات كل من الاقتصاديين كينز البريطاني و هوايد الأمريكي والذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع من أول يوليو عام 1944 لبحث أسس نظام النقد الدولي ، و انتهى بتوقيع اتفاقية بريتون وودز التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد الذي يقوم على تحقيق توازن اقتصادي بين دول العالم دون الحاجة إلى فرض قيود على التجارة الدولية وإنشاء أهم المؤسسات الاقتصادية في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. [1]وسنتطرق إليهما بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي:

يعتبر الصندوق من إفرزات مؤتمر بريتون وودز لعام 1944 و سنتطرق لتعريفه في هذا الفرع وهيكله التنظيمي.

أولا تعريف صندوق النقد الدولي:

هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشئت بموجب معاهدة دولية (بريتون وودز)Woods Bretton تولى وضع موادها ممثلون عن 44 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بين الأول و الثاني والعشرين من شهر جويلية 1944 للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد 2.

---

[1]- جاك .ج بولاك،البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2001،ص4 .

[2]- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2003، ص176.

وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27/ ديسمبر/ 1945 عندما أودعت 22 دولة وثائق التصديق المتفق عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الجهة المودع لديها الاتفاق أما الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق فقد عقد ما بين 8 –14 مارس 1946 في بلدة سافانا على المحيط الأطلنطي بولاية جورجيـــا الأمريكية وذلك بناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها صاحبة اكبر حصة في الصندوق . ويكون مقر الصندوق على أرض البلد العضو صاحب الحصة الكبرى ويجوز إنشاء وكالات أو مكاتب فرعية على أراضي البلدان الأعضاء الأخرى.1

وقد ارتبط إنشاء الصندوق بالحاجة إلى إنشاء منظمة عالمية تشرف على النظام النقدي الدولي الجديد لمعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.[2]

أعضاء الصندوق هي الدول ويعتبر الصندوق مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة ويظم الصندوق أعضاء أصليين وهم الدول التي حضرت المؤتمر _ بريتون وودز_ المشار إليه والتي أودعت الوثائق الخاصة للانضمام حتى آخر ديسمبر 1946 أ/ا الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد 1946/12/31 فلا تعتبر أعضاء أصليون وقد صدرت بقبول عضويتهم قرارات من مجلس محافظي الصندوق وذلك وفقا لاتفاقية الصندوق ، ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات مابين الأعضاء الأصليين في الصندوق والأعضاء الجدد [1].

يتكون الصندوق من مجلس للمحافظين ومجلس تنفيذي ومدير عام وموظفين ويكون له أيضا مجلس استشاري إذا قرر مجلس المحافظين بأكثرية خمسة وثمانين بالمائة مجموع الأصوات [2].

مجلس المحافظين كل دولة من دول الأعضاء محافظا و مناوبا لها لا يقل في درجته عن وزير مالية أو محافظ البنك المركزي ويعقد اجتماعا سنويا بالاشتراك مع البنك الدولي في سبتمبر/ أكتوبر من كل سنة.

ويدعي مجلس المحافظين إلى الاجتماع بقرار من نفسه أو طلب من المجلس التنفيذي أو إذا طلب (15) خمسة عشر عضوا أو بلد تملك 25% من مجموع الأصوات.[5]

المجلس التنفيذي: وهو مسؤول عن إدارة أعمال الصندوق و يمارس جميع الأعمال التي يفوضه بها مجلس المحافظين ويتألف المجلس التنفيذي من المديرين التنفيذيين ويتكون من 24 عضوا ويتعين كمايلي :

---

[1] - المادة الثالثة عشر من اتفاقية صندوق النقد والدولي 1944.

[2]- دومينيك سلفادور ،الاقتصاد الدولي،الدار الدولية للنشر و التوزيع،القاهرة ،الطبعة الرابعة،1998،ص 214 .

[3]-زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر ،1999، ص 156

[4]- المادة الثانية عشر من اتفاقية صندوق النقد والدولي 1944 [2]

[5]-اتفاقية صندوق النقد الدولي المعتمدة بتاريخ 28 يونيو1992 .

يتم تعيين خمسة (5) المديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان الأعضاء الخمس التي تملك اكبر الحصص (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا،ألمانيا ، اليابان).

ويتم انتخاب تسعة عشر(19) مديرا تنفيذيا الباقين عن البلدان الأعضاء الأخرى بما يعرف بالدوائر الانتخابية لمدة عامين .

المدير العام وهيئة الموظفين: يختار المجلس التنفيذي مديرا عاما للصندوق من غير أعضاء المجلس التنفيذي ويكون المدير العام رئيسا للمجلس التنفيذي، ولكن لا يحق له التصويت إلا إذا تساوت الأصوات وعندئذ يكون صوته مرجحا،ويتم تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلةللتجديد ويساعده في عمله نائب أول و نائبان آخران .

المدير العام هو رئيس الموظفين العاملين في الصندوق وهو مدير شؤون الصندوق العادية تحت إشراف المجلس التنفيذي وهو مسؤول عن تنظيم دوائر الصندوق وعن تعيين الموظفين وفصلهم والمدير هو رودريغو دو راتو Rodrigo Rato (اسبانيا) في سنة 2004. .1

ثانيا: أهداف صندوق النقد الدولي:

لم يكن الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي في البداية التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة بل انصب اهتمامه على مساعدة الدول الأوربية الصناعية وخاصة بريطانيا وفرنسا اللتين عانى اقتصادهما من عجز كبير في ميزان المدفوعات ثم توسعت دائرة نشاطه لتضم غالبية دول العالم بما في ذلك دول العالم الثالث2.

يسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية وتعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية وتوازن ميزان المدفوعات وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق أهدافه فيما يأتي:[3]

1 – تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ الوسائل اللازمة للتشاور والتآزر بشأن المسائل النقدية الدولية.

2– تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية، مع تحقيق و المحافظة على مستوى مرتفع من العمالة و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء باعتبارها أهدافا أساسية للسياسة الاقتصادية.

3– ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات ، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار صرف

---

[1] http://Www.imf.org/external/index.htm 18/02/2006 .

[2]- يونس احمد البطريق، مرجع سابق، ص 63 .

[3]- بسام الحجار، مرجع سابق، ص179 .

عملتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة و تحت رقابة دولية , و ذلك لتصحيح الخلل في موازين المدفوعات.[1]

4- المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقا للمصلحة السياسية و الاقتصادية بين الأعضاء، و العمل على إزالة القيود المفروضة على الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية.

5- توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة ، و بضمانات كافية، و إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها , دون اللجوء إلى إتباع وسائل من شانها التأثير على الاقتصاد القومي و الدولي .

و يمارس الصندوق تحقيقا لأهدافه وظائف أساسية تحتم عليه اتفاقية بريتون وودز القيام بها معا:[2]

- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية ويمنح في ذلك قصيرة ومتوسطة الأجل .

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية ويستعمل في ذلك حقوق السحب الخاصة .

وتدخل هذه الوظائف ضمن الوظيفة التمويلية للصندوق والذي يخصص لها مجموعة كبيرة من العملات يمنحها للدول الأعضاء على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية , مع التزام هذه الدول ومن أمثلة ذلك ما يلي[3]:

فخلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1998-1997، سارع الصندوق بمساعدة كوريا بتعهده تقديم 21بليون دولار لإعانتها في إصلاح الاقتصاد ، وإعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات، والخروج من حالة الكساد.وخلال مدة قصيرة تقدر بأربع سنوات استطاعت كوريا تسديد القروض وكذا بناء احتياطاتها.

إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت .

تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها .

---

[1] - د.ضياء مجيد الموسوي،الإقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،2000،ص 305.

[2] - د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003 ص،ص 85و86.

[3] http://Www.imf.org/external/index.htm 15/02/2009 .15h20.

اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية وبالتالي فهو يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية .والتي تدخل في إطار وظيفتها الرقابية.

الثانية تنظيمية رقابية: و يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل. ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث:[1]

الرقابة القطرية : وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق.و يقوم خلالها فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسئولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني.

الرقابة العالمية: وهي تتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا

[1]- http://Www.imf.org/external/index.htm 16/02/2009 ,10h20.

السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً.

الرقابة الإقليمية: وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

الفرع الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

تمخض عن اتفاق بريتون وودز إنشاء صندوق النقد الدولي والى جانبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وجاء من اجل إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتقد م مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث فقد استهدف إنشاء البنك تقديم المساعدة إلى الدول التي تفوق حاجتها المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها من صندوق النقد الدولي ، وتضمن هذه المساعدات تقديم القروض من اجل البناء والتعمير فيقوم البنك الدولي بمد الدول الأعضاء بقروض طويلة الأجل لتمويل مشروعات استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك وعموما تقدم القروض إلى الحكومات إلا انه يمكن إن تقدم القروض أيضا إلى الشركات والمؤسسات الخاصة ويكون ذلك بضمان من قبل حكومات تلك الدول وبدأ البنك عمله رسميا في 25 جويلية 1946.[1]

أولا: ماهية البنك الدولي:

أنشئ البنك باسم (البنك الدولي للإنشاء و التعمير) International Bank For Reconstruction And Development (IRBD) و ترجمته التعمير هي للإصلاح الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح (التنمية) .[2] و هكذا بدا البنك تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية . و قد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة، حيث بدأ نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث، وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

و قد اخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء، بمعنى أن الجزء الأكبر (90%) من مساهمات الدول الأعضاء في رأس مال البنك تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند طلب البنك.[3]

---

[1] –KARL F.SEIDMAN K, Economic Development Finance,SAGE,London,2004,p91.

[2] - د حازم الببلاوي،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،عالم المعرفة،الكويت،2000،ص41.

[3] -عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر،1999، ص159.

كما يطلق عليه بنك الدول وقد أنشيء هذا البنك بمقتضى اتفاقية بريتون وودز وتمتلك البنك حكومات الدول المكتتبة في رأس ماله وفقا لاتفاقية تأسيسه التي تقتضي باقتصار عضوية البنك على الدول الأعضاء في رأس مال صندوق النقد الدولي كما تقضي بارتباط حصص الدول الأعضاء في رأس مال البنك بحصة كل منها في صندوق النقد الدولي على نحو يتناسب وقوتها الاقتصادية.

وبدأ البنك نشاطه في مدينة واشنطن في 25 يناير 1946 وارتبط بهيئة الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم في 15 نوفمبر 1947 ويتكون رأس مال البنك من حصص الدول الأعضاء التي يحددها مجلس محافظي البنك وتسدد على أساس 2 % من بالذهب أو الدولار و18%بعملة الدولة العضو والباقي وقدره 80% في صورة احتياطي تحت طلب البنك في حالة الضرورة[1] .

تنظيم البنك الدولي:

يتكون المجلس الإداري للبنك من:

مجلس المحافظين: الذي يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل الدول العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة ويمنح معظم الصلاحيات إلى مجلس المدراء التنفيذيين.

مجلس المدراء التنفيذيين: يعتبر المسؤول عن إدارة الأعمال العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين. ومن مهام المجلس النظر في الاقتراحات التي يقدمها رئيس البنك والخاصة بقروض وضمانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وجميع سياسات البنك وعملياته بما في ذلك الموافقة على جميع عمليات الإقراض والضمان.

و يعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك اكبر عدد من أسهم رأس المال أما الباقون فتنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى، ويذكر أن الولايات الأمريكية هي اكبر المساهمين بلا منازع بنصيب 16.41 % من الأصوات يليها كل من اليابان7.87% وألمانيا 4.49% والمملكة المتحدة 4.31% وفرنسا4031% أما بقية الأسهم فتوزع على البلدان الأعضاء الأخرى. [2] جرت العادة أن يكون رئيس البنك هو احد مواطني اكبر المساهمين في هذا البنك ألا وهي أمريكا وينتخب رئيس البنك لمدة خمسة سنوات ويذكر أن رئيس البنك الدولي الحالي هو بول وولفويتز الذي تولى هذا المنصب في الأول من جوان 2005..

[1] - يونس احمد البطريق، مرجع سابق، ص48

[2] http://Www. worldbank.org 2008-03-02

ويعمل بالبنك ما يربو على 9300 بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربويون وعلماء البيئة والمحللين الماليين والعلماء ينتمي هؤلاء إلى نحو 160 بلد ويعمل ما يزيد عن 3000 شخص بالمكاتب القطرية.[1]

و يحصل البنك الدولي على معظم موارده من الدول المتقدمة كما يجمع الأموال بطرق أخرى منها: [2]

– رأس المال المكتتب و المدفوع بالفعل من الدول الأعضاء حيث يضم البنك الدولي مجموعة واسعة من الدول بلغت سنة 2001 183 دولة عضو اكتتبوا بحوالي 1.570.895 سهم قيمتها 189.505 مليون دولار أمريكي ويضم حاليا 184 دولة.

– الاقتراضات المتوسطة وطويلة الأجل من الأسواق المالية العالمية عن طريق السندات ،كما يقترض البنك موارد مالية بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى. وتستند قوة البنك المالية إلى المساعدات التي يتحصل عليها من المساهمين والى مجموعته المتنوعة من السياسات والممارسات المالية .

- ✓ البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأساسية .
- ✓ مساهمة الحكومات المقترضة بأموالها في مشروعات البنك ذاتها مثل توفير نفقات التوظيف.
- ✓ إلى جانب هذه الإقتراضات يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على مبالغ كبيرة من رأس ماله المدفوع ، ومن أرباحه المحتجزة ومن حصيلة سداد القروض التي يحصلها.

ثانيا: أهداف البنك الدولي : تتمثل أهم أهداف البنك فيما يلي:

– مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

– تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية .

– العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

– توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية

التابع للبنك.و لأجل تحقيق هذه الأهداف يعتمد البنك الوسائل التالية:[3]

[1] http://Www. worldbank.org 04-05-2008,9h20.

[2] بسام الحجار، مرجع سابق، ص194

[3] - علي عباس، مرجع سابق ،ص: 340

1- تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة إلى الدول النامية من دول أخرى كما يقدم قروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى 5 سنوات وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.

2- استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول أخرى ، ويمنح ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل لشراء الآلات وإقامة المشاريع ويقدم قروض عادية.

ومن السياسات الهامة التي يطبقها البنك الدولي التنسيق الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى وخلال العشرين السنة الماضية لوحظ إن البنك يلعب دورا مهما في مجال التمويل التعاوني بين الدول أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة.

الفرع الثالث : مؤسسات التمويل التابعة للبنك الدولي

تنضوي تحت إسم مجموعة البنك الدولي عدة مؤسسات تمويلية،خصصنا لها هذا الفرع .

أولا: مؤسسة التمويل الدولية

أنشئت هذه المؤسسة في عام 1956 ،بناء على توصية وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وذلك بغرض تشجيع الاستثمارات الخاصة وتقديم القروض اللازمة لها لأن البنك لا يمكنه تقديم قروض مباشرة للمشروعات الخاصة دون أن تقدم دولة ما ضمانا لذلك ،ومن ثم فقد أنشأ البنك هذه المؤسسة.[1]

تسعى المؤسسة للاستثمار بصفة أساسية في المشروعات الخاصة وان كانت تشارك أيضا في المشروعات المختلطة التي تساهم فيها الدولة في جانب منها.

تقدم قروضا طويلة الأجل تتراوح مدتها مابين 5 – 15 سنة ، وضمانات وخدمات لإدارة المخاطر في السوق المالية للشركات التي لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة بتقديم برامج تعليمية لعملائها عن تقنيات إدارة المخاطر لرفع مستوى جدارتهم الائتمانية وتنمية قدرتهم على التحوط ،وتقدم خدمات استشارية للمتعاملين بها عن طريق المساعدات الفنية للقطاع المالي ولسوق المال والأعمال الاستشارية في البنية الأساسية وأعمال الخوصصة وإعادة هيكلة الشركات ومرافق تنمية المشروعات وكذلك هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي وهي الهيئة التي أوكلت لها مهمة مساعدة حكومات البلدان النامية على تقليل المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تعمل هذه المؤسسة في تعبئة رؤوس الأموال

[1]- د. محمد شوقي عبد العال، د. حسن نفعة، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2002، ص236

المحلية والأجنبية لهذا الغرض ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المؤسسة 176 دولة عضو ،وكانت ارتباطات السنة المالية 2004 ، 4.8 مليار دولار لتمويل 217 مشروع في 65 بلدا[1] .

وتعتبر المؤسسة والبنك كيانين مستقلين من الناحية القانونية والمالية ، إذ للمؤسسة جهاز موظفيها الخاص المعني بالعمليات والشؤون القانونية ، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى.

وتتكون مصادر رأس المال في المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء، وأرباح المنشات التي تشرف عليها بالإضافة إلى مدخرات الأفراد والهيئات.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية القروض والاستثمار في أسهم ملكية الشركات ، وعلى نقيض معظم المؤسسات المتعددة الأطراف ، تقوم المؤسسة بالاستثمار في المشروعات الإنتاجية الخاصة بالاشتراك مع المستثمرين الأفراد بلا ضمان حكومي للموارد التمويلية التي تقدم ، وتقوم المؤسسة بتسعير الموارد التمويلية والخدمات التي تقدمها وفقا لأسعار السوق ، وتسعى لتحقيق عائد مربح ، شانها في ذلك شأن المشاريع الخاصة ، كما أنها تتحمل مع شركائها في المشروعات المسؤولية الكاملة عن المخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات ، وتعتبر المؤسسة بذلك ، في جوهرها ، مؤسسة استثمار وليست مؤسسة إقراض.

أما من حيث إدارتها يتضح الارتباط الوثيق بين المؤسسة والبنك الدولي رغم كون كل منهما مؤسسة ذات كيان مالي متميز، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك وكما يتكون مجلس المدريين من المدريين التنفيذيين للبنك.

ثانيا : مؤسسة التنمية الدولية

أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية سنة 1960 لتقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها والتي لا يزيد متوسط الدخول فيها عن 500 دولار سنويا للفرد وبشروط تشكل عبئا اخف على كاهل ميزان المدفوعات من بنك الإنشاء والتعمير.

والمؤسسة الدولية للتنمية لا تقدم الاعتمادات إلا للحكومات ،وتعتبر عضوية الدول في المؤسسة مشتقة من عضويتها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية 2 حاليا 165دولة .

وتعد ائتمانات المؤسسة معفاة الفائدة مصدرا حيويا للتمويلً لأن هذه البلدان تملك قدرة محدودة أو لا تملك القدرة من الأساس على الاقتراض بشروط السوق القائمة. وتساعد موارد المؤسسة في دعم

[1] http://Www. worldbank.org 02-03-2008, 10h15.

[2]- بسام الحجار، مرجع سابق ، ص:187

استراتجيات تخفيض أعداد الفقراء التي تقودها البلدان بالنسبة للسياسات الرئيسية والتي تشمل؛ رفع معدلات الإنتاجية وضمان نظام إدارة عامة يمكن مساءلته وتحسين المناخ للقطاع الخاص1 .

كما تساعد المؤسسة على توفير خدمات أساسية كالتعليم والرعاية الصحية ومرافق الصرف الصحي وتساند الإصلاحات والاستثمارات التي تستهدف إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل .

وترتبط إدارة المؤسسة الدولية للتنمية ارتباطا عضويا بإدارة البنك الدولي بحيث يشغل مناصب الرئاسة وعضوية مجلس محافظي المؤسسة والإدارة التنفيذية للمؤسسة نفس الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب في البنك كما يخصص لأعمال المؤسسة الدولية للتنمية بعض موظفي البنك حيث لا يتوفر للمؤسسة الدولية إدارة مستقلة.

✓ أما من حيث أغراضها فإنها تهتم بتمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمات والمرافق في الدول المتخلفة (الدول الأقل نموا) بتقديم قروض أكثر يسرا من القروض المقدمة من البنك الدولي.

✓السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة

✓الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسل

✓توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة

✓تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية وتشجيع التكامل التجاري والإقليمي.

وتستخرج المؤسسة أكبر مداخيلها من مساهمات البلدان المانحة ،فهي مساهمات تقدمها أساسا الدول الأكثر ثراء كل ثلاث سنوات، ويبلغ عدد البلدان المانحة للمؤسسة حوالي 40 دولة حيث هناك أيضا دول نامية وأخرى سائرة في طريق التحول إلى اقتصاد السوق.

وتعتمد المؤسسة على مصادر أخرى للحصول على مواردها والتي نذكرها فيما يلي:

1- التحويلات المتكررة من صافي أرباح البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2- ما يكتتب به أعضاء المؤسسة من عملات قابلة للتحويل، وتقسم الاتفاقية الدول الأعضاء في اكتتابها برؤوس المال إلى فئتين :

[1] http://Www. worldbank.org , 06/12/2008,11h20.

✓ الفئة الأولى وتتكون من الدول ذات الدخل المرتفع حيث تقوم هذه الفئة بتسديد كامل حصتها على شاكلة عملات ارتكازية قابلة للتحويل.

✓ الفئة الثانية وتضم هذه الفئة الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث تسدد 10% من مساهمتها بعملات قابلة للتحويل وتسدد نسبة90% بعملتها الوطنية.

3- الاقتراضات التي تقوم بها المؤسسة .

تجتمع الجهات والبلدان المانحة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشكل مساهمات الجهات والبلدان المانحة 60 في المائة من حقوق السحب الخاصة والتي تبلغ 27.3 بليون (41.6 بليون دولار امريكي) التي تتيحها العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة، والتي من خلالها يتم تمويل مشاريع في فترة السنوات الثلاث المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011.وساهمت 45 بلداً في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد كانت التعهدات بتقديم أكبر المبالغ في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وأسبانيا .

ثالثا:الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تعتبر من احدث المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويعود السبب في إنشائها إلى تفجير أزمة الديون الخارجية للدول النامية في مطلع الثمانينات وانخفاض وتيرة تدفق الأموال إلى الدوال المدينة.

تأسست في عام 1988 وأعضاؤها 157 ، تساعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكية وعدم قابلية تحويل العملة المحلية وقيود تحويل الأموال والحروب والاضطرابات الأهلية ومخاطر خرق العقود ، وتعزز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات التي قد ينشب عنها نزاعا بالإضافة إلى ذلك توفر الوكالة الدعم الفني والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول عليهم كذلك تنشر الوكالة المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي[1].

[1] http://Www. worldbank.org 2009-03-04

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضا كيان مستقل عن البنك الدولي ولها جهاز موظفيها الخاص المعني بالعمليات وبالشؤون القانونية ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى شأنها في ذلك شأن مؤسسة التمويل الدولية.[1]

المطلب الثاني: أدوات مؤسسات التمويل الدولية في تمويل التنمية

تتعدد الآليات التي تستعملها مؤسسات التمويل الدولية من أجل تمويل العمليات التنموية في البلدان التي تلجأ إليها.

الفرع الأول: طرق وأدوات تمويل صندوق النقد الدولي لأعضائه:

يتوجه أعضاء صندوق النقد الدولي لطلب التمويل عند مواجهة أزمة اقتصادية أوعندما تكون هذه الأخيرة وشيكة ،فتكون عملة الدولة عرضة للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي مع ركود النشاط الاقتصادي وزيادة حالات الإفلاس ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابلة للاستمرار فيه يحتاج إلى تمويل رسمي.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في" خطاب نوايا "توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.[2]

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو "التسهيلات "التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال:[3]

اتفاقات الاستعداد الائتماني: وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات. وتعني كلمة "استعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة وفقاً لقواعد الشرطية. وفي معظم الحالات، يقوم العضو بسحب هذه المبالغ

[1] Karl F.SEIDMAN,Economic dévelopment finance,SAGE,London,2004,p91.
[2] http://Www.imf.org/external/index.htm 18/11/2008 .15 h30

[3] Ibid , 16h00.

بالفعل. تم استحداثها في عام 1952، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية.

تسهيل التمويل التعويضي :أنشأه الصندوق في عام 1963 لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وفي عام 1981، أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

تسهيل الصندوق الممدد : يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

أنشئ تسهيل الصندوق الممدد في عام 1974 وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 هو أول اتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل

تسهيل النمو والحد من الفقر:الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات .("أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

تسهيل الاحتياطي التكميلي :هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

خطوط الائتمان الطارئ :هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

مساعدات الطوارئ :استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم

التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية .
فمعظم الأعضاء هي إما بلدان نامية، أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق، أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية.1

حقوق السحب الخاصة:

ويستطيع الصندوق أيضا خلق نوع خاص من الأموال يضاف إلى الأصول الاحتياطية التي تحتفظ بها معظم البلدان في يدها كاحتياطي في مقابل أي مدفوعات يحتمل أن تحتاج في تسويتها إلى النقد الأجنبي.[1] وكحكم عام وتقديري، تجد معظم البلدان أن من الحكمة أن تحتفظ في يدها باحتياطيات كافية لتغطية ما يساوي مدفوعات بضعة شهور. وخلال الستينات بدا أن من المحتمل أن يتباطأ الاقتصاد العالمي نتيجة عدم ملائمة الاحتياطيات لمساندة التوسع الاقتصادي القوي الذي شهده العالم فيما بعد. وكانت الاحتياطيات الأساسية في هذه الفترة هي الذهب والدولارات الأمريكية، وكانت هناك مشكلة في المعروض من كل منهما. فقد تحدد حجم المعروض من الذهب بسبب صعوبة اكتشافه واستخراجه من الأرض. ولم تستطع الإمدادات الجديدة من الذهب أن تحافظ على السرعة التي كان يتم بها التوسع في الاقتصاد العالمي. أما الكميات المعروضة من الدولارات أمام الدول الأخرى للاحتفاظ بها كاحتياطي، فقد اعتمدت على رغبة الولايات المتحدة في الإنفاق والاستثمار في الخارج بأموال أكثر عما تستخدمها في الداخل. وطالما أنه لا يمكن التعويل على الحكم بأن تستمر الولايات المتحدة في فعل ذلك بلا نهاية، فقد كان من الممكن حدوث نقص واسع النطاق في الاحتياطيات. وتحسبا لهذا الاحتمال، فقد تم تفويض الصندوق في إصدار أحد الأصول يطلق عليها اسم وحدات " حقوق السحب الخاصة "، التي أضافها الأعضاء إلى ما في حوزتهم من العملات الأجنبية والذهب اللذين يحتفظون بهما في البنوك المركزية. وقد تحددت قيمة مصطنعة – تعتمد على متوسط قيم العملات الخمسة الرئيسية في العالم – لوحدة حقوق السحب الخاصة. ويوجد الآن 21.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، تساوي 30 مليار دولار، وتمثل نحو 3 بالمائة من جملة الاحتياطيات.

خصائصها: وتتلخص خصائص حقوق السحب الخاصة بما يلي: 2

1- يتمتع كل عضو بحق الإسهام في نظام حقوق السحب الخاصة.

2- تدفع بفائدة واحدة لجميع الحائزين عليها .

---

[1]- أسامة محمد الفولي،زينب عوض الله،إقتصاديات النقود والتمويل،دار الجامعة الجديدة،مصر،2005،ص107.
[2]-محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الإسكندرية ص:560

3- تكون حصة كل دولة في حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها في رأس مال الصندوق .

4- كل عضو ملزم بأن يقبل هذه الحقوق إذ قدمها عضو آخر ووقع عليه اختيار الصندوق.

وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

الفرع الثاني: القروض التي يقدمها البنك الدولي:

لقد كانت الفترة الأولى من حياة البنك مخصصة أساسا لتمويل عمليات إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوربية الخارجة من الحرب خلال السنوات العشر الأولى من حياته وبعد منتصف الخمسينات تحولت عمليات البنك إلى التنمية فأصبحت دول العالم الثالث هي الأكثر استفادة من قروضه وتقوم الفكرة الأساسية من وراء القروض التي يقدمها البنك على توفير مصدر لتمويل الدول غير قادرة على الالتجاء إلى الأسواق المالية الدولية ، وتتم قروض البنك بضمان من الحكومات في الدول المعنية ، وقد تطورت مجالات قروض البنك مع تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية من ناحية وتطور الفكر الاقتصادي في مجال التنمية من ناحية أخرى ، ففي المرحلة الأولى انصب معظم اهتمام البنك على مشروعات البنى الأساسية وإعادة تعمير الصناعات الأوروبية ، ومنذ نهاية الستينات ، وخاصة في أثناء رئاسة روبرت ماكنمارا تحول الاهتمام إلى قضايا التوزيع والعدالة ، ولم يعد النمو وحده كافيا ، وساد وقتها شعار < **النمو مع إعادة التوزيع** > ، ومع ظهور أزمة التنمية والمديونية في الثمانينيات اتجه الاهتمام الأكبر تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، وأخيرا مع بزوغ أهمية تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ، احتلت خصخصة المشروعات أهمية كبيرة في النشاط التمويلي للبنك.[1]

أولا:القروض التي يقدمها البنك: إن أهم القروض التي يقدمها البنك طوال خدمته هي:

أ- قروض المشروعات: تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...الخ وتستحوذ هذه القروض على مساحة واسعة من النشاط الاقراضي ، وعادة ما تخضع هذه المشاريع إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته.

ب- قروض البرامج : وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يتناول عدة مشروعات ، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات ، وتقضي اتفاقية البنك إن هذه القروض لا تمنح إلا في

[1] -عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص:161

الحالات الاستثنائية وجرى العمل في البنك الدولي على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن بحيث لا يزيد عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك.

كما استحدث أنواع جديدة من القروض وهي:

أ- قروض التصحيح الهيكلي: تشكل التسهيل الخاص بها عام 1980، وتختلف هذه القروض على قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية وتصحيحات هيكلية ولذا فهي تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعدادية أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي

ب- قروض التصحيح القطاعي : تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة وهي ترتبط بتمويل قطاع معين وبالتالي فان مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله، وبما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات .كما يقوم البنك بأنشطة أخرى نوجزها فيما يلي :

أ- دوره في حماية البيئة.

ب- دوره في حل مشكلة الفقر.

ثانيا: مراحل تمويل المشروعات من خلال مؤسسات البنك الدولي :

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي :[1]

1- مرحلة اختيار المشروعات:

في هذه المرحلة تبدأ نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة وتعتقد إن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهديه لتتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.

2- مرحلة إعداد المشروعات:

حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره مع ملاحظة أن البنك لا يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تكون عادة قد تمت بالفعل من خلال بيوت خبرة متخصصة.

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص:169

3- مرحلة تحاليل المشروعات وتقييمها:

حيث يتم تحليل كامل المشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي وبالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك أم غير صالح وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع أي النفع الصافي الذي يدره المشروع والبنك الدولي عادة لا يمول أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن حوالي (12-15) %.

4- مرحلة المفاوضات:

بعد اقتناع البنك بجدوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تمويله وتجرى مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة انجازه وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة والتي تختلف من مشروع إلى أخر.

5- مرحلة التنفيذ والإشراف:

حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقيم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها "تقرير الإكمال" ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على النواحي الضعف في التنفيذ ومقارنة اقتصاديات المشروع بعدد انتهاء بنائه بما كان متوقعا منه قبل البدء في تنفيذه.

وفي الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1999، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجا جديدا ينصّ على جعل استراتيجيات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء.

الفرع الثالث: أدوات التمويل في المؤسسات التابعة للبنك الدولي

نتعرض من خلال هذا الفرع لطرق التمويل المتبعة من طرف المؤسسات التابعة للبنك الدولي.

أولا: وسائل التمويل في مؤسسة التنمية الدولية

لا تقدم المؤسسة الاعتمادات إلا للحكومات ،وتتراوح آجال استحقاق اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية ما بين 20 أو 35 أو 40 سنة شاملة فترة سماح تبلغ 10 سنوات قبل بدء سداد أصل المبلغ . ويتم تخصيص أموال المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان المقترضة وفقاً لمستويات الدخل السائدة بها، وسجل أدائها الناجح في إدارة اقتصاداتها ومشاريع المؤسسة الجاري تنفيذها لديها. وتقدم المؤسسة الاعتمادات بدون فائدة مصرفية، ولكن هناك رسم ارتباط صغير، يبلغ 0.75 في المائة على الأموال

المدفوعة. كما تقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحاً مخصصة للبلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها . وفي السنة المالية 2008(المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2008، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة 11.2بليون دولار أمريكي، تم تقديم 28 في المائة منها على أساس منح. وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية 2008 ما يبلغ 199 عملية جديدة. وقد قامت المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 1960 بإقراض 193 بليون دولار أمريكي لما يبلغ 108 بلدان. وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يناهز 11 بلايين دولار أمريكي.

ثانيا : آليات التمويل في مؤسسة التمويل الدولية

– قروض لحساب مؤسسة التمويل الدولية: تقدم مؤسسة التمويل الدولية قروضا بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة لحسابها الخاص لمشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية. وهذه القروض التي تقدم لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص تسمى القروض العادية (من الفئة ألف).وتتراوح آجال استحقاق القروض عادة بين 7 سنوات و 12 سنة من تاريخ تقديم القروض.

– القروض الجماعية: من خلال برنامجها الخاص بالقروض الجماعية (أو القروض من الفئة باء)، تتيح مؤسسة التمويل الدولية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى فرصة تقديم قروض للمشروعات التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية، وهي مشروعات قد لا تفكر هذه المؤسسات في تمويلها بدون اشتراك المؤسسة فيها.

– تمويل أسهم رأس المال: تأخذ مؤسسة التمويل الدولية حصصا في أسهم رؤوس أموال الشركات والكيانات الأخرى التابعة للقطاع الخاص مثل المؤسسات المالية، وصناديق حوافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في البلدان النامية

– تمويل البلديات: صندوق (تمويل) البلديات عبارة عن مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. ويستهدف توفير الاستثمارات الرأسمالية اللازمة للبلديات والكيانات العامة المحلية الأخرى في البلدان النامية بدون ضمانات من الحكومة المركزية.

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الدولي و التنمية

لعبت سياسات و توجيهات مؤسسات التمويل الدولية، دورا كبيرا في إعداد الخطط التنموية للدول النامية .

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي و التنمية

تتمثل التنمية في نظر الصندوق في ارتفاع مستويات المعيشة بصورة مستمرة من هذا المفهوم فالتنمية هي تبني البلدان المتخلفة لنمط مرجعي يأخذ بالتنمية المنفتحة على العالم الخارجي، أي أن اقتصاديات السوق تقدم أفضل علاج للنمو الاقتصادي لأنه يضمن التخصيص الكفء للموارد دون تدخل الدولة .

وتنقسم الدول حسب الصندوق إلى مجموعات حسب معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي،والذي يعتبر مؤشرا للعلاقة بين النمو وتحسين مستويات المعيشة المحسوبة بدخل الفرد،ولكن هذا المفهوم لا يعبر بدقة عن المستوى الذي تبلغه التنمية فهناك دول تتساوى فيها هذه المعدلات مع اختلاف مستوى الرفاه المحقق بين هذه الدول .

ومما سبق يجب الأخذ في الحسبان عدة اعتبارات لمفهوم التنمية لدى صندوق النقد الدولي والتي نذكرها فيمايلي:

أولا:نوعية الحكم السائد: يرى الصندوق أن رفع معدل النمو والرفاهية لاقتصاد ما على المدى الطويل يعتمد على الحكم السائد فيه،ففي البلدان المتخلفة أدى نقص الشفافية و المساءلة في وضع السياسات العامة وتدخل الدولة المقيد للنشاطات إلى انتشار الفساد مما شكل عقبة أمام النمو الاقتصادي ،ولأجل ذلك كان على الدولة أن تركز على مهامها في المحافظة على النظام وإقامة العدالة والسهر على تخصيص الموارد العامة وفقا لأولويات استخدامها للمحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

ثانيا: الحد من دور الدولة: يؤثر الفساد على مستوى النمو في الدولة بحدوث اختلالات في المالية العامة و عرقلة الاستثمار ،وتحذر الدراسات من آثاره السلبية التي يمكن أن تكون دائمة "إن الفساد الذي ينخر في صميم النظام يفسد الحوافز و يقوض المؤسسات ويعيد توزيع الثروة والسلطة لصالح غير المستحقين ،وعندما يقوض الفساد حقوق الملكية ،وحكم القانون ،وحوافز الاستثمار ،فإنه يشل التنمية الاقتصادية والسياسية ".

يوجه صندوق النقد الدولي انتقادات للحكومات المتدخلة في النشاط الاقتصادي ،بحيث يرى أنه يجب عدم التدخل المباشر في الإنتاج وعوامله،دون إغفال دور الدولة في الكثير من المجالات كالاستثمار في البنية لتحتية و رأس المال البشري ، توزيع الدخل ،تخفيض مستوى الفقر و حماية الفقراء لأن إمكانات تحقيق التنمية تعتمد على مدى نجاح دور الدولة.

ثالثا:النجاعة والشفافية والمساءلة: يقدم الصندوق النصائح للبلدان المتخلفة لاعتماد الشفافية في عمليات الحكومة باعتبارها أمرا ضروريا لسلامة النفقات الحكومية ونزاهة المالية العامة وكذا تساهم في تحديد المركز المالي للحكومة حاليا ومستقبلا ،ويبحث الصندوق عند وضع نقاط المشروطية لأي بلد مختلف الجهود لزيادة شفافية بيانات وممارسات المالية العامة لهذا البلد. وتعتمد نجاعة السياسة الاقتصادية على توقيت الإفصاح عن هذه السياسات لأن الإعلان المسبق عنها سينقص من فاعليتها .

رابعا:زيادة الاستثمار في التعليم: تحظى قضية ضمان التعليم للجميع و تحسين نوعيته وتقييم نتائج هذه العملية بالأولوية. يرى صندوق النقد الدولي أن تحسين التعليم يحتاج إلى إعادة توجيه قنوات الإنفاق العام استخدامات اجتماعية أكثر فائدة ،لأن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى اكتساب مهارات و تحسن الكفاءة في استخدام التكنولوجيات المتوفرة والذي سينتج عنه تزايد نمو الإنتاجية.

الفرع الثاني: البنك الدولي و تمويل التنمية

يرى البنك الدولي أن الهدف الأساسي للتنمية هو تحسين نوعية الحياة في الدول الفقيرة ،من هنا نجد أن البنك الدولي قد تحولت نظرته إلى التنمية حيث كان منذ نشأته وحتى نهاية السبعينات من القرن الماضي يوجه قروضه إلى مجالات الزراعة و الكهرباء والسكك الحديدية دون الاجتماعية بما أنه كان يرى أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الزيادة الكمية في المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الإجمالي أو معدل نصيب الفرد من الدخل .وظهر هذا التحول في تقريره عن التنمية لسنة 1991 بتبنيه لمفهوم أوسع للتنمية آخذا بعين الاعتبار مستويات المعيشة كالدخل والصحة والتعليم وأخرى تمثلت في حماية البيئة والمساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية .

أي أن هدف التنمية لدى البنك هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية لكل الأفراد دون تمييز.

فالتنمية لدى البنك الدولي تتضمن بدائل غير اقتصادية رغم اعتماد هذا الأخير على الدخل الحقيقي في تصنيف الدول إلا أن هناك عدد من الدول التي تنعم بدخل مرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما ينتج عنه الفقر والبطالة مثل البرازيل. حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني ل 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38.%. ويمكن استنتاج عناصر التنمية غير الاقتصادية من مشروطية البنك في تقديم المساعدات والهادفة إلى زيادة أثرها في تحقيق التنمية منها :

- ✓ إعادة النظر في دور الدولة مع الربط بين طبيعة النظام السياسي و الجوانب الشاملة للتنمية

- ✓ التركيز على المساءلة فيما يخص نتائج التنمية ، و لأجل ذلك يشترط استقلال القضاء والفصل بين السلطات لترسيخ دعائم المساءلة والشفافية.
- ✓ يتجه البنك نحو تفويض السلطات للمجتمعات المحلية و الإقليمية و إقرار مبدأ الديمقراطية.

الفرع الثالث: مفهوم التنمية المستدامة لدى المؤسسات الدولية

أولا: مفهوم التنمية المستدامة لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

لقد تم إنشاء شبكة التنمية المستدامة بدمج شبكتي البنية الأساسية والتنمية المستدامة بيئيا و اجتماعيا بالبنك الدولي وبدأت أعمالها في جانفي 2007 بقيادة نائبة الرئيس Katherine Sierra.

والهدف من إنشاء الشبكة هو جعل القضايا البيئية جزءا لا يتجزأ من عمل البنك،و إدماج العمليات الأساسية بصورة أفضل، و ضمان قيام البنك بتدعيم تركيزه على قدرة المشروعات التي يقوم بها على الاستمرار، في الوقت الذي يقوم فيه بزيادة استثماراته في البنية الأساسية .

فلقد كان للبنك الأسبقية في وضع نهج متكامل نحو النمو الاقتصادي، ويتجه البنك حاليا إلى مستوى جديد بالتركيز على الاستمرارية في تحقيق النمو وتحسين جودته النوعية. ونتج عن هذا الاتجاه إنشاء مكتب رئيس البنك للتنمية المستدامة، الذي تتكامل أنشطته مع المجلات الأساسية المجمعة في شبكة واحدة مثل البنية الأساسية ،التنمية الاجتماعية و البيئة، والتنمية الزراعية والريفية.

تمثل الموارد الطبيعية في العديد من الدول النامية محرك النمو وأداة تخفيض أعداد الفقراء،فإذا لم يتم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد ستتعرض فرص النمو المستقبلية للتهديد.أما اجتماعيا فإنه حتى يتمكن البلد من تحقيق استدامة النمو لديه توجب وجود مؤسسات قوية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة،كما نجد أن المشاركة من القاعدة إلى القمة في صنع القرار تعد عنصرا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة.

ثانيا : دور صندوق النقد و البنك الدوليين في تمويل التنمية المستدامة

من شأن استراتيجيات الحد من الفقر ذات الأهداف المركزة أن تضمن إعطاء أولوية قصوى لاحتياجات الفقراء في إطار المناقشات المعنية بالسياسة العامة، خاصة في حالة اتساع قاعدة المشاركة في صياغة الاستراتيجية – بما في ذلك مشاركة عناصر من المجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، يمكن لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تضع البلدان "في موقع القيادة" لتسيير عملية التنمية فيها على أساس رؤية واضحة المعالم لمستقبلها وخطة منظمة لتحقيق أهدافها. ويستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التي تسترشد بها عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر[1].

وتتضمن هذه المبادئ ما يلي :

[1] C.Paul HALLWOOD and Ronald MCDONALD,International Money and Finance,3rd édition, Blakwell,p 419.

من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر .

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحدة الفقر، وزيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة من شأنها زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية .
- ✓ من الاعتبارات الحيوية شعور البلدان "بملكية" أهداف التنمية والحد من الفقر، والاستراتيجية المتبعة لتحقيقها، والتوجه المعتمد في تطبيقها .
- ✓ يجب أن تتعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان .
- ✓ ينبغي التركيز بشكل واضح على النتائج.

وطبيعي أن نتائج المنهج الجديد لن تتحقق بين عشية وضحاها، ذلك أن تحولاً بالحجم المطلوب يستتبع إحداث تغييرات في المؤسسات حتى تصبح في موضع المساءلة أمام الجميع، بما في ذلك الفقراء، وبناء قدرة كل بلد على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين .ولن تتحقق النتائج ما لم يكن هناك التزام طويل الأجل من جانب الحكومات وشركائها .وللمساعدة في تحقيق ذلك، تقوم البلدان المشاركة بإعداد خطة شاملة ضمن تقرير استراتيجية الحد من الفقر **(PRSP)**.[1] وتيسر هذه الخطة الكلية على المجتمع الدولي – بما في ذلك صندوق النقد الدولي – تقديم الدعم بأكبر درجة ممكنة من الفعالية . المشاركة بإرسال الاستراتيجية النهائية إلى المجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك الدولي لإقرارها، كما يتلقى المجلسان التنفيذيان تقييماً مشتركاً يعده خبراء المؤسستين، مع تحليل للاستراتيجية وتوصية بشأن إقرارها. وجدير بالذكر أنه لا يشترط لإقرار الاستراتيجيات المقدمة أن تتطابق تطابقاً تاماً مع توصيات الخبراء، و لكن هذه العملية تضمن للمجلسين التنفيذيين – و المجتمع الدولي – أن هذه الاستراتيجيات من شأنها معالجة القضايا الصعبة أو الخلافية على نحو فعال و لا تقف عند حدود اجتداب التأييد المحلي الذي ربما تتمتع به على نطاق واسع.

[1]- The Future of development Financing,IDS,2005,p20.

الفصل الثالث:

آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

تطرقنا فيما سبق إلى مفهوم التنمية المستدامة وكذا مختلف وسائل تمويل التنمية ،وكتكملة لهذا سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى التنمية المستدامة في الجزائر. ولأجل ذلك خصصنا المبحث الأول للتنمية الاقتصادية في الجزائر وأهدافها في ظل التنمية المستدامة أما الثاني فخصصناه للبرامج التنموية للجزائر في ظل التنمية المستدامة وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى نتائج البرامج التنموية المتبعة في الجزائر .

المبحث الأول:التنمية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تبنت برامج تنموية من أجل تحقيق مستويات تنموية مرتفعة ولأجل ذلك مرت بعدة مراحل بدءا بمرحلة الاقتصاد المخطط وصولا إلى مرحلة اقتصاد السوق،وفي هذا المبحث سنتطرق إليها حيث،خصصنا المطلب الأول للتنمية الاقتصادية في الجزائر والثاني لمراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر أما الثالث فخصصناه لأهداف التنمية المستدامة في الجزائر .

المطلب الأول :التنمية الاقتصادية في الجزائر

تطورت النظرة إلى التنمية وسبل تحقيقها في الاقتصاد الجزائري،فشهدت عدة أشكال ومبادئ نتطرق إليها من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول: استراتيجية التنمية بعد الاستقلال

لقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي، كما ارتبطت التنمية الاقتصادية للبلاد بالتخطيط ،هذه الأخيرة كان عليها ترميم التأخر المسجل.

أولا: فترة الانتظار: في ميثاق الجزائر 1964 الذي قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المؤتمر الأول لها في أفريل 1964،اختارت الدولة الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية حيث يمكن ذكر بعض النقاط الأساسية التي جاءت في الميثاق فيما يلي:

-خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسات،أي توفير فرص عمل للمواطنين مع مراعاة أهداف المؤسسات في الربحية.

-تـــوفير مواد الاستهلاك المحلي أي تخفيض استيراد وزيادة تصدير المواد الاستهلاكية. ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي [1] ووضع قاعدة لتطويرها، أي العمل على تغطية الحاجيات المحلية من المواد الاستهلاكية.

-إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم

-توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة [1].

مثل هذه العملية يجب أن لا تتم على السياق الجزائري بل في سياق جغرافي أوسع والذي يكون للجزائر فيه القدرة على الاندماج دون التخلي عن تطلعاتها الاشتراكية.

يجب الأخذ بعين الاعتبار مشكل المردودية عند القيام بالتخطيط لإنشاء مؤسسات موجهة لتغذية السوق الوطنية: لأنه يجب حظر إنشاء وحدات إنتاجية ضيقة ينجر عنها عوائق صعبة.

وبالتالي فقد أعطى الميثاق جانب كبير من الأهمية لإنشاء المؤسسات التي تساهم في التنمية دون تلك الوحدات الصغيرة التي غالبا ما تواجه مشاكل.

من الفقرات السابقة نجد أن ميثاق الجزائر اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أعطى أهمية للبنية التحتية حيث نص على أنها: تخفض ازدواجية الاقتصاد و اللاتوازن الجهوي.عمل الحزب والحكومة يجب أن يتجه نحو مضاعفة المسارات للمناطق المحرومة من أجل مساعدتها على الخروج من عزلتها وبالتالي ضمان مشاركتها في التحولات الجارية ويجب أن تؤدي أيضا في وقت سريع نسبيا لتأميم وسائل النقل.

ونجد أن النظام الاشتراكي بقي من مبادئ الدولة الجزائرية من خلال ميثاق الجزائر 1976 الذي صودق عليه من خلال استفتاء شعبي في 27جوان 1976.

ثانيا: الميثاق الوطني 1976

كان الميثاق الوطني قد نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976، ترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـــ " الثورة الصناعية" و " الأهداف الكبرى للتنمية". على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية :

" للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية. ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية و الزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، و ما يحدثه مـــن أنشطة، و ضمن تحويل علاقات

[1] ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر1964، ص 68.

[2] جمال الدين لعويسات،التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر1986، ص 20.

الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، و إعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد" .[1]

يتضح من هذا النص أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الاقتصادي للبلاد، لنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة أساسية، على الأنشطة الزراعية، إلى اقتصاد عصري تتداخل و تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة و منسجمة.

كما نص دستور الجزائر لسنة 1976 على أن التنمية تعتمد على التصنيع وتحقيق التوازن الجهوي وذلك في مواده 21 و22 والتي نذكرها فيمايلي:

المادة 21 : تستهدف الثورة الصناعية، بالإضافة إلى الإنماء الاقتصادي، تغيير الإنسان و رفع مستواه التقني و العلمي و إعادة تشكيل بنية المجتمع و هي تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه البلاد.

المادة 22 : سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي. و هي ترمي إلى محو الفوارق الجهوية، و بالدرجة الأولى، إلى ترقية البلديات الأكثر حرمانا من أجل تأمين تنمية وطنية منسجمة. [2]

و من ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن. فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، و تحسين الظروف الحياتية للعمال، و إعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة. فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فهو يدخل العلوم و التقنية و التكنولوجيا .

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية لسنوات الثمانينات بناء على ميثاق 1986

في هذا الإطار يمكن ذكر الميثاق الوطني لسنة 1986،الذي قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986 وقد ظهر في هذا الميثاق مصطلح التنمية الشاملة حيث تضمن المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني وأوضح وسائل تحقيق التنمية الريفية والصناعية والثقافية وسنذكر فيما يلي بعض النقاط التي جاءت في هذا الميثاق:

أولا:التنمية الريفية :إن مجهودات التنمية غير المتوازنة لم تساعد على إعطاء القطاع الفلاحي المكانة اللازمة في التنمية الشاملة.و تتمثل أهداف التنمية الفلاحية في:[3]

تحديث مناهج الإنتاج و تقنياته

---

[1]-الميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976، ص 116و 117.

[2]- دستور الجزائر 1976.

[3]– الميثاق الوطني 1986،الجريدة الرسمية الجزائرية رقم07 المؤرخة في 1986/02/16.

-جعل الفلاحة مصدر تراكم للاقتصاد الوطني ،علاوة على ما تؤديه من دور في تغطية احتياجات البلاد إلى المواد الغذائية.

وتمثلت المحاور الرئيسية للتنمية الريفية في:

1- الاكتفاء الذاتي:ينبغي للتنمية الفلاحية أن تكون قادرة على تجاوز دور المستوى الضروري للأمن الغذائي إلى المشاركة في إحداث التراكم الاقتصادي الضروري لحاجات التنمية.

2- الاستخدام الأقصى للتربة مع المحافظة عليها:

-المحافظة على الأراضي الفلاحية بواسطة سلسلة من العمليات واتخاذ عدد من الإجراءات قصد حمايتها،

-تواصل أشغال التشجير في المناطق ذات الطابع الغابي مع إعطاء مكانة مرموقة للأنواع ذات المردودية العالية وتلك التي يمكن أن يكون لها إسهام فعلي في التنمية الصناعة ببلادنا أو في مضاعفة الإنتاج الغذائي بصفة عامة.

3- تهيئة المناطق السهبية واستصلاحها:يتعين على التهيئة المتكاملة لهده المناطق المتسعة أن تأخذ في الحسبان الانشغالات الاقتصادية ، من خلال اختيار محكم للعمليات وللنباتات وإشراك المربين في هذه البرامج.

4- استصلاح أراضي الجنوب:لا تكمن الثروة الحقيقية في الجنوب في النفط والغاز فقط بل فيما سيفتح أمامها من آفاق للزراعة وبالتالي توطين الإنسان الذي يستطيع استصلاح الأراضي بعمله ومهارته.

5- الثروة الحيوانية : يجب أن يتواصل توسيع الطب البيطري ،و تنظيمه ، لضمان التغطية الصحية للمواشي والسماح باستعمال التقنيات الجديدة في هذا الميدان الحيوي من الميادين الاقتصادية.

6- تحديث تقنيات الإنتاج:يجب أن نولي السياسة الزراعية أهمية خاصة لإدخال الطرائق والتقنيات الملائمة على أنشطة التسيير والإنتاج،ومنها:

-التوظيف الأمثل للإمكانيات المتوفرة مع الحرص على استعمال الآلات الأكثر فعالية في تحقيق الأعمال الزراعية،

-إنتاج البذور، والمشاتل المنتقاة، واستعمالها وكذلك السلالات الحيوانية الأكثر مردودية، ومضاعفة أعداد مشاتل الفواكه والغابات.

7- تعبئة الموارد المائية :اعتبر الميثاق أن تسوية مشكل المياه، شرط أساسي لضمان التقدم المستمر والتنمية.

ثانيا: التنمية الصناعية

اعتبر الميثاق أن التنمية الصناعية تهدف إلى بناء اقتصاد عصري مستقل ،قوي ومزدهر يضمن للشعب الجزائري ظروف العمل والحياة الكريمة.

"فعلى التنمية الصناعية أن تتواصل بتعزيز القاعدة المادية الموجودة مع ترقية صناعة متطورة ومتنوعة تمتد إلى كافة الفروع، وتؤدي تدريجيا إلى تحسين مستوى حياة المواطنين ورفع مستواهم العلمي والتكنولوجي وإلى التهيئة العقلانية للمجال الترابي وإنشاء الفوائض الاقتصادية"

من الفقرة السابقة نجد أن الميثاق أعطى للصناعة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد لتأثيرها على كافة القطاعات.

وتمثلت أهداف التنمية الصناعية لهذه المرحلة فيما يلي:

أ – تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة :

بمعنى هيكلة النسيج الصناعي و تكثيفه أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج و الخدمات أكثر انتظاما حتى تتعزز المبادلات بين الصناعات، كما تعتبر عملية –التصنيع أداة فعالة و حاسمة في بناء اقتصاد حديث و تحسين الإنتاج و إقامة صناعة مصنعـــة و تدعيـــم الصناعة الثقيلة.

1)– مواصلة تنمية الصناعات الأساسية:

إن الصناعات القاعدية، كصناعة الحديد و الصلب، باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد. و لهذا فالطاقة الإنتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطوريها و تحسين مستوى استخدامها كي تكون سندا لإعادة تجديدها و توسيعها.

2) – تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي:

ويتم ذلك عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتـــراكم التقنيات إلـــى مراحل إنتـــاج الآلات و بناء المصانع اعتمادا على الإمكانيات الوطنية في الدراسات و الإنجاز.

ب – تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى:

إن توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة متزنة، يرتكز على البحث المنهجي عن التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى. و بهذا الصدد ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا و أن تكون هـــي غاية التنميـــة و محركـــها.

جـ – تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها؛ د – ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي؛

هـــ – ترقية الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تنشيط الصناعات التقليدية؛

الفرع الثالث: التحول في مفهوم التنمية

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير منتوج واحد ألا وهو المحروقات، وبانخفاض أسعار النفط لسنة 1986،ظهرت المشاكل والأخطاء في السياسات المتبعة خلال السنوات السابقة. وكنتيجة لهذه الاختلالات حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة ترتب عنها ما يسمى بأحداث أكتوبر 1988 التي أظهرت جليا عيوب الأسلوب التنموي المتبع،لأن بناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج و المحافظة عليها لا بد من اتخاذ إجراءات و أدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ،و ذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال و السلطات من أجل تحرير المبادرات و تسريع النشاط.

وانطلاقا من هذه المرحلة اعتمدت الجزائر مفهوم جديد للتنمية لا يعتمد الاشتراكية بل يتجه نحو اقتصاد السوق،من أجل القضاء على اللاتوازن الاقتصادي،تنمية الإنتاج الصناعي و الفلاحي ،والسعي إلى إعادة الاعتبار لقوانين السوق .

أي أنّ الدّولة تخلّت عن النهج التنموي المخطط والممركز والمعتمد على الصناعات الثقيلة والمؤسسات الوطنية إلى نهج جديد يشجع مؤسسات القطاع الخاص ويسعى إلى إصلاح و خوصصة مؤسسات القطاع العام لأن الخوصصة هي تحويل حقوق معينة مثل الملكية و الإدارة بين القطاع العام والخاص بشكل جزئي أو كلي[1]، دعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي وتحرير قطاع التجارة الخارجية ،وهنا نجد أن هذه النقاط تدخل ضمن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتنمية التي اعتمدتها الجزائر.

ومع بداية الألفية الثالثة اعتمدت الجزائر مفهوم جديد للتنمية بإحلال المشاريع الكبرى والذي يدخل في إطار التنمية المستدامة،حيث تهدف هذه المشاريع إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية بشرية عن طريق توفير الجامعات ومراكز التكوين ومراكز البحث العلمي في مختلف المجالات، مع الحفاظ على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة.

مما سبق نجد أنّ مفاهيم التنمية في الاقتصاد الجزائري تعددت وتنوعت حسب طبيعة المرحلة التي شهدتها الدولة،انطلاقا من الاقتصاد الاشتراكي المخطط المعتمد على الصناعة الثقيلة وصولا إلى التنمية المستدامة.

[1]- عدلي شحادة قندح،التخاصية :أحدث نماذج التنمية الاقتصادية،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،عمان،2003،ص 21 .

المطلب الثاني:مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر

نستعرض من خلال هذا المطلب مختلف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري في مجال التنمية حيث قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع الأول يعنى بمرحلة ما بعد الاستقلال والثاني لبرامج الاستقرار الاقتصادي أما الثالث فخصصناه لبرنامج التكييف الهيكلي.

الفرع الأول:مرحلة ما بعد الاستقلال

سنحاول في هذا الفرع إعطاء صورة حول الوضع الذي كان عليه الاقتصاد الجزائري فجر الاستقلال و كيف كان تصرف الحكومة الأولى أمام هذا الوضع الحرج.

أولا:الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

تميز الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة سنة 1962 بالخاصيات التالية:

1- التخلف: الذي نتج عنه عدة مشاكل نذكر منها:

-ضعف التصنيع :لأن الصناعة التي تركها المعمرون تتميز بحجم صغير، والمؤسسات التي يملكها الجزائريون تتميز بأنها حرفية وتفتقر لرؤوس الأموال مع استمرار الشركات المتعددة الجنسيات في العمل إلى غاية التأميمات.

-ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد: حيث كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الناتج.

-البطالة والتشغيل الناقص: حيث سجل حوالي 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

-ضيق وضعف انتشار التقنيات الحديثة :غادر حوالي مليون معمر (50000إطار سامي، 35000إطار متوسط، 100000عامل مهني)تاركين مزارعهم ووظائفهم، و سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون.[1]

2- ثنائية اقتصادية:تظهر هذه الثنائية قطاعيا وإقليميا بوجود نظامين اقتصاديين الأول متطور والثاني تقليدي، في الزراعة والصناعة.أما إقليميا فنجد مناطق نامية على الساحل لا تناسب بينها وبين المناطق الأخرى المتخلفة.

3- اقتصاد ضعيف: تميز الاقتصاد في هذه المرحلة بضعف هيكل المبادلات الخارجية وفي العلاقات المالية .مع التخلف و التبعية للخارج.[2]

---

[1]-أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993،ص22.

[2]- محمد العربي ولد خليفة،التنمية و الديمقراطية في الجزائر و المنطقة العربية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991،ص 15 .

ظهرت في هذه المرحلة إرادة قوية لفرض رقابة إدارية علـــى النشاط الاقتصادي ، و في هذا الإطار تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون " أملاك شاغرة " و منح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية و الزراعية و التجارية)، و هكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية:

- ✓ التسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، و تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب و عدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية.[1]
- ✓ احتكار الدولة لاستيراد مجموعة واسعة من السلع والتصدير لبعض المنتجات.
- ✓ إنشاء شركات وطنية، سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات. كما عملت السلطات الجزائرية إلى تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963،موازاة مع ذلك و نتيجة للتخوف من هروب رؤوس الأموال شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية و المالية و ذلك بإنشاء البنك المركزي 1963، الدينار الجزائري 1964، فرض رقابة على الصرف مـــــع منطقة الفرنك ابتداء من أكتوبر 1963 و عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، الرقابة على التجارة الخارجية.

من ناحية أخرى و بفضل التمويل الخارجي، أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية 1962 إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها، و عموما يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:

- ✓ قطاع التسيير الذاتي المتكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملكا للمعمرين، و الذي واجه العديد من المشاكل منها ما يخص التمويل، نقص الموارد البشرية المؤهلة، التموين، التسويق و عدم رغبة الدولة في الاستمرار في هذا النوع من التسيير، و لذلك انتقلت مجـــمـــوع الوحدات المسيرة ذاتـــــــيا تدريـــجيا تحت رقابـــــة الشركات الوطنية بعد إنشاء القطاع العام، ففي

[1]- Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », en revue : informations et Commentaires, N0 124, paris, 2001, p.24

سنة 1973، أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتيا يمثل اقل مـــــــــن 0.3 % من اليد العاملة الإجمالية[1]

✓ قطاع خاص أجنبي ممثلا في الشـــركات الفرنسية التي كانت لـــها فـــروع في الجزائـــر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول و الغاز،

✓ قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العموميـــــة، " فصدور قانون الاستثمارات سنة 1963 مثلا كان يتعلق فقط بالاستثمارات الأجنبيـــة، و هو ما يعنـــــــي ضمنيا منع الاستثـــمار الخاص الوطنـــــي، و في نفس السنة تم تعيين مندوبـــــين عن الحكومة في كل شركـــة خاصـــة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي "[2]

✓ هذه الفترة لم تشهد تدخل كبير للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات.

ثانيا:السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965

أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري 19 جوان 1965 هي إعادة هيكلة أجهزة الدولة (إنشاء مجلس الثورة 1965، المجلس الشعبي البلدي 1966، محكمة الثورة 1968، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى صدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الوظيف العمومـــــــي، قانون الإجراءات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية...) و إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعما لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965 .

نلخص مميزات السياسة الاقتصادية بعد 1965كمايلي:

البحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي ليكمل الاستقلال السياسي، و لذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل و طويل المدى (إلى غاية 1980) يحدد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر و هو موزع على خطط اقتصادية ثلاثية و رباعية و الهدف من ذلك هو القضاء على التخلف و الخروج من دائرته في آفاق الثمانينات.

✓ توفر ظروف ملائمة لانتهاج سياسة تنموية سريعة و ذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد و الصلب و الطاقة و تثمين قطاع المحروقات، و مثلت ملكية الدولة قلب هذا النموذج بعد إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل شركات وطنية ، و اعتمدت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذه، ففي كل قطاع (باستثناء الأشغال العمومية و الري) أنشأت مؤسسة عمومية صناعية تحتكر نشاط

[1] A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et développement 1962-1982 p.15
[2] Mohamed Liassine , op , cit , p.25

الفرع و مؤسسة عمومية للتسويق تحتكر نشاط التوزيع و الاستيراد و التصدير، وبهذه الصورة توسع القطاع العام.

✓ في سنة 1966 تم تأميم جميع البنوك و الأجهزة المالية و احتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية و توجيهها للتنمية،وفي 1969 تم تأسيس البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبـــي الجزائـــري.

✓ ركزت السياسة الزراعية على تحسين و تنظيم القطاع الزراعي(إعادة توزيع الأراضي، هيكلة المزارع)، زيادة الطاقة الإنتاجية الطبيعية و زيادة التشغيل و تنظيمه.

على عكس الفترة السابقة شهدت فترة المخطط الثلاثي الأول تدخل كبير للخزينة العمومية كأول تجربة للتخطيط.

حيث أصبحت الاستثمارات المخططة تمول عن طريق مخططات غير مسترجعة أو قروض طويلة الأجل تتكفل بها الخزينة العمومية[1] مما أدى إلى بداية ظهور الضغوط التضخمية و هذا راجع إلى الاعتماد على موارد الإصدار النقدي في تمويل الاستثمارات العمومية ،مع اهتمام البنوك التجارية بجمع الودائع و تخليها عن دورها في تمويل الاستثمار ، حيث اكتفت بمنح القروض قصيرة الأجل،مع عدم وجود قاعدة مالية تفرض تدخل البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية ، فهذه الأخيرة تحتفظ بسيولة مرتفعة دون استغلالها في تمويل التنمية .

✓ وكان التركيز في مجال التجارة الخارجية على تنويع التجارة الخارجية (حصة فرنسا في المبادلات التجارية تقلصت إلى 45 % من الواردات و 53 % من الصادرات لصالح شركاء مثل ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية و ايطاليا)[2] و احتكارها من طرف القطاع العام لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و توجيه جل الاعتمادات المالية لصالح التنمية.

أما في فترة المخطط الرباعي الأول ما بين 70 –73 فوجهت التخطيط إلى الصناعات الثقيلة و المحروقات ،وكنتيجة للاختلالات المالية للفترة السابقة قامت الدولة بإصلاحات حيث أحدثت السلطات المركزية إصلاحات كبيرة على آلية التمويل السابق ، حيث أصبح على المؤسسات العمومية فتح حسابين أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار لأن نفقات الاستثمار تمول بقروض متوسطة وطويلة الأجل ، و كان يتم تمويل الاستغلال بقروض قصيرة الأجل من طرف البنوك أو الخزينة العمومية بالإضافة إلى القروض الخارجية .

وتمثلت أهم الإصلاحات المالية في :

---

[1]-Revue Algérienne des sciences juridique,économique et politique,Université d'Alger,1993,p742.

[2] Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, Paris, 1977, p.92

- ✓ تدعيم نظام تخطيط الاستثمارات بواسطة نظام التخطيط المالي و جعله آداة لتحقيق أهداف المخطط ؛[1]
- ✓ تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة و تكفل البنوك التجارية بتمويل جزء من تراكم رأس المال المنتج؛
- ✓ تعديل دائرة التمويل حيث إصلاحات 1971 قلصت من التدخل المباشر للدولة في تمويل الاستثمارات المنتجة و أعطت مكانة هامة للبنوك لأجل القيام بدورها التمويلي ؛

" أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بالتمويل الذاتي وهذا لمراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية"[2] وفيما يلي شكل يوضح كيفية منح القروض في البنوك التجارية

الشكل رقم(03)آلية منح القروض في فترة المخططات:

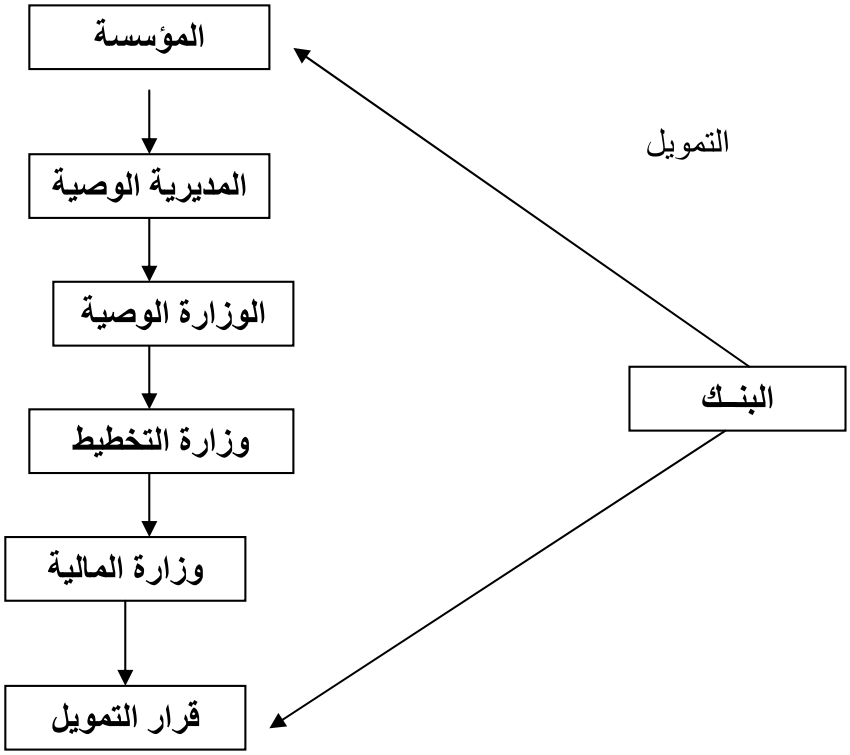

المصدر:الشكل من إعداد الباحثة.

كما سجلت بهذه الفترة نقائص هامة، تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية وهذا ما أدى إلى حدوث الندرة وأزمة التموين بالمواد الغذائية والصناعية ذات الاستهلاك المباشر،

[1]- خلوط فوزية ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003 2004 ص 89 - 91 .

[2]- عبد اللّه بن دعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز الوحدة العربية،بيروت ،فبراير،1999،ص356.

وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة ، وهذا ما جعل بالاقتصاد الجزائري هشا و عرضة لأي أزمة خارجية .

الفرع الثاني : مرحلة الثمانينات(1980-1990)

تبدأ هذه المرحلة بموت الرئيس الراحل هواري بومدين،وتنصيب الرئيس الشادلي بن جديد رئيسا للجمهورية،وانطلاق المخطط الخماسي (1980-1984) الذي يعتبر بداية مرحلة الإصلاح للمشاكل التي نتجت عن السياسات المطبقة في سنوات السبعينات.حيث انتهجت الجزائر سياسة تنموية جديدة، تهدف إلى تدعيم الاقتصاد الوطني و إنعاش القطاعات التي لم تمنح لها الأولوية من قبل، بالإضافة إلى معالجة الاختلالات.

أولا: مرحلة إصلاح المؤسسات العمومية(1980-1983)

استهدف الإصلاح المؤسسات العمومية التي لم تقم بدورها و لم تحقق مستوى النضج اللازم.وبين تقرير المخطط الخماسي الأول، مواطن الضعف في هذه المؤسسات من خلال النقاط التالية:[1]

-غياب الحوافز لإنتاج فعال و نقص الموارد البشرية المؤهلة و نقص التأطير.

-تكاليف انتاج زائدة ،- معدل استغلال الطاقات الانتاجية ضعيف والجهاز الانتاجي يعمل ببطء.

-تسجيل عجز مالي كبير لعدد كبير من المؤسسات .

وللقضاء على هذه النقائص جاء المخطط بما يلي:

-أولا تجنب انشاء مؤسسات كبيرة الحجم التي يصبح تسييرها صعبا و مكلفا . فبداية الاصلاحات كانت باصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 1980/10/14 خاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ في نهاية سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة عمومية تظم 3/4 من النشاط الاقتصادي إلي 500 مؤسسة جديدة تقريبا وكان الهدف التحكم في أداة الانتاج الموجودة ، تبسيط و تجانس التسيير على مستوى وحدات الانتاج و نشر لا مركزية اتخاذ القرار حيث ستجد الإطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلة بطريقة أفضل ،وكذا النهوض بالاقتصاد المحلي و الجهوي ، و هذا ما تجسد في إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

وجاءت حصص الاستثمار في المخطط الخماسي الأول كما يظهر في الجدول التالي:

[1]- التقرير المتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984

جدول رقم (07) : استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة و الري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم و الطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	**25.00**	**20.00**
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات اللاسلكية و السلكية	8.00	6.00
التخزين و التوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع الشبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية و التكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهيكل الصناعية	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**550.50**	**400.60**

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، الجزائر1984، ص 346.

من الجدول السابق نجد أن الدولة أعطت الأولوية للإنتاج في تحديد قيم الاستثمارات الموجهة لتحقيق التنمية حيث خصصت نسبة 38% للاستثمارات الصناعية ،8% القطاع الشبه المنتج ،وقطاع الهياكل الصناعية بنسبة35%.وهذا يندرج ضمن ما جاء في التقرير الذي يهدف إلى زيادة وتحسين الإنتاجية.

لكن عملية إعادة الهيكلة لم تقض على الصعوبات في المؤسسات العمومية والتي من بينها:

-عدم الارتباط والتكامل بين المؤسسات نظرا لتجزئة وظائف المؤسسة .

-نقص الإطارات و التقنيين الأكفاء.

-ظهور النزاعات نتيجة تقسيم الهياكل، الأجهزة، النقل و التخزين.

-الأحكام القانونية والتنظيمية تعتبر ثقيلة و غير متكيفة و معرقلة، ولها تفسيرات عديدة محتملة.

كما أن عملية إعادة الهيكلة العضوية كانت تهدف إلى التحقيق أو القضاء على التخطيط المركزي، لكنها في الحقيقة بقيت تتلقى مخططات الإنتاج مهيكلة ومنظمة من السلطات العليا مما أدى بالمؤسسة إلى التسيير السيئ بتنفيذ الأوامر والتي كانت عواقبها تزيد من التكاليف.كما بقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات دون غيرها من المنتوجات.

كان لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث أدى إلى خلل في الميزانية وفي ميزان المدفوعات.كما انخفض العائد من العملة الصعبة بحوالي 56% والذي نتج عنه انخفاض القوة الشرائية بنسبة 65% في سنة1988مع تسجيل انخفاض في الاستثمار والاستهلاك وإلغاء مشاريع استثمارية كانت مبرمجة لأن هذه الفترة تدخل في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 لكن الظروف أدت إلى عرقلة المشاريع.

وفي هذه الفترة سجلت لأول مرة معدلات سلبية للنمو الاقتصادي كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم(08) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال فترة 1986-1988

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام	- 1,6	1,4	- 2,7
رصيد ميزان المدفوعات : مليار$	- 2,2	00	- 0,3
رصيد الميزان التجاري : مليار$	6,6	- 1,3	- 0,7
الدين الخارجي: مليار $	19,3	22.9	22
سعر العملة الوطنية / دولار	4,70	4,85	5,92

المصدر: : زرنوح يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر 2006/2005،ص157.

وانتهت هذه المرحلة بدخول الجزائر مرحلة استقلالية المؤسسات. توجهت الجزائر في هذه المرحلة نحو لا مركزية واستقلالية أكبر من أجل فسح المجال لاستخدام وتطوير آليات التنظيم الاقتصادي، وتجلى ذلك في القوانين الصادرة في تلك المرحلة.

ثانيا :إستقلالية المؤسسات العمومية 1988 :

تعني استقلالية المؤسسة منحها المزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية.[1]

و تتمثل أساسا في حرية اتخاذ القرارات،الفعل وكذا رد الفعل، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأخطار التي ترتبط بالمحيط و المستقبل، و أن تتصرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها في ما يتعلق بكل أمورها و نشاطاتها المختلفة.[2]

نصت المادة 58 من القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية رقم88-01الصادر في 1988/01/12 على:"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية خارج الأجهزة المشكلة قانونيا أو المعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها ".وتتمتع المؤسسة وفق هذا القانون بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة كمالك مساهم في رأس مال المؤسسة حيث يعبر عنها بأسهم دون الحق في التسيير أي الفصل بين ميزانية الدولة و رأس مال الشركة و خزينة المؤسسات،فيصبح يطبق عليها القانون التجاري ، خاصة المادة 698 منه .

وبناء على ذلك أصبحت تأخذ شكلين: 1- مؤسسات ذات مسؤولية محدودة وهي أساسا مؤسسات محلية .

2- مؤسسات مساهمة و أغلبها مؤسسات وطنية .

كما يتم تسيير المؤسسات في ظل الاستقلالية من طرف مجلس إدارة متكون من 7 إلى 12 عضوا وهيئات متخصصة تسمى بصناديق المساهمة وفق القانون رقم 88-03.وتم التطهير المالي للمؤسسات ، عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية، وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.و قد رافقت هذه الإصلاحات، إصلاحات في مختلف القطاعات ونذكر منها:

---

[1]- A . BRAHIMI,l'économie Algérienne,OPU ;1991,p

[2]- سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية،تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي ، بدون ناشر، الجزائر 1994،ص39.

1- إصلاحات القطاع المصرفي للفترة 1987-1990:

في سنة 1987 تم اتخاذ قرار انسحاب الخزينة العامة من عمليات تمويل الاقتصاد،حيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية و القطاعات الإستراتيجية و هذا من أجل زيادة فعالية البنوك في تمويل الاقتصاد.

لقد جاء القانون المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي نادى باستقلال البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قواعد التمويل وفق النقاط التالية :

- لإعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات، و اعتبارها شخصية معنوية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية وخضوع نشاطها لمبدأ الربحية و المردودية.
- دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

و من أجل تكريس استقلالية المؤسسات صدر قانون 90-10والمتعلق بالنقد والقرض.

و من أهم البنود في هذا القانون نذكر:

- إرجاع لوحدة النقد " الدينار " وظائفها التقليدية ، المواد : 1- 10.
- استقلال البنك المركزي وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، المواد11-18
- إعادة للبنوك ، و المؤسسات المالية وظائفها التقليدية ، و العمل في ظروف المخاطرة أي إعطاء الصبغة التجارية للبنوك.
- توفير وسائل عديدة للضبط الاقتصادي.

إنشاء "مجلس النقد و القرض" والذي يتمتع بصلاحيات واسعة، في إدارة السياسة النقدية.

ما يفضي إليه القانون هو تحرير الاقتصاد الجزائري ، بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المولد للمردودية ، فهو قانون يطمح إلى المساهمة في تطهير المؤسسات والبنوك ، و إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية في ضبط الاقتصاد، كما انه يسعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج، مما يتيح للجزائر فرصة دخول استثمارات أجنبية وهذا في المادة 183 من القانون ، كما أتاح القانون إمكانية إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية وكل هذه البنود التي استعرضها القانون 10/90 يقتضيها التعاقد الذي أبرمته هذه الحكومة مع صندوق النقد الدولي.

2-إصلاحات القطاع الفلاحي (1987-1989):

أعادت الدولة النظر في تسيير القطاع الفلاحي بإصدار القانون رقم 87-19 ، المتعلق بإعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العام.حيث تم تقسيم هذه الأراضي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، قامت

الحكومة بتقسيم حوالي 3500مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل[1].

وبناء على القانون 87-19 فإن الدولة قد تخلت عن وسائل الإنتاج لصالح المستثمرين باستثناء الأرض التي بقيت من ملكيتها في إطار عقود إدارية سميت " عقود الانتفاع الدائـــــم"،ومما سبق فقد أزاحت الدولة حملا ثقيلا عن كاهلها نظرا لاستنزاف هذا القطاع لنسبة كبيرة من موارد الخزينة.

وضع تأطير جديد للأسعار: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية الأسعار كأداة ضبط لأنها فيما سبق اصطدمت بسياسة الدعم المتعلقة بالمنتجات الضرورية .

أما القانون رقم 89- 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي. والأسعار الحرة : الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار) .

الفرع الثالث: مرحلة التسعينات و اللجوء إلى مؤسسات بريتون وودز

يتعرض هذا الفرع إلى المحاولتين الأوليتين لإعادة استقرار الاقتصاد الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي و اللتين تميزتا عن غيرهما من الاتفاقات اللاحقة بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر و عدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق وكذا سياستي الاستقرار والتعديل الهيكلي.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

في 30 ماي 1989 تم عقد اتفاق الاستعداد الإئتماني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي لمدة 12 شهرا بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والمرفق بتسهيلات التمويل التعويضي بمبلغ 315 مليون دولار وكذا مساعدة الإصلاحات الاقتصادية المقدمة من طرف البنك الدولي بمبلغ 300 مليون دولار.[2] كما شمل هذا الاتفاق تبني سياسة نقدية صارمة فيما يخص تسيير الكتلة النقدية و أسعار الفائدة .وخفض عجز الميزانية عن طريق تقليل النفقات و تحرير الأسعار تدريجيا و رفع الدعم عنها، خفض قيمة الدينار و العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق. كل هذه الإجراءات كانت من أجل استقرار الاقتصاد الكلي وفي نفس الإطار قامت الجزائر بسن القوانين المساعدة على تحقيق ذلك والتي نذكر أهمها فيما يلي :

1- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص10.

[2] –Ahcéne Lounis , La politique monétaire dans le cadre d'une transition vers une économie de marché, Cas de L'Algérie. (Alger , I. S. Eco, Magistére -Non publie, 1995) ,p 89

- ✓ إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها فيما بعد، مع بداية التخلي التدريجي عن دعمها.
- ✓ وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية و إعفائها مبدئيا من الضرائب.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، و مراجعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992، والذي ومن خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط قيود الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:في مرحلة لاحقة قامت الجزائر بإبرام اتفاق استعداد ائتماني و مدته 10أشهر خلال الفترة بين3جوان 1991 و 31مارس1992 يلتزم صندوق النقد الدولي بناء على الاتفاق بمنح قرض بمبلغ 400مليون دولار على أربعة أقساط ويعتمد تقديم هذه الأقساط على مدى تحقق الأهداف المسطرة في الاتفاقية و المتمثلة في: [1]

فيما يخص السياسة النقدية:

- ✓ التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- ✓ ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.

فيما يخص التجارة الخارجية :

- ✓ مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- ✓ مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ تنويع الصادرات من غير المحروقات.

إن قساوة الشروط مع توتر الظروف الداخلية السياسية أدت إلى توقف المفاوضات كلية بين الطرفين، و فضلت الجزائر مراجعة صندوق النقد الدولي و طلب إدخال نوع من التساهل و المرونة فيما يتعلق بالأسعار، سعر الصرف وعرض العملة، وتوجت رسالة النية الجديدة (30سبتمبر 1991) على نوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية و المنتجات الطاقوية، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة والدعم .

[1] محمد سحنون ،أطروحة دكتوراه ،السياسات المالية و النقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر ،جامعة قسنطينة ،2003،ص265.

وبعد تسوية الخلاف، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر و وافق على رسالة حسن النية الجديدة، وهو ما سمح بتحرير قرض بـــ 350 مليون دولار من البنك العالمي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991[1] ، وتمويل تعويضي بـــ:401مليون دولار أي ما يعادل 315.2مليون حقوق السحب الخاصة .

و كنتيجة للسياسات المتبعة سجلت مؤشرات الاقتصاد الكلي في نهاية 1993 النسب التالية: [2]

• مواصلة التدهور الاقتصادي (−2.1 ٪) ، ارتفاع معدل البطالة بالنسبة لعدد السكان (+ 27 ٪) ، والنمو السريع في الكتلة النقدية (+ 21 ٪) ، زيادة الضغوط التضخمية (أكثر من 20 في المائة) ، تفاقم العجز في الميزانية (8.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ،

• التدهور المتزايد في ميزان المدفوعات ، نتيجة للإغلاق وصول الجزائر إلى الأسواق المالية الدولية – انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي التي لا تغطي أكثر من ستة إلى سبعة أسابيع من الواردات ، –خدمة الديون التي بلغت أكثر من 82 ٪ ، وتقترب من 100 ٪ في عام 1994

هذه الأسباب هي التي أدت إلى اللجوء للإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والتي سنتعرض لها في العناصر اللاحقة.

المطلب الثاني : برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي

طبقت الجزائر برنامجي الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

الفرع الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي

المقصود ببرنامج الاستقرار الاقتصادي إتباع خطوات وسياسات محددة بقصد إحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وإدارة وتقليص جانب الطلب على المدى القصير أي علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية صارمة تهدف للقضاء التدريجي على عجز الميزانية العامة للدولة أو على الأقل تخفيضه بضغط الإنفاق العام من خلال:

– تخفيض النفقات التحويلية؛

– رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع ؛

– رفع الدعم عن منتجات الطاقة لترشيد الاستهلاك؛

[2] Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie », CNES, 26éme session plénière,p68.

– تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام والحد من التوظيف في هذا القطاع والتخلص منه من خلال التصفية أو البيع إلى القطاع الخاص؛

أما في مجال الإيرادات العامة فهي تهدف إلى زيادتها من خلال:

– توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي مع إجراء إصلاحات ضريبية شاملة .

و تهدف السياسة النقدية إلى:

– التحكم في التضخم بالحد من نمو الكتلة النقدية؛

– وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام؛

– زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة لزيادة الادخار المحلي؛

– تنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل في الأسواق المالية ؛

وتهدف السياسات المتبعة في إطار الاستقرار الاقتصادي إلى القضاء على عجز ميزان المدفوعات ،حيث لجأت الدولة إلى التمويل الخارجي وإعادة الجدولة كما سعت إلى زيادة النقد الأجنبي عن طريق:

– تقليل الواردات و زيادة الصادرات وتحرير التجارة الخارجية

– إلغاء القيود الكمية والنوعية على الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية وإلغاء الرقابة على الصرف

– تحفيز الاستثمارات الأجنبية بمنحهم ضمانات حرية تحويل الأرباح .

و تمت إعادة جدولة الديون في سنتي 19994و 1995 والتي مكنت من القضاء على الضغوطات المالية الخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

ففي سنة 1994كان الاتفاق مع نادي باريس الذي من صلاحياته إعادة جدولة الديون العمومية، حيث اعتبرت الجزائر في نظر الدائنين دولة تملك طاقة اقتصادية وبشرية معتبرة. وتمثلت القيود القابلة لإعادة الجدولة لدى النادي في الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية وتتمثل في :

- أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994
- أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995
- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 اكتوبر 1994

وكانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن[1] :

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة المالية ، عرض البرنامج الاقتصادي والمالي لمدة ثلاث سنوات ،مارس 1995،ص19.

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة
- مدة العفو تقدر ب 4 سنوات على الاكثر
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـــ:4 سنوات أي ابتداءا من 31 ماي 1998وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع ، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ومست إعادة الجدولة :
- أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة مابين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996
- الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة مابين 1جوان 1995 إلى 31 ماي 1996

والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين 1999 – 2011 .

وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994– 1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار .

وفي أكتوبر 1994 تم الاتفاق مع نادي لندن بخصوص الديون الخاصة أي البنكية،حيث يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص.وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا ،تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنو ك ، ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر وبعد مفاوضات شاقة تم اتفاق إعادة جدولة حوالي 3مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان و جويلية 1996 وهي تتمثل في المستحقات التي تغـــطي الفترة من مارس1994 إلى غاية ديسمبر 1997.

وهذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة ، لأن جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة ومن ثم كانت المعالجة كالتالي :

- مبلغ 2.1 مليار دولار ، الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق , تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15.5 سنة منها 6.5 فترة عفو .
- مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني و وقروض الإيجار مع اليابان سابقا , ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول , حيث منحت فترة إستحقاق ب12.5 سنة منها 6.5 سنة فترة عفو .

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي

هي سياسة متبعة من طرف صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول النامية، تنصرف إلى مواجهة الإختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقويمها)، الرقابة و القيود السعرية، الرسوم الجمركية الباهظة، و في مفهومها الواسع تستهدف عملية التعديل الهيكلي إلى تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات، تحفيز الصادرات، تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية خاصة هيكل الإنتاج. [1]

اتفقت الجزائر مع الصندوق على برنامج التعديل الهيكلي لفترة متوسطة تمتد من ماي 1995إلى ماي 1998 بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني،تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات،وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي[2] :

- تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛
- تخفيض التضخم إلى 10.3% ؛
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 95/94؛
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996 ؛
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في نمو النفقات العامة
- تشجيع القطاع الإنتاجي
- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها[3]

---

[1] -سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي، دراسة تحليلية و تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص14.

[2] -حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

3El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, une revue du CENEPAP . N° 15. 2000 .P.09

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها بالإضافة إلى إجراءات الاستقرار أن تقوم بالإجراءات التالية :

الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:[1]

تحتوي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتصحيح الهيكلي على العناصر التالية و التي بالإضافة إلى تدخل الصندوق تعد مجالا لتدخل البنك العالمي الذي زيادة علـــــى كونه ممولا للمشاريع على المستوى الكلي يمنح قروضا للتصحيح الهيكلي لتدعيم مختلف الإصلاحات (إصلاح القطاع العام، إصلاح التجارة الخارجية، إصلاحات تتعلق بالميزانية و الضرائب و غيرها...):[2]

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج؛
- العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات ؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي بإدخال منتجات مالية جديدة وإنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة و الحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات خارج التمويل البنكي؛
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية ؛
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997؛

[1] Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb ,OPU, Algérie, 1999, P.67

[3] - بلوناس عبد الله، ، برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة و النتائج ، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان " تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية "، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 31/29 أكتوبر 2002.

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

اعتمدت الجزائر أهداف الألفية للتنمية في سياستها الرامية إلى تحقيق مستويات تنموية عالية،ويمكن تقسيم هده الأهداف إلى اجتماعية،سياسية واقتصادية والتي سنتطرق إليها في الفروع التالية.

الفرع الأول:الأهداف الاجتماعية

خصصت أهداف التنمية للألفية جانبا كبيرا للقضايا الاجتماعية في العالم وتمثلت هذه الأهداف في ضمان التمدرس للجميع في الطور الابتدائي،تخفيض نسبة وفيات الطفولة والأمهات ،وبما أن الجزائر تبنت هذه السياسة فسنذكر فيما يلي الأهداف الاجتماعية للتنمية في الجزائر.

أولا:ضمان التمدرس في الطور الابتدائي للجميع:[1]

تهدف هذه النقطة إلى إعطاء كل الأطفال إناثا وذكورا الحق في الحصول على دورة كاملة من الدراسة الابتدائية . وسعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى تحقيق هذا الهدف، حيث ينص الدستور الجزائري في المادة 65 على أن القانون يقر واجب الأولياء في التربية وحماية أبنائهم.كما ينص أن التعليم إلزامي ومجاني في المادة 53.

وفي هذا الإطار تبنت الجزائر سنة 2003 إصلاحات في مجال التربية والتعليم من أجل تحقيق العدالة ونوعية التعليم، فمنذ قمة داكار تم التركيز على نوعية التعليم للجميع.و يسهر على تحقيق هذه الأهداف وزارة التربية الوطنية وجمعية اقرأ لمحو الأمية.

ثانيا: تخفيض نسبة وفيات الطفولة والأمهات:

السعي إلى تخفيض وفيات الأطفال الأقل من5سنوات إلى الثلثين بين سنتي 1990و2015 حيث تم تسجيل بين 1990و1994 نسبة 45.7‰وفي سنة 2004 تناقصت النسبة إلى 30.4‰ وتحتل نسبة الوفيات لدى المواليد الجدد أعلى نسبة ب:63% من وفيات الأطفال.مازالت هناك جهود كبيرة منتظرة لتحقيق هدف تقليص ثلثي الوفيات لدى الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات في إطار الأمم المتحدة الإنمائي ، ويلقى هذا الدور دعم خاص من طرف اليونيسيف .

وتعمل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات على تحقيق هذا الهدف.

كما تسعى الجزائر إلى تخفيض نسبة الوفيات لدى الأمهات بثلاثة أرباع بحلول سنة 2015. .

لكن رغم الجهود المبذولة تبقى مشكلة وفيات الأمهات قبل وبعد الولادة، مشكلة عويصة بالنسبة للصحة العمومية الجزائرية ،و هناك تعاون مع اليونيسيف في هذا الإطار كذلك.وقد تناقصت النسبة حيث كانت

[1] - SNU Algérie,Bilan commun de pays Algérie,Septembre 2005.

سنة 1992تقدر بـ:215 لكل100000و117.4لكل 100000وبعد الجهود المبذولة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصبحت تقدربـ:96.8 لكل 100000.

كما نجد على المستوى الوطني البرنامج الوطني لمحاربة وفيات الأمهات ووفيات المواليد.

الفرع الثاني :الأهداف الاقتصادية

أولا: تقليص حالات الفقر المدقع:هذا الهدف يضم عدة نقاط هي القضاء على الفقر، التشغيل و القضاء على المجاعة ،و قامت الجزائر بمجهودات كبيرة من أجل تحقيق هذا الهدف حسب ما يلي :

1- القضاء على الفقر: جندت الجزائر العديد من الإمكانيات من أجل القضاء على الفقر، فإذا استعملنا مقياس دولار يوميا نجد أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر قسوة انخفضت ففي سنة 1988 كانت 1.9% و أصبحت 0.8% سنة 2000 .[1]كما كانت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى الأمن الغذائي تقدر بـ 3.6% سنة 1988 ثم أصبحت سنة 1995 تقدر بـ 5.7% وتراجعت إلى 3.1% سنة 2000.

وكان مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقرر في 2001 الذي يرمي إلى القضاء على الفقر إنشاء مناصب عمل والتوازن الجهوي ، وفي سنة 2002 استفاد 4 ملايين و ثلاثمائة ألف مواطن من المشاريع التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة . وأما فيما يخص تحقيق التوازن الجهوي نجد المخطط الوطني للتنمية الريفية و الزراعية الذي بدأ في سنة 2002 .

و تدخل في هذا الإطار كذلك القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي للتشغيل والقضاء الفقر في واقا دوقو من 3-9 سبتمبر 2004 .

2- التشغيل: سعت الجزائر منذ الاستقلال للقضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل للمواطنين لتحقيق مستويات معيشة مقبولة حيث ينص الدستور الجزائري على الحق في العمل ،الحماية ،الأمن والوقاية في العمل المضمون في القانون وهذا في المادة 55 منه.

ومن برامج التشغيل نذكر:

إنشاء وزارة التضامن الوطني والتشغيل

إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

مخطط التنمية الريفية والذي من أهدافه خلق مناصب شغل ففي سنة 2002 تم إنشاء 457431 منصب شغل منها 49% دائم.

[1] Rapport national des OMD ,Algérie ,Juillet 2005.

لكن رغم الإنجازات المحققة إلا أن نسبة البطالة في أوساط الشباب والمرشحين الجدد للعمل تبقى مرتفعة ،حيث تم تسجيل نسبة 23.7% سنة 2003 و 17.5% سنة 2004 وفي القطاع الغير الرسمي قدرت بـ: 34% من إجمالي العمال.

3- القضاء على الجوع : تهدف الدولة من خلال هذه النقطة إلى تخفيض نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع وبالعودة إلى التطور الزمني لهذه الظاهرة نجدها تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، فقد قدرت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الحاد والمتوسط سنة 1992 حوالي 9.20% حيث تختلف هذه النسبة حسب المناطق والجنس (6.8% في الوسط الحضري، 11.2% في الوسط الريفي،9.1% للإناث و 9.3% للذكور).وتناقصت في سنة2000إلى 6% و حسب الجنس كانت 6.5% إناث،5.6% ذكور،لكن سجلت هذه النسبة ارتفاعا في سنة 2002 بوصولها إلى 10.4% (10.3% في الوسط الحضري،10.6% في الوسط الريفي،8.9% إناث ،11.9% ذكور).

من خلال النسب السابقة نجد أن ظاهرة سوء التغذية في الجزائر شهدت عودة خلال هذه الألفية مع تناقص الاختلاف بين الوسطين الحضري و الريفي وكذا بين الجنسين.

وأظهر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002 أن 64.5% من استهلاك العائلات موجه للغذاء. كما أن الكميات المستهلكة انخفضت بين 1988و 2000.وكذا رجوع سوء التغذية لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات بين 2000و2002.

الفرع الثالث: الأهداف البيئية

تسعى الجزائر إلى إعادة الاعتبار لعنصر البيئة لدوره في تحقيق التنمية ،مع محاولة حل المشكلات البيئية لأثرها على البيئة.يدخل في إطار حماية البيئة في الجزائر عدة نقاط نذكره فيما يلي:

أولا:دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية و تغيير الاتجاه الحالي الذي يؤدي إلى خسارة الموارد البيئية : [1]

في هذا الإطار تم وضع إستراتيجية وطنية وبرنامج التطبيق من أجل المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي المتبنى في سنة 2000.

- إنشاء شبكة مراقبة نوعية الهواء
- المركز الوطني للطاقات المتجددة CDER
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث واستخدام الطاقات المتجددة APRUE

[1] - SNU Algérie,Bilan commun de pays Algérie,Septembre 2005.

- إنشاء المكتب الوطني للأوزون
- تخفيض وإقصاء استعمال SAO
- نسبة الغابات إلى الأراضي المسطحة تقدر بـ:2% غابات

الأراضي الرطبة 0.5%

نسبة الأراضي المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي بالنسبة لمساحة الأراضي 000 500 كم² أي 25%.

كمية ثاني أكسيد الكربون لكل ساكن أي 3.92 طن ثاني أكسيد الكربون /ساكن

ثانيا: تخفيض نسبة المواطنين الذين لا يحصلون على الماء الصحي بطريقة مستدامة :

وضعت الجزائر برامج عديدة من أجل تحقيق أعلى نسب التغطية بالماء الصالح للشرب للمواطنين ففي إطار المخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004،ومخطط التنمية الفلاحية والريفية في 2002.ومن المحاور الرئيسية فيهما هو التزويد بالماء الشروب و الربط بشبكة الصرف الصحي فحوالي 2.500.000 شخص كان يستهدفهم هذين البرنامجين.كما سجل في سنة 2002 نسبة تغطية تقدر بـــ:98.4%فيما يخص شبكات الصرف الصحي الحضري .

كما تقوم وزارة الموارد المائية بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 02 مليون نسمة وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية في إطار برنامج لتجديد و توسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار تم إنجاز 50% منه.

لقد تطورت نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الماء النظيف بصفة مستدامة كما يلي:

61.9% سنة1988 و75.3% سنة 1995و81.8% في 2000.رغم تطور النسب إلا أنه لم يتم تحقيق تغطية كاملة للمواطنين فيما يخص الماء الصالح للشرب.

ثالثا : إستراتيجية الدولة لحماية البيئة نذكر في هذا المجال مخطط التدخل 2001-2004 الذي يمس خاصة أربع محاور أساسية، إليكموها مع تكلفتها المالية:

الجدول رقم (09) مخطط التدخل للبيئة و التنمية المستدامة 2001-2004

	المبلغ مليون دولار	المؤسساتية منها
الصحة ونوعية الحياة	**592.55**	**32.05**
المحافظة وتحسين إنتاجية المورد الطبيعي	**216.3**	**20.3**
التنافسية والكفاءة الاقتصادية	**51.20**	
البيئة العامة	**110.3**	**0.3**
المجموع العام	**970.35**	**52.85**

المصدر:PNAE-DD مخطط الوطني للبيئة و التنمية المستدامة

المبحث الثاني :مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر

بعد تبني الجزائر لأهداف التنمية المستدامة ،تم اعتماد عدة برامج للحكومة ترمي إلى تحقيق الأهداف المرجوة في حدود سنة 2015 وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي،البرنامج التكميلي لدعم النمو،التنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد كان لارتفاع أسعار المحروقات لسنة 2000 أثر كبير على الاقتصاد الوطني حيث ساعدت على الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 .ولنا في هذا المطلب وسيلة للتعرف على البرنامج من خلال الفروع التالية حيث خصصنا الأول للتعريف بالبرنامج وأهدافه أما الثاني فخصصناه لوسائل تمويل المشاريع في إطار هذا البرنامج والثالث تطرقنا فيه لنتائج البرنامج.

الفرع الأول: ماهية البرنامج

لقد اعتمد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004أهداف التنمية المستدامة من خلال السعي لتخفيف آثار التعديل الهيكلي على الفئات الفقيرة التشغيل والسكن ،تدعيم الاستثمار العام والخاص الوطني والدولي ،ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة مع تحقيق التوازن الجهوي ،واعتمد في هذا البرنامج الفكر الكينزي الذي يدعو إلى تنشيط الطلب الكلي .وفيما يلي سنتعرض لأهم الميادين التي مسها هذا البرنامج:[1]

أولا:دعم النشاطات الإنتاجية:

تدخل في هذا الإطار الفلاحة، الصيد والموارد المائية

1- الفلاحة : يندرج ضمن هذه النقطة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ،الذي وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني مع حماية سكان الأرياف وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية للتنمية المستدامة؛
- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي ؛
- مكافحة الفقر و التهميش من خلال تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية ،وتوفير مناصب الشغل في الميدان الفلاحي؛
- معالجة ديون الفلاحين؛

[1] Plan de la relance économique 2001-2004

- تكثيف الانتاج الفلاحي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع وكذا المنتجات ذات الامتيازات المقارنة الموجهة للتصدير .
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال القيام بعمليات الاستصلاح.

وقدر المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج ب:65 مليار دينار .

2- الصيد والموارد المائية:

رغم قوة هذا القطاع إلا أنه لم يحصل على الاهتمام الذي يستحقه. فبالنظر إلى طول الساحل الجزائري الصيد البحري مصدر للثروة لم يستغل استغلالا كافيا. البرامج المعتمدة تتضمن أساسا بناء و إصلاح وصيانة البحرية....إلخ ونزولا التكييف ،التقييم ، التبريد،النقل...إلخ للنشاطات الإنتاجية.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

1-التنمية المحلية :

إن البرنامج المقترح المقدر بـ:113 مليار دينار جزائري ،يضع نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية ،في عدة مستويات للتدخل في نطاق التحسين النوعي ،وخاصة المستدام للظروف المعيشية للمواطنين.يعتبر من العناصر الأساسية لدعم الإنعاش الاقتصادي للأقاليم و المجتمعات.

ويتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية (PCD) والموجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على المستوى الوطني.

المشاريع المرتبطة بالسيطرة على المحيط (طرق الولايات و البلديات)الماء (AEP التطهير) والبيئة ،وكذلك إنجاز البنى التحتية للإتصال تعزز أيضا الاستقرار ورجوع السكان خاصة في المناطق التي مسها الإرهاب.هذا البرنامج يستجيب للحاجات الأساسية المعبر عنها في مشاريع تهدف إلى تنمية مستدامة على مستوى الجماعات المحلية.

2 – التشغيل والحماية الاجتماعية:

يخص هذا البرنامج أساسا برامج أعمال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والتي هدفها الولايات المحرومة وسينشأ عن هذه البرامج عروض عمل إضافية 70000منصب شغل .

أما فيما يخص الحماية الاجتماعية فيخص نشاط التضامن باتجاه الفئات الضعيفة والمحرومة،إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة. وتوفير 500 حافلة للنقل المدرسي بالبلديات المعزولة.

كما يحفظ البرنامج عملية مهمة لتأطير سوق العمل تتطلب موارد لفائدة الوكالة الوطنية للتشغيل.

ثالثا : تعزيز الخدمات العامة و تحسين مستوى المعيشة:

يتألف هذا البرنامج من ثلاث محاور كبرى هي : تجهيزات تهيئة الإقليم ،إحياء المناطق الريفية الجبلية ،للهضاب العليا و الواحات ،السكن والعمران.

1 – تجهيزات تهيئة الإقليم :

يهدف هذا المحور إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان المراكز العمرانية الكبرى أين تتبلور جيوب الفقر و الإقصاء.وهي مستوحاة من ضرورة إعادة ترتيب المناطق الريفية .

1–البنى التحتية المائية :يهدف هذا البرنامج إلى توفير المياه الصالحة للشرب وتلبية الحاجات الزراعية . واستخدم في تمويل بعض هذه المشاريع تقنيات جديدة في التمويل مثل مشاريع تحلية مياه البحر تم اختيارعقودBOT ، أي ليست محتسبة ضمن الغلاف الإجمالي.

أ– هياكل النقل بالسكك الحديدية :

ب– الأشغال العمومية: برنامج البنى التحتية للطرقات البرية ،البحرية و الجوية يحتوي على 25 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـــ: 45.3 مليار دينار جزائري.ويتعلق بتسهيل نقل الثروات و الأشخاص بجعل النقل حول المدن أكثر مرونة . وتجنب التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية المرتفعة .

ت– تأمين الموانئ و المطارات و الطرقات: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ و المطارات و الطرقات لحماية الاقتصاد الوطني من الغش و الهجمات بكل أنواعها بواسطة وسائل الكشف و المراقبة حيث قدرت تكلفته بـــ 1,7 مليار دج؛

ث– الاتصالات: مشروع إنشاء حظيرة تكنولوجية على مستوى المدينة الجديدة لسيدي عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدّر بـــ 10 ملايير دج؛

2 – إحياء المناطق الريفية بالجبال الهضاب العليا و الواحات : يحدد هذا العنصر للتنمية الشاملة المصحح للتفاوت التباين واللاتوازن الجهوي .الغلاف المخصص لهذا البرنامج يقدر بـــ:67.6مليار دينار.

أ– البيئة: برنامج قطاع البيئة خارج التنمية المحلية يرتفع إلى 6.1مليار دينار جزائري.المحافظة على المناطق الساحلية على كامل الساحل الجزائري .هذه المشاريع خلاقة للعمل و المداخيل.

ب– الطاقة: برنامج تكميلي لكهربة المناطق الريفية وتوزيع الغاز قيم بـــ: 16.8 مليار دينار،اعتمد في الهضاب العليا و الجنوب.

ت– الفلاحة: المحافظة على المستجمعات المائية و المناطق السهبية وتوسيع برنامج التشغيل الريفي.وقدرت قيمة المشروع 9.1 مليار دينار جزائري.

ث– السكن: يعتمد البرنامج 20000.00 سكن عن طريق تطبيق الصيغة الجديدة البيع بالإيجار، وإعادة الأحياء المحرومة في المناطق الحضرية وتكلفة هذا المشروع حوالي 35.6 مليار دينار جزائري.

رابعا: تنمية الموارد البشرية :

البرنامج المعتمد يقدر بـــ: 90.3 مليار دينار. اختيرت المشاريع بناء على أثرها الآني على حاجات السكان ،وكذا تحسين الإمكانيات و القدرات المتوفرة أي البنية الأساسية للصحة و التربية .وكما تم اعتماد المشاريع التي تحسن الإمكانيات العلمية والتقنية لتخفيف ضغط تدفق الطلبة في الدخول الجامعي . المناطق المحرومة ، تشجيع عودة السكان إلى المناطق غير المأهولة وإرضاء الشباب في مجال النشاطات الرياضية و التسلية هي معايير اختيار المشاريع المعتمدة.

أ – التربية الوطنية: أهداف المسطرة في هذا القطاع تتمحور حول:

– الاستدراك المدرسي لتحسين ظروف التمدرس في المناطق الريفية وتلك ذات الكثافة السكانية العالية

– إعادة تأهيل تهيئة وتجهيز المؤسسات القائمة لإضفاء ظروف عادية على العمل

– إنجاز هياكل قاعدية مرافقة: مطاعم ، داخليات . تكلفة هذا البرنامج تصل إلى 27 مليار دينار.

ب – التكوين المهني: يلعب التكوين المهني دورا أساسيا في عملية التنمية.يسمح البرنامج بتوظيف المجهودات لتأمين تكوين في التقنيات الجديدة، يوفر حاليا تكوين لصالح الشباب المقصى من النظام التربوي والباحثين عن مؤهل للاندماج في الحياة المهنية .

ت – التعليم العالي: يضيف البرنامج دعم لوجستيكي للقطاع يندرج ضمن أفق تحسين ظروف المعيشة وعمل الأسرة الجامعية .و يعبر عن إبراز الجهود في ميدان إنشاء الهياكل القاعدية الجامعية. البرنامج الذي سيكمل في إطار الميزانيات السنوية العادية.إنجاز 50000 مقعد بيداغوجي و 25000 سرير للإسكان وتجهيزات البنية التحتية. تكلفة هذا البرنامج 18.9 مليار دينار.

ث– البحث العلمي: الهدف الأساسي للبرنامج هو تنمية الموارد البشرية ذات الكفاءة في ميادين التكنولوجيا أساسا، و المولدة للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية .تحتاج الجزائر للتحكم في ميادين التكنولوجيا الاتصال الإعلام و البيوتكنولوجيا .و يرمي هذا البرنامج إلى قدرات البحث، ويقدر بـــ: 12.38 مليار دينار.

ج – الصحة والسكان :المحور الأساسي للبرنامج إعادة تأهيل هياكل العلاج بالمعنى الواسع للكلمة في جوانبه التنظيمية ،إصلاح الهياكل القاعدية ،تجديد التجهيزات الطبية و الجماعية .قيمة هذا البرنامج 14.7 مليار دينار .

الشباب و الرياضة :يركز المجهود على إعادة تأهيل الهياكل الموجودة وإنشاء مراكز ترفيه علمية ومركبات رياضية للاستجابة أحسن لتطلعات الشباب في الميدان وتكلفة البرنامج هي 4 مليار دينار.

الثقافة والإعلام: التركيز على تهيئة ،تجهيز و تجديد بعض الهياكل و المواقع تستدعي تدخل سريع للمحافظة على التراث ،إعطاء الرغبة للجزائريين بالعودة لقاعات العرض و الترفيه .فتاريخ الجزائر غني و الآثار المتعددة و الكثيرة و تكلفة البرنامج حوالي 2.3 مليار دينار.

الفرع الثاني : تمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

نتعرض في هذا الفرع للوسائل المعتمدة في تمويل المشاريع التنموية المعتمدة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

أولا: تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هناك عدة مصادر لتمويل هذا البرنامج والتي تدخل في إطار الصناديق الخاصة،أي تلك الصناديق التي تختص بتمويل قطاع معين في الاقتصاد.

1-الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA : أنشئ الصندوق سنة 2000بموجب قانون المالية لسنة 2000بغرض دعم الاستثمار،حماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة [1].

المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار ، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين .

وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ 30 ماي 2000 والمحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 والمحدد لقائمة إيرادات ونفقات الصندوق.
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 والمحدد من جهته للشروط الإستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC) ، الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة (SAU) ، خلق مناصب شغل ، وخلق مراكز حيوية .

[1]-المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 مايو 2000،المادة 3.

ولقد كان هذا الصندوق محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم "العامة للامتيازات الفلاحية ".

3- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :تم استبدال بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القروض الممنوحة للفلاحين بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي قام بشراء قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممنوحة للفلاحين و المقدرة بـــ:27 مليار دينار و هي ديون على عاتق الفلاحين و البالغ عددهم 25000ألف فلاح عن طريق تسبيق من طرف الصندو ق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يقدر بـــ:10مليار دينار والباقي تقرر أن يدفع في 2002.

و القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000.

يتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، بمهام أساسية لإنجاح البرامج وذلك حسب ثلاثة أبعاد وهي، هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية.

ثانيا: تمويل المشاريع الخاصة بتوفير مناصب الشغل

1 – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 /1996/09 من أجل توفير الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة .وتتمثل مهامها في :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن بإختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي :

- تقديم الدعم والإستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة و الذين تتراوح أعمارهم مابين 19 إلى 35 سنة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.[1]

[1] -http// :www.ANSEJ.org.dz 12/06/2008 14h20.

– يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.

– كذلك الإستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

و فيما يخص التمويل تقوم بـــ:

– تقديم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في إطار التركيب المالي و تعبئة القروض.

– تطبيق التدابير التي تسمح بتعبئة الموارد الخارجية لتمويل أحد النشاطات لصالح الشباب،و استغلالها في الآجال المحددة .

وبإستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى : 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على: قرض بدون فوائد من الوكالة.

قرض بفوائد مخفضـــة من البنك

مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.[1]

2 – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة ، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار, وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بمايلي:

· ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمار الوطنية والأجنبية.

· استقبال, إعلام, مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

· تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي .

· منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

· ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.

· تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها على السلطات العمومية.

ويجب الإشارة أن حجم الاستثمارات الذي تم اعتماده منذ صدور القانون أي بين 2002 و 2003 والتي تم التصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما قيمته 61.604 مليون دج لأزيد من 147 مشروع بـــ 18.923 منصب شغل موزعة جغرافيا كمايلي:

[1]-مرسوم تنفيذي رقم 03-74 مؤرخ 23 فبراير 2003.

الجدول رقم (10): التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال (2002-2003):

المناطق	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)
الدول العربية	60	41	17.356	28	4.286	23
أوروبا	79	54	43.853	71	7.973	42
أمريكا	02	01	327	01	6.492	34
أسيا	06	04	68	00	172	01
المجموع	147	**100**	**61.604**	**100**	**18.923**	**100**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) ، 2004.

يلاحظ من خلال الجدول السابق المساهمة الفعالة للدول العربية في الاستثمار في الجزائر، حيث بلغت نسبة 41 % من إجمالي عدد المشاريع في ظرف سنتين فقط مقابل 24 % فقط خلال (1993-2001)، وهذا ما يؤكد رغبة المستثمرين الأجانب الاستثمار في الجزائر، غير أنه ومن خلال تحليلنا لكل المعطيات والأرقام السابقة تبقى نوعا ما غير واضحة نظرا لعدم تمكننا من معرفة ما هي القطاعات التي استفادت من هذه المشاريع وما هي القيمة المضافة التي أنتجتها، وما يجب الإشارة إليه وحسب تصريحات بعض مسؤولي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن هذه المشاريع تركزت أساسا في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (خاصة النقال)، والصناعة الغذائية وإنتاج الأسمنت والصناعة الصيدلانية.

وفي نفس الاتجاه وحسب تصريحات الوزير المنتدب المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار أكد على أن نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت خلال سنة 2004 ما يقارب 4 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار سنة 2003 فقط، حيث سجلت الجزائر 54 مشروع في شكل استثمار أجنبي مباشر وفي شكل شراكة وهذا في السداسي الأول من سنة 2004، بمبلغ 112 مليار دج ما يقابل 1.5 مليار دولار تم التصريح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، منها 31 مشروع استثمار أجنبي مباشر (IDE) بمبلغ 107 مليار دج 1.4 مليار دولار و23 مشروع شراكة مع مؤسسات محلية بمبلغ 4.5 مليار دج 60 مليون دولار.

ففيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار أن نسبة 82% من المبلغ الإجمالي أتى من الكويت الوطنية التي تحصلت على ترخيص استعمال الهاتف النقال بـــ 1.1 مليار دولار أي 88.5 مليار دج، ثم تلتها مصر بـــ177 مليون دولار ما يعادل15.7 مليار دج، ثم فرنسا بقيمة 20 مليون دولار1.77 مليار دج، وليبيا بـــ 11 مليون دولار 1مليار دج.

وخلاصة القول أن جميع هذه المحاولات التي قامت بها الدولة لتشجيع الاستثمارات وجلب المزيد منها تهدف أساسا إلى توفير مناصب الشغل و الحد من مشكل البطالة، بالإضافة إلى تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية.

3 – وكالة التنمية الاجتماعية :

هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حـــدة نتائـــج هـــذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش.

وعليه فإن المهام الأساسية للوكالة يمكن تلخيصها في :

- ترقية وإختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

وقد سبق أن تحدثنا عن برامج مديرية التشغيل التي تشرف عليها الوكالة ،يضاف إليها برامج الحماية الاجتماعية خاصة نظام الشبكة الاجتماعية المسير من طرف مديرية النشاط الاجتماعي بالولاية لحساب الوكالة أيضا.

أهداف الوكالة كبيرة وهامة بالنظر للفئات الاجتماعية التي تقصـــــدها و لبلوغ هذه الأهداف والوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم بدور إعلامي وتوجيهي كبير عبر كل الهياكل التي تعتمد عليها من :

- فروعـــها الجهوية.
- مديريات التشغيل للولاية.
- مديريات النشاط الاجتماعي للولاية.
- الخلايا الجوارية في الأحياء.
- البلديات.
- الجمعيات المدنية التي لها علاقة بالمسائل الاجتماعية بصفة عامة.

ثالثا:تمويل المشاريع السكنية

لتمويل المشاريع السكنية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يمكن ذكر أهم الوسائل المعتمدة لذلك فيما يلي:

إعانات الدولة :

هناك نوعين من الإعانات المباشرة وغير المباشرة

1 – الإعانة المباشرة للدولة :

يتعلق الأمر بإعانة مالية غير قابلة للتسديد تدعى إعانة للحصول على ملكية، يحدد مستوى الإعانة المالية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن حسب دخل المستفيد مضافا إليه دخل الزوجة .

2 – الإعانات غير المباشرة :

تمنح الدولة مزايا أخرى في شكل إعانات غير مباشرة لصالح المكتتبين لسكن من هذه الطبيعة و يتعلق الأمر بـــ:

– تخفيض 80% من قيمة أراضي الدولة التي تعد لازمة لإنجاز برامج سكن اجتماعي تساهمي (قرار وزاري مشترك مؤرخ في 05 أفريل 2003).

ويمكن ذكر الهيئات القائمة على هذا القطاع فيما يلي:

1– الصندوق الوطني للسكن : وهو مؤسسة عمومية اقتصادية تتمثل مهامه في :

– ترقية كل أشكال تمويل السكن خاصة السكن ذو الطابع الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد تمويل غير تلك المتأتية من الميزانية وتجنيدها .

– تسيير المساهمات و الإعانات التي تقدمها الدولة لصالح السكن لاسيما فيما يخص الإيجار .

2– الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره:

أنشئت الوكالةسنة1991 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91–148 المؤرخ في 12 ماي 1991 في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تحت وصاية وزارة السكن و العمران. تقوم الوكالة بخدمة المرفق العمومي و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

يتمثل نشاط الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره أساسا في تأطير العمليات العقارية الموجه للسكن و وترقيتها. وتتم حيازة الأراضي لدي الأملاك الوطنية و تدرس وتجهز و تتم إعادة بيعها للمتعاملين من أجل إنجاز برامج سكن جماعية و فردية و اجتماعية و ترقوية.

وفضلا على ذلك، تقوم الوكالة بالأعمال التي أوكلتها لها الوزارة مثل الملف المتعلق بمشروع المدينة الجديدة لبوغزول و تنفيذ البرامج الوطني لامتصاص السكن الهش و إنجاز برامج سكن تندرج في صيغة السكن المدعم وصيغة البيع بالإيجار.

أما فيما يخص البنوك المتدخلة في القرض العقاري نجد :

✓ البنك الوطني للتوفير والاحتياط،القرض الشعبي الجزائري،بنك التنمية المحلية،البنك الوطني الجزائري.

✓ المؤسسات المالية المتخصصة نجد : مؤسسة إعادة التمويل الرهني، مؤسسة ضمان القرض العقاري

✓ الصناديق و المنظمات الأجنبية للتعاون والتمويل:البنك الدولي،الصندوق الكويتي ،صندوق أبوظبي ،الوكالة الفرنسية للتنمية.

وقدر مبلغ إعانة الدولة من خلال المقرر الوزاري المؤرخ في09أفريل 2002 كما يلي:

الجدول رقم(11) مبلغ إعانة الدولة في مجال السكن بناء على الدخل

الفئات	الدخل	الإعانة
I	د أقل أو يساوي 20.000	500.000دج
II	د أكبر من 20.000وأقل من 32.000	450.000
III	د أكبر من 32.000وأقل من 40.000	400.000دج

المصدر: المقرر الوزاري المؤرخ في09أفريل 2002

كما يحدد القرار الوزاري السابق التكلفة القصوى لإنجاز السكن أو الحصول عليه بـــ:2.000.000دج.

الفرع الثالث: آثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق على مدى أربع سنوات على الاقتصاد الجزائري على عدة أصعدة نذكرها فيما يلي :

أولا :آثار البرنامج على معدلات النمو لاقتصادي

لقد سجلت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج نتائج إيجابية فيما يخص معدلات النمو

ففي ميدان النمو الاقتصادي سجلت نسبة نمو 6.8% في سنة 2003واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار،و زيادة في الناتج الداخلي الخام .

كما انخفضت ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار مع تسجيل تقلص قيمة الديون الداخلية للدولة من 1059مليار دج سنة 1999إلى 911مليار دج في 2003.

ووصل رصيد الميزان التجاري إلى مليار دولار10.828 و13.514مليار دولار سنة 2004 بعد أن كان

12.857 سنة 2000، وحقق ميزان المدفوعات رصيد قدر بـــ: 9.6 مليار دولار في 2004 بدل 7.9مليار دولار سنة2000 .

أما بالنسبة للتضخم فسجلت نسبته ارتفاعا حيث سجلت نسبة 3.6% سنة 2004 بعد أن كانت 0.3% سنة 2000.

أما فيما يتعلق بميزانية الدولة فنقسمها إلى :

1. باب الإيرادات : تمثل الجباية البترولية القسط الأكبر من موارد الميزانية و لمواجهة التقلبات في هذه المداخيل تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، الذي يبين الزيادة في القيم الجبائية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات عن تقديرات الميزانية وقدرت الأموال الجاهزة في 2004 بـــ: 320مليار دينار. فقد سجلت الإيرادات زيادة قدرت في 2004 بـــ: 239. 40 عن2000، ونتج هذا التطور عن ارتفاع أسعار البترول إلى 38.6دولار للبرميل مقابل 18 دولار في 1999.

2. باب النفقات:سجلت زيادة في النفقات العامة خلال سنوات تطبيق برنامج الإنعاش لارتفاع نفقات التجهيز مقارنة بالسنوات السابقة التي اعتمدت سياسة التقشف.كما نجد أن النفقات لم تفق الإيرادات إلا في سنتي 2003و2004 حيث وصلت إلى 1775.3مليار دينار.

من النقطتين السابقتين نجد أن الميزانية العامة حققت فائضا خلال سنوات البرنامج ماعدا 2003و2004 حيث سجلت زيادة في النفقات على حساب الإيرادات ولكن يرجع ذلك إلى تحديد السعر المرجعي للبترول للميزانية بـــ: 19دولار حيث أن هذا العجز سجل خارج صندوق ضبط الإيرادات الذي قدر رصيده بـــ: 568.4 مليار دينار أي أنه كان هناك فائض.

ثانيا:آثار البرنامج على تحسين ظروف معيشة الأفراد

سمح تحسن معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل حيث نتج عنه إنشاء 728500منصب شغل 62% منها دائمة، والذي يعني في ذات السياق انخفاض معدلات البطالة التي وصلت إلى 17.7% سنة 2004بعد أن كانت تقدر بـــ: 27% في 2001.

و الجدول التالي يبين مجمع المناصب المنشأة خلالا البرنامج:

الجدول رقم(12) مناصب الشغل المنشأة خلال 2001-2004

مجموع مناصب الشغل	النسبة %	المناصب الدائمة	النسبة %	المناصب المؤقتة	النسبة %
775632	100	479340	61.8	296292	38.2

المصدر: www.escwa.un.org/divisions/scu/events/workshop , 15/02/200910h10

و بما أن السياسة المتبعة من أجل محاربة الفقر و التهميش تعتبر التشغيل أهم وسائل القضاء عليها ومن خلال النتيجتين السابقتين نجد أن نسبة الفقر قد تقلصت إلى 6.8% بعدما كانت 12.1% في 2000. و يظهر هذا من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(13) مؤشر الفقر من 1988إلى 2004

المؤشرات	1988	1995	2000	2004
مؤشر الفقر الأدنى	3.4	6.9	2.3	1.6
مؤشر حد الفقر العام	7.4	16.3	9.6	6.8

المصدر:المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول حالة الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004،ص17.

تعتبر الصحة من أهم مقاييس تحسين الظروف المعيشية والتي تندرج ضمنها العمر المتوقع عند الولادة وكذا وفيات الأطفال والأمهات. فقد شهدت وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات تراجعا بعد تطبيق إجراءات صحية لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية و تحسين الخدمات الصحية ،وكذا فيما يتعلق بمعدل العمر المتوقع الذي سجل ارتفاعا حيث وصل إلى 73.6سنة للنساء و75.6 للرجال .

جدول رقم(14) يبين معدل البقاء على قيد الحياة بين 1991و2005

معدل البقاء على قيد الحياة	1991	2005
نساء	67.8	73.6
رجال	66.8	75.6

المصدر: www.Escwa.un.org/divisions/scu/events/workshop ,15/02/2009,10h20

ثالثا آثار البرنامج على البيئة :

تم إصدار قانون خاص بتسيير النفايات ومراقبتها والقضاء عليها و الذي كرس المبدأ العالمي للتسيير الصحي والعقلاني للنفايات بالإضافة إلى إنشاء الضريبة البيئية (تحت مبدأ الملوث الدافع) والوكالة الوطنية للنفايات واعتماد القانون الخاص في إنشاء المنظومة الوطنية لتسويق وتثمين نفايات التغليف ، كل ذلك لتسهيل بروز سوق وطنية للنفايات وبغرض المحافظة على البيئة ، فإنه تم تشغيل مراكز الدفن التقني أي المصبات العمومية المراقبة على مستوى أربعين مدينة كبيرة في الجزائر، حيث يتم تصنيف ومعالجة النفايات قبل وضعها في مركز الردم التقني هذا المصمم ، وفقا لمقاييس عالمية بطريقة نحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستدامة وقد تم إنجاز مركز للردم التقني بولاية بسكرة ، وذلك بدائرة الوطاية وقد مول إنجاز هذا المشروع عن طريق صندوق تنمية مناطق الجنوب ،1،ولضمان فعالية هذا الإجراء المتبع لحماية البيئة الجزائرية من النفايات فقد سن المشروع الجزائري عدة قوانين تضمن الالتزام بإتباع تنفيذ هذه الإجراءات منها المرسوم التنفيذي رقم : 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 والذي يحدد القواعد العامة لتهيئة و استغلال منشآت معالجة النفايات ، وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت وقد أوضحت المادة رقـم 3 من هذا المرسوم أنه يقصد بمنشأة معالجة النفايات كل المنشآت الموجهة لتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها كما صدر قانون رقم : 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايـات ومراقبتـها وإزالتـها .

[1] د: عادل عوض ، الآثـــار البيئية للسياسات التنموية – مجلة عالم الفكر ، العدد 2 مجلد 29 أكتوبر 2000

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

لإنجاح إستراتيجيتها قررت الحكومة تطبيق برنامج دعم الإنعاش وهدف هذا الأخير إنشاء حركية للاقتصاد الوطني قادرة على إنعاش التنمية المستدامة.

الفرع الأول :محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو

تم إعداد البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي على أساس توصيات المخططات الإدارية التي تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة للوطن وتضع انشغالات المواطنين في السياسة المطبقة.

أولا :أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

يهدف البرنامج إلى :

- استكمال الأعمال التي بدأت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)و المحافظة على إنجازات البرنامج .

تطوير النشاط التجاري والمساهمة في رفع مستوى النمو الاقتصادي

تحسين الثروات الطبيعية المحلية و الوطنية للبلاد و تنمية السياحة و الصيد.

إنشاء حوالي 200000منصب شغل حيث 10000منصب ضمن مشروع الطريق السريع شرق غرب .

المساهمة في تحسين أمن الطرقات

إعادة تنشيط الطلب الوطني الفعال .

دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.

إعادة تأهيل البنى التحتية خاصة تلك التي تسمح بإعادة تنشيط النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجات الأساسية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

ويأخذ هذا البرنامج بعين الاعتبار ثلاث أهداف أساسية :

- محاربة الفقر ، - خلق مناصب الشغل ، - التوازن الجهوي و إعادة إحياء المحيط الجزائري.

ثانيا :عناصر البرنامج

يمتد البرنامج التكميلي لدعم النمو على الفترة (2005-2009) ويقوم على الأعمال الموجهة :

1 - برنامج دعم النمو الاقتصادي:يندرج ضمن هذا البند دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة كما ذكرنا في المطلب السابق والتي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة نذكرها فيما يلي:

- الفلاحة والتنمية الريفية التي خصص لها 300مليار دينار
- الصيد و الموارد المائية 12مليار دينار

وقدر الإجمالي المخصص لهذه القطاعات بحوالي 4.084مليون دولار

السياحة قدر ما سينفق على هذا القطاع بحوالي 3.2مليار دينار

الصناعة كان الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع يصل إلى 13.5مليار دينار

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بلغ الغلاف المالي للقطاع 4 مليار دينار

وبلغ الغلاف المالي المخصص لهذه القطاعات مجتمعة 330مليون دولار

2 – برنامج تنمية البنى التحتية الأساسية: تتضمن البنى التحتية قطاعات النقل ،الأشغال العمومية و الموارد المائية والتي تم توزيع الأموال فيما بينها كمايلي:

قطاع النقل حظي هذا القطاع بغلاف مالي قدر بـــ:9.162مليون دولار

الأشغال العمومية 7.853مليون دولار

الموارد المائية 5.185مليون دولار

3– برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان: هذا العنصر الذي يعتبر العنصر الأساسي للتنمية المستدامة تم تخصيص له حوالي 24.980 مليون دولار

السكن 7.264 مليون دولار

التشغيل والتضامن الوطني 1.243مليون دولار

التربية و التعليم العالي 4.464 مليون دولار

ربط المنازل بالكهرباء والغاز قدر إجمالي مخصصات هذا القطاع 857مليون دولار

التنمية الحضرية 2.618مليون دولار

الصحة العمومية 1.113مليون دولار

تزويد المواطنين بالماء الشروب 1.662مليون دولار

التنمية الجهوية 3.618 مليون دولار

4 – تنمية و تحديث الخدمات العمومية :

868مليون دولار TIC البريد وتقنيات الإعلام والاتصال

النظام القضائي 445مليون دولار

الداخلية 8503 مليون دولار

المالية 838 مليون دولار

و قدر إجمالي الغلاف المالي المخصص لتطبيق هذا المشروع 60مليار دولار .[1]

[1] - Programme complémentaire de soutient à la croissance 2005-2009.

الفرع الثاني :آليات تمويل البرنامج

من الفرع السابق نلاحظ أن أغلب النقاط المستهدفة في هذا البرنامج يتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض الوسائل الأخرى

يجب ذكر الاستثمار الخاص و الذي يمكن تقديره خلال فترة البرنامج من 40إلى 45 مليار دولار في جميع القطاعات بما في ذلك قطاع المحروقات و المناجم أي استثمار إجمالي بحوالي 100مليار دولار .

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وهي جهاز أنشئ في 2004.ومهمته الرئيسية مرافقة ،دعم و متابعة القروض المصغرة .هذه الأخيرة تمس كل شخص سنه 18 سنة وأكثر ،بدون دخل أو يتمتعون بدخل غير ثابت وغير منتظم . المساهمة الشخصية تتغير بين 3و5% حسب تأهيل المستفيد و موقع المشروع .هذا الجهاز موجه خاصة للنساء الماكثات بالبيت ، الحرفيين، المستفيدين من الشبكة الاجتماعية و الشباب البطال.

ثانيا:الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

والذي يعبر عنه بحساب التخصيص الخاص رقم087-302والذي يضم في باب نفقاته :

- منح القروض بدون فوائد لصالح الشباب ذوي المشاريع من أجل إقامة مؤسسات صغيرة
- تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة للشباب
- العلاوة ا لممنوحة بصفة استثنائية للمشاريع التي تنطوي على ميزة تكنولوجية قيمة
- منح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات .

ثالثا: حساب التخصيص الخاص رقم 120-302 الذي عنوانه" حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش "

حيث يقيد في باب النفقات :النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج.

أما في باب الإيرادات فتقيد تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج.

رابعا:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

أما فيما يخص الاستثمار الخاص ومن أجل تشجيعه تم اتخاذ عدة إجراءات من بينها إعفاء الصادرات:

- من الضرائب على الأرباح ،-الرسوم على النشاط المهني،- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات لسنة 2006 فنذكر فيما يلي أهمها حسب الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار :

السياحة ،الفندقة و مراكز الأعمال تقدر الاستثمارات فيها بـــ:1.054مليون دولار ومجموع أربعة مشاريع

تحلية مياه البحر تنفيذ 07 مشاريع باستثمار يصل إلى 1.077مليون دولار

إنتاج الكهرباء تم اعتماد مشروعين في هذا القطاع باستثمارات مقدرة بـــ: 955مليون دولار

الهاتف النقال والثابت اعتمد كذل في هذا الميدان مشروعين بقيمة 2.539مليون دولار

إنتاج المخصبات مشروعين كذلك بـــ:630مليون دولار

إنتاج الإسمنت الأبيض :مشروع واحد بـــ:130مليون دولار

أي الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت بـــمجموع 18مشروع في القطاعات الحيوية بمبلغ مالي إجمالي يصل إلى 6.385مليون دولار . [1]

خامسا:الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة :FNME

هناك 6 ميادين يمولها الصندوق وهي :

1- التأطير القانوني و المؤسساتي للحفاظ على الطاقة

2- التحسيس،التربية و التكوين في اقتصاد الطاقة

3- البحث و التنمية المرتبطة بمشاريع التحسين والفعالية الطاقوية

4- دراسات تعريف و وتطبيق استراتيجية وطنية للفعالية الطاقوية على المدى الطويل

5- المساعدة على تمويل العمليات التي تهدف إلى تحسين الفعالية الطاقوية وإدخال فروع أو تقنيات طاقوية جديدة .

6- التكفل من طرف الهيئات المعنية بعمليات تحريك و تنظيم المحافظة على الطاقة . [2]

موارد الصندوق:

الرسوم على استهلاك الطاقة : اللجوء إلى هذه الرسوم بهدف إلى حماية الصندوق من المخاطر الاستثنائية التي تتعرض لها معظم حسابات التخصيص الخاص للخزينة.

مستوى الرسوم المحدد في قانون المالية ،تم حسابه على أساس الأهداف المقررة في الخطط الوطنية للمحافظة على الطاقة .

موارد أخرى:

[1] ANDI,Business Forum ,Palermo,20-21 Février 2006.

[2] -http://www.aprue.org.dz/financements-maitrise-energ.html 03/02/2009,10h00.

- إعانات الدولة،-مدخول الرسوم على الآلات التي تحتاج إلى الطاقة و الغرامات المقدرة في إطار قانون المحافظة على الطاقة.

الفرع الثالث :آثار البرنامج التكميلي على التنمية

في هذا الفرع سنتطرق إلى آثار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش إلى غاية سنة2008.

أولا : آثار البرنامج على النمو الاقتصادي

لقد شهدت سنوات تطبيق البرنامج تطورات في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية للجزائر كما يلي:

تميزت فترة تطبيق هذا البرنامج بارتفاع أسعار البترول حيث وصلت إلى 65.7 دولار للبرميل في 2006 و74.5 دولار سنة 2007.و كنتيجة لهذا تم تسجيل نتائج إيجابية لمستويات النمو والاقتصاد الكلي؛

وتظهر الآثار على مالية الدولة من خلال المداخيل المالية السنوية التي سجلت قرابة 58 مليار دولار في سنة 2007وفائض تجاري قياسي وصل إلى 32مليار دولار لنفس السنة ووصل إلى 25,895مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2008 حيث بلغت الصادرات في هذه الفترة من السنة 47.472مليار دولار مقابل 33.187مليار دولار في 2007 .كما وصل إجمالي الاحتياطيات الخارجية إلى 110مليار دولار في نهاية 2007 و 133مليار دولار في جوان 2008إضافة إلى ما سبق فقد واصلت الديون الخارجية في الانخفاض حيث تراجعت إلى 623 مليون دولار ما يعادل نسبة 4% من الناتج الداخلي الخام في جوان 2008 مقابل 21مليار دولار في عام 2004 ونسبة 60% من الناتج الداخلي الخام.

و كنتيجة للمعطيات السابقة حقق الاقتصاد نموا معتبرا وصل إلى 6.5% في سنة 2007بزيادة 1%مقارنة بـــ:2005والتي كانت فيها 5.5%،وتجلت هذه الزيادة من خلال زيادة نسبة النمو في قطاعات الخدمات التي سجلت نموا بـــ:6.9% حسب النسب التالية:(البناء و الأشغال العمومية 9.5%،الفلاحة 5.8%)

كما جاء في تقرير البنك الدولي أن دول الشرق الأوسط وإفريقيا حققت نسب نمو معتبرة خارج المحروقات بمساهمة المداخيل غير المسبوقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجم السيولة والطلب الداخلي الكبير.[1]

[1] -http :go.worldbank.org/9OODEO6B90 20/01/2009 15h00.

ثانيا: آثار البرنامج على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين

فيما يخص الظروف المعيشية للسكان يمكن أهمها فيما يلي:

1- التشغيل:لقد تراجعت نسبة البطالة في سنة 2006إلى 12.3% لتعاود الارتفاع إلى 13.8% في 2007لكن تبقى منخفضة مقارنة بسنة 2004حيث كانت 17.7% وبعد أن كانت حوالي 30% في سنة 1999.و فيما يلي الجدول رقم (15) العمالة لسنتي 2004و 2007 في الوسطين الريفي والحضري

	الوسط الحضري		الوسط الريفي		الإجمالي	
	2004	2007	2004	2007	2004	2007
اليد العاملة المشغلة	4548045	5288588	3250367	3305654	7798412	8594243
العمالة الحرة	1428099	1537166	1043706	978811	2471804	2515799
الموظفين الدائمين	1975505	2059562	926860	849299	2902365	2908861
الموظفين المؤقتين	918474	1490579	866167	1189398	1784641	2649977
المساعدات	225967	201281	413634	413634	639602	639602
البطالون	994371	994371	677163	288147	1671534	489428
اليد العاملة النشيطة	5542416	6166897	3927530	3802008	9469946	9968906
نسبة البطالة	%17.9	%14.2	%17.2	%13.1	%17.7	%13.8

الجدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى إحصائيات المركز الوطني للإحصاءONS

2- الصحة العمومية و الفقر:

لقد حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية حيث من المتوقع أن تبلغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية ، حيث حققت تخفيض في نسبة الوفيات لدى الأطفال دون 5سنوات وتحسن في الحالة الصحية العامة للسكان ، ماعدا الهدف المتعلق بمعدل وفيات الأمهات.

فقد مكنت الإجراءات المتبعة من تقليص نسبة الفقر من 14% سنة 2000إلى 6% سنة 2006 وأما بالنسبة للحد الأدنى للفقر1دولارلكل شخص يوميا فقد تراجعت من 1.9% في 1998إلى

و فيما يخص نسب التمدرس والتعليم العالي فلقد حققت الجزائر نسب عالية فيما يخص ضمان التعليم للجميع،مع تزايد عدد الطلبة الجامعيين إلى مليون طالب و وصلت نسبة الطلبة مقارنة بالسن إلى 20% و3000طالب لكل 100000مواطن بينما كان 1000طالب مقابل 100000مواطن أي تضاعف العدد بـــ:3مرات خلال 15 سنة .

المطلب الثالث:التنمية في إطار الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD

كما ذكرنا في المراحل السابقة تم تبني الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الجزائر في سنة 2000.
يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن نظام الأمم المتحدة دورا محوريا لترقية ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية ،ونظهر وضعية الجزائر و PNUD ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية كما يلي:

-القضاء على الفقر المدقع و الجوع

تمثل التنمية البشرية ومحاربة الفقر الركيزة الأساسية لمخطط الأمم المتحدة للشراكة من أجل التنمية UNDAF.(2011-2007)

- محاربة الفقر والإقصاء وتحسين الظروف المعيشية للسكان
- محاربة البطالة
- دعم برامج تنمية الهضاب العليا و الجنوب
- تنمية الكفاءات في مختلف القطاعات . [1]

الفرع الأول :المشاريع المعتمدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر

اعتمدت في الجزائر عدة مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية من وجهة نظر الأمم المتحدة في إطار التعاون والشراكة من أجل التنمية .

أولا : دعم تنفيذ إستراتيجية محاربة الفقر و الإقصاء

يهدف هذا المشروع إلى دعم وزارة العمل و التضامن الوطني في متابعة إستراتيجية وطنية لمحاربة الفقر و تخفيض التهميش و الإقصاء.

و تهدف إلى :

- تقوية قدرات المنتجين الوطنيين للدراسات و قواعد البيانات في إطار التنمية البشرية وأهداف الألفية للتنمية.

-تقوية قدرات ONG في ترقية الأهداف الإنمائية للألفية .

ثانيا: دعم المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي من أجل إعداد التقارير حول التنمية البشرية ،الحريات الاقتصادية و نوعية الحكم :يهدف المشروع إلى وضع تحت تصرف المجلس و القطاعات المشاركة في تحضير التقرير حول التنمية البشرية و الفقر، وضعية الحريات الاقتصادية والحكم ،

[1] - http://www.dz.undp.org 15/09/2008, 10h10.

الخبرة والتكوين الضروري من أجل أن تكون هناك منهجية لحساب المؤشرات و متابعة تقدم الانجازات.

وتم اعتماد المشروع لمدة سنتين ابتداء من ديسمبر 2005 ،و اعتبر المجلس مسؤولا على تطبيق المشروع بالشراكة مع: CREAD,INESG,ONS ,INSP،الجامعات ومخابر البحث التابعة لها.

ثالثا:دائرة شروين ،دعم تعزيز القدرات المحلية من أجل التنمية المستدامة :هذا المشروع جاء بعد تجربة البرنامج النموذجي "التنمية البلدية في الجنوب" الذي طبق في أولاد سعيد ،في دائرة مجاورة لتيميمون.ويدعم البرنامج السلطات المحلية والسكان المحليين من أجل تعزيز كفاءتهم وتحسين تسييرهم للتنمية بإنشاء فرص اقتصادية جديدة ومستدامة،و تسهيل الحصول على الخدمات الأساسية .وأهم قضايا المشروع أن يشمل فئات النساء والشباب من أجل تنمية فعلية لمناطقهم .

وتتابع الأنشطة من طرف مدير للمشروع معين من طرف السلطات المحلية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدةUNICEF,FNUAP,PNUD

رابعا:المحافظة و التسيير المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الجافة في الجزائر:

يهدف المشروع لمساعدة الحكومة الجزائرية بعمليات نموذجية لحماية الفضاء الطبيعي لثلاث مناطق :مرقب (المسيلة) ،عقلة دايرة (النعامة)،تاغيت (بشار).لأنها مهددة بتدهور الأراضي و انقراض بعض الأصناف،لذلك هي ذات أولوية من أجل المحافظة على النظام البيئي في المناطق الجافة وشبه الجافة في الجزائر.وتشرف على هذا المشروع المديرية العامة للغابات .

خامسا:دعم تعزيز القدرات في إطار البرنامج الوطني للتسيير المعتمد للصرف الصحي العمومي

تم اعتماد البرنامج على مستوى 40مدينة كبرى من أجل مكافحة التلوث الناتج عن المفرغات العمومية ،من خلال نقل وكسب معرفة في جمع وتسيير وتثمين فضلات الأسر. وتتولى وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة تطبيق هذا المشروع.

كما أن هناك في هذا الإطار مشاريع شارفت على المرحلة النهائية .

الفرع الثاني : تمويل المشاريع في إطاربرنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD

هناك عدة جهات تشرف على تمويل مشاريع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تختلف باختلاف المشروع والميدان الذي تهتم به.

أولا: في مجا ل البيئة

ضمن المشاريع المسطرة لهذا البرنامج نجد :

فيما يخص وضع مخطط تسيير منطقة سهل قرباس بسكيكدة يتم تمويلها من عدة أطراف :

تساهم ب:75000دولار WWF ،يساهم بـــ:160000 دولارPNUD

الحكومة الجزائرية تساهم بـــ:164800دولار حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 390000دولار.

دعم تعزيز القدرات في إطار البرنامج الوطني للتسيير المعتمد للصرف الصحي العمومي يتم تمويله من طرف الحكومة السويسرية بمبلغ إجمالي يقدر بـــ:681000دولار

المداخلة الثانية حول التغيرات المناخية يتم تمويلها من طرف صندوق البيئة العالمي بإجمالي 405000دولار .[1]

المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في الحضيرتين الوطنيتين الطاسيلي و الأهقار ويمول من طرف: 181500دولار PNUD،صندوق البيئة العالمي بـــ:3544720دولار

المحافظة و التسيير المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الجافة في الجزائر يمول من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ إجمالي :750000دولار.

ثانيا:في المجال الاجتماعي

دعم تنفيذ إستراتيجية محاربة الفقر و الإقصاء يتم تمويله من طرف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 550000دولار ،الحكومة الجزائرية 128200دولار

دعم وضع على المستوى المحلي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 440211دولار،الحكومة الجزائرية 440211دولار

دائرة شروين ،دعم تعزيز القدرات المحلية من أجل التنمية المستدامة يمول من طرف

الحكومة الجزائرية 200000دولار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 200000 دولار

صندوق الأمم المتحدة للسكان الجزائر 100000دولار ، 188000دولار UNICEF

غاز فرنسا 190000دولار

طرق القصور :دعم التنمية المحلية

الحكومة الجزائرية :206000دولار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:400000دولار

[1] - http://www.dz.undp.org/Projets_Cooperation/Projets_cooperation.htm 16/01/2009,15h30.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم 17500دولار

وأما فيما يخص تمويل مخطط الأمم المتحدة للشراكة من أجل التنمية الممتد على الفترة 2007-2011 ،فأولى التقديرات للموارد المالية اللازمة لتطبيق المخطط تصل إلى 62 مليون دولار ومنها 46% من الموارد العادية للوكالات،صناديق و برامج و 54% يجب أن توفر في صورة موارد خارجية .

الجدول رقم(16) الهيئات المشاركة في تمويل مشاريع التنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الوكالات			التنمية البشرية	البيئة	الحكم الراشد	المساواة بين الجنسين	المجموع
صناديق و برامج	ONUSIDA	م د	0.30				0.30
		م أ					
	PNUD	م د	2.00	0.80	1.2	0.20	4.20
		م أ	7	15.75	6.70	020	29.65
	UNFPA	م د	3.6		0.90	0.50	5.00
		م أ	0.80			0.20	1.00
	UNICEF	م د	5.00	0.10	0.10	0.20	5.40
		م أ	2.20	0.10	0.10	0.10	2.50
وكالات متخصصة	BIT	م د	0.07	0.01	0.02	0.01	0.11
		م أ	0.31	0.02	0.02	0.10	0.45
	FAO	م د	*	*	*	*	*
		م أ					
	OMS	م د	12.8	0.20		0.70	1.37
		م أ					
	ONUDI	م د	*	*	*	*	*
		م أ					
المجموع		م د	23.77	1.11	2.22	1.61	28.71
		م أ	10.31	15.87	6.82	0.60	33.60
المجموع العام			34.08	16.98	9.04	2.22	62.31
			%55	%27	%14	%4	

م د : موارد دورية م أ :موارد أخرى

*التمويل المخصص فعلا لا يمكن توفيره في هذه المرحلة

المصدر: .adre des Nations Unies pour la coopération pour le développement Algérie . 2007-20011,2006,p18

هذه التقديرات لتكاليف إنجاز المخطط توضح ضرورة تقوية الشراكات في إطار أهداف الألفية للتنمية .والتي ستكون كعوامل أساسية مجموع وكالات و برامج نظام الأمم المتحدة الناشطة في الجزائر المقيمة وغير المقيمة،الهيئات الوطنية ،الجماعات المحلية بالإضافة إلى الجمعيات و المؤسسات المدنية .وستكون هناك مجهودات ستبذل من أجل توسيع هذه الشراكات مثل المؤسسات و الشراكات الثنائية والمتعددة.

الفرع الثالث: نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

من خلال هذا الفرع سنتطرق للمراحل التي وصلت إليها المشاريع المتبناة في هذا البرنامج.

– تم القضاء على حالات الفقر القصوى حيث تراجعت النسبة إلى 0.8% سنة2000.

– ساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر في تلبية حاجيات التربية و التكوين للشباب من خلال جملة من المشاريع لتخفيض الفقر و تحسين التنمية البشرية في إطار اليونيسف و اليونسكو .

– كما يساهم هذا البرنامج في العمل من أجل إنصاف المرأة ودعم استقلاليتها.وهذا بالتنسيق مع الصندوق الأممي للسكان والمرأة فرع الجزائر.

– مازالت الجهود لتقليص وفيات الأطفال إلى الثلث قائمة بدعم خاص من المنظمة العالمية للصحة واليونيسف.

أما فيما يخص البيئة والكوارث الطبيعية فمازالت تشكل تحديا كبيرا أمام التنمية المستدامة للوطن ،ويحاول برنامج الأمم المتحدة في الجزائر المساهمة في الحد من هذه المشاكل عن طريق الاتفاقيات الدولية المتعلق بحماية التنوع البيولوجي ،التغيرات المناخية،مكافحة التصحر .

المبحث الثالث: واقع وآفاق التنمية المستدامة

هذا المبحث يظهر واقع التنمية المستدامة في الجزائر ،معوقاتها و آفاقها.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مؤشرات قياسها

كما تعرضنا له في الفصل الأول من هذه الدراسة للتنمية المستدامة عدة مؤشرات لقياسها،تعددت حسب أهدافها،فهناك الاقتصادية ،الاجتماعية والبيئية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

نتطرق في هذا الفرع لبعض المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة على التنمية .

أولا : مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوى الدافعة حيث أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا بل يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه وهو عنصر هام من عناصر نوعية الحياة ،فقد شهد نصيب الفرد الجزائري ارتفاعا حيث وصل إلى 3346.3دولار سنة 2006 و 5096.9دولار في سنة 2007لكن مازال منخفضا مقارنة بـــ:7804دولار على المستوى العالمي و مرتفعا بالنسبة لـــ: 4054على صعيد الدول النامية.

ويمكن حساب المؤشر لسنة 2006كما يلي:

$$\text{مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام} = \frac{\text{لوغاريتم(الناتج الداخلي الخام للفرد)}-\text{لوغاريتم(100)}}{\text{لوغاريتم(40000)}- \text{لوغاريتم(100)}}$$ [1]

$$= \frac{\text{لوغاريتم (7416.2)}-\text{لوغاريتم (100)}}{\text{لوغاريتم(40000)}-\text{لوغاريتم (100)}} = 0.719$$

ثانيا: نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فهو يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج . و تظهر الإحصائيات انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية حيث وصلت النسبة إلى 29.8% سنة 2003.في سنة 2008سجل نسبة 36.4%.

[1] Rapport Nationale Sur le développement Humain ,CNES,Algérie ,2007,p 114.

ثالثا رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي :يقيس هذا المؤشر نمو الاقتصاد الوطني على أساس نسبة رصيد الحساب الجار ي من إجمالي الناتج الداخلي الخام للسنة ،وقدرت هذه النسبة في الجزائر سنة 2008بـــ:23.3 % .

الفرع الثاني : المؤشرات الاجتماعية

يتضمن هذا الفرع مختلف المؤشرات ذات العلاقة بالظروف المعيشية والصحية للسكان وتصنف كما يلي:

1- مؤشر الفقر البشري أو نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من دولار في اليوم :

من أجل معدل الفقر المقدر بـــ:1 دولار في اليوم للفرد ،انخفضت نسبة الفقر من 1.9% سنة 1998 إلى 0.8%سنة 2000 أي أن الهدف المسطر بتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول 2015 قد تحقق . ومنه فالفقر المدقع في الجزائر بيقى هامشي ويمكن القضاء عليه.

بالمقابل مازالت نسبة الفقر العام والمقدر بـــ:2 دولار يوميا للفرد، إذا أسقطناه على 2015 وفق الانخفاض الملاحظ بين 1988(0.7% المتوسط السنوي) ، فهدف تخفيضه إلى النصف غير ممكن التحقيق في أفق 2015.

الشكل البياني رقم(01) يبين نسبة الأفراد الحاصلين على أقل من دولار في اليوم

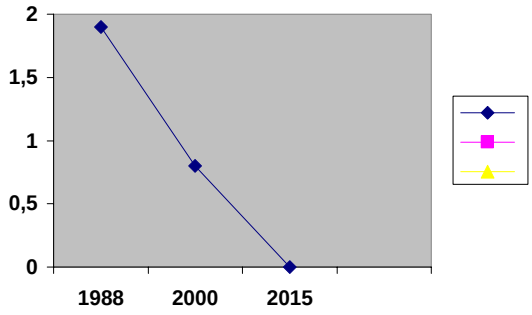

المصدر.Rapport national sur les objectifs du millénaire pour développement Algérie,2005,p18

يحسب مؤشر الفقر البشري كمايلي:المعدل غير المرجح = 1\2(الأشخاص المحرومون من الحصول على موارد مائية صالحة)+1\2(الأطفال الذين يعانون نقص الوزن)

السكان المحرومون من الحصول على موارد مائية صالحة و مستدامة =5%، الأطفال الذين يعانون نقصا في الوزن =3.7%

المعدل غير المرجح = 1\2(5)+1\2(3.7) = 4.35%

مؤشر الفقر البشري:

IPH -1=(1/3(P1a+P2a+p3a)) 1/a

حيث :

P1:احتمال الوفاة في سن الأربعين عند الولادة=6.03

P2:نسبة الأمية عند الكبار=27.2

P3:المعدل غير المرجح المحسوب سابقا =4.35 ، a=3 ⇦ IPH=[1/3(6.03³+27.2³+4.35³)]⅓=18.95

3- مؤشر الأطفال الأقل من 05 سنوات الذين يعانون نقصا في الوزن: سجل هذا المؤشر تدهورا حيث كانت النسبة 9.2% سنة 1992 وارتفعت إلى 10.4% سنة 2002أي سجلت زيادة بـــ:1% و الجدول التالي يبين هذا التدهور .

الجدول رقم (17) تطور نسبة الأقل من 05 سنوات الذين يعانون نقصا في الوزن (%)

السنة الحالة	1992	2002
نحيف قليلا	7.7	7.9
نحيف جدا	1.5	2.5
نحيف	9.2	10.4

المصدر: Rapport national sur les objectifs du millénaire pour développement Algérie,2005,p21

وترتفع هذه النسبة لدى الأطفال بسن 36 إلى 47 شهرا مع تسجيل نفس النسب في الوسطين الريفي و الحضري .

3- مؤشر التمدرس في التعليم الابتدائي : سجل تقدم مهم خلال الفترة 1999-2004 بتحقيق نسبة تقارب 97% ،أي أن هدف التمدرس الابتدائي للجميع سيتحقق في أقرب الآجال مع تأخر طفيف فيما يخص الإناث.و الشكل البياني التالي يظهر نسبة التمدرس الابتدائي

الشكل البياني رقم(02) نسبة التمدرس الابتدائي 1999-2015

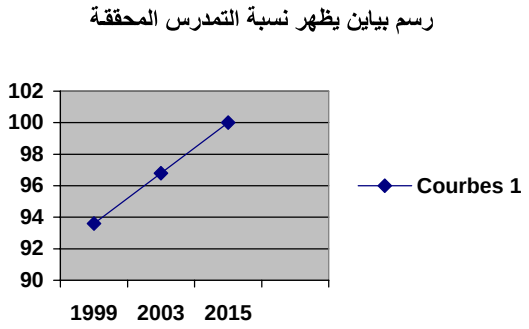

المصدر:من إعداد الباحثة بناء على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

4- مؤشر التعليم للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24سنة:حققت الجزائر نسبة متقدمة في هذا المؤشر حيث وصلت النسبة إلى 90.10% من الشباب.و الجدول التالي بين تطور نسب السكان المتعلمين

الجدول رقم (18) تطور نسب السكان المتعلمين(%) 1997-2002

النسبة	1997	2002
المجموع	74.20	90.10
النساء	62	86.10
الرجال	86.20	94.10

المصدر: www.escwa.un.org/divisions/scu/events/workshop ,15/02/2009,10h20

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع النسب خلال فترة 05 سنوات أي أنه يمكن تحقيق النسبة الكاملة إلى غاية 2015.

5- معدل البطالة:شهد هذا المعدل تراجعا خلال السنوات الأخيرة بعد تطبيق سياسات مكافحة الفقر حيث كانت النسبة تقارب 27% سنة 2001 لتسجل نسبة 13.8% في2007كما وصلت إلى 11.3% في 2008حسب الديوان الوطني للإحصائيات حيث تم إنشاء حوالي 3ملايين منصب شغل منذ 1999ونتج هذا الانخفاض من خلال تنشيط مجالات الزراعة، البناء و الأشغال العمومية وأوضح أن الحكومة الجزائرية تمكنت منذ عام 1999 من توفير 3 ملايين فرصة عمل جديدة فيما تعمل على توفير أكثر من 400 ألف فرصة عمل سنويا.

6- نسبة وفيات الأطفال الأقل من 05 سنوات : شهد هذا المؤشر تراجعا في نسبة وفيات الأطفال كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (19) تطور نسبة الوفيات 1990-2015

	1990	2000	2002	2004	2015
نسبة وفيات الأطفال	46.8	36.9	34.7	30.4	15.6
نسبة وفيات الأحداث	48.6		36.7	35.5	16.2

المصدر Rapport national sur les objectifs du millénaire pour développement Algérie,2005,p49

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الوفيات تناقصت بين 1990 و2004 بـــ:16 نقطة للأطفال وبـــ:13نقطة للأحداث.وأهم سبب للانخفاض انخفاض نسبة وفيات الرضع بين 01شهر و 12 شهرا،مع الإشارة إلى تفاوت النسب بين الجنسين والوسطين الحضري و الريفي.

7- مؤشر السن المتوقع عند الولادة : زاد معدل العمر المتوقع عند الولادة من 56 سنة في سنوات السبعينات على 74 سنة في 2005. وهذا المؤشر يبين كذلك تحسن الرعاية الصحية للمواطنين.

و يحسب مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كما يلي:

المعدل المسجل- المعدل الأدنى 25-75.7

$$\frac{\text{المعدل المسجل- المعدل الأدنى}}{\text{المعدل الأعلى-المعدل الأدنى}} = \frac{25-75.7}{85-25} = 0.845$$

مما سبق نجد أن الجزائر حققت تقدما في مجال التنمية البشرية ،لكن ما تزال أمامها تحديات أخرى يجب مواجهتها خاصة فيما يتعلق بالبطالة والرعاية الصحية للأمومة .

سجل المؤشر الوطني للتنمية الريفية الدائمة تقدما هاما في السنوات الأخيرة حيث انتقل من 31ر0 سنة 1998 إلى58ر0 سنة 2005.

الفرع الثالث : المؤشرات البيئية

نستعرض من خلال هذا الفرع مؤشرات الاستدامة البيئية ،المحققة خلال سنوات تطبيق البرامج الإنمائية .

1- مؤشر نسبة مساحة الغابات في الجزائر للوصول إلى 22% المقدرة للتوازن البيئي:

تقدر مساحة الغابات الحالية بـــ:4.1 مليون هكتار نسبة 11% لشمال الجزائر .

ومخطط العمل للمدى الطويل الذي يستهدف المناطق ذات الأولوية سيرفع نسبة تغطية الشمال إلى 13.3% بغرس 1245900هكتار في آفاق 2020.

2- مؤشر مساحات المناطق و المساحات المحمية :في إطار حماية التنوع البيولوجي و المساحات المحمية للجنوب الحظيرة الوطنية للأهقار 450000كلم ² و الطاسيلي 80000كلم² ، كما يوجد في الشمال حاليا 08 حظائر وطنية تقدر مساحتها 195362 هكتار .

وفي ميدان المناطق الرطبة تم ترتيب 42 موقع في قائمة رمسار للمناطق الرطبة بقيمة دولية بمساحة إجمالية 2934328هكتار .

3- مؤشر نسبة الأشخاص الذين يحصلون على مصدر مياه جيد:

الجدول رقم(20) نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مصدر مياه جيد 1995-2005

	1995	1999	2000	2004	2005
نسبة الشخاص الذين يحصلون على مياه شروب	74	85.5	88.9	94.5	94.5
نسبة الأشخاص المحرومين من الماء الشروب	22	14.5	11.1	5.5	5.5

المصدر:www.escwa.un.org/divisions/scu/events/workshop ,15/02/2009,10h20

من الجدول نلاحظ أن نسب الربط بالمياه الصالحة للشرب سجلت نسب تغطية عالية وتقدم مستمر .

4- مؤشر نسبة الأشخاص الموصولين بشبكة الصرف الصحي :

تحسين ظروف نظافة المواطنين بتوفير شبكات الصرف الصحي حظي دائما بالاهتمام من طرف السلطات العمومية وتطور المؤشرات الخاصة بهم مسجلة في الجدول التالي:

جدول رقم (21) يبين نسبة ربط الأفراد بشبكات الصرف الصحي (%) 1988-2015

	1988	1995	2000	2015
الربط بالصرف الصحي	53.9	69	73.2	100

المصدر: www.escwa.un.org/divisions/scu/events/workshop ,15/02/2009,10h20

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

أولا :لدى الجزائر اقتصاد ريعي صعب إصلاحه،حيث هناك نوعين من الريع :-الريع من منظور الموارد،و-التصرف الريعي للهيئات وكل المتعاملين العامين و الخواص .فمن منظور الموارد ،يظهر أن الموارد الناتجة عن المحروقات تتحكم في تسيير الاقتصاد الجزائري.من 1970إلى 2002 ،كانت المحروقات تمثل ثلث الناتج الداخلي الخام وفي 2005 أصبحت تمثل نصف الثروات الوطنية المنتجة أي أن الميزانية مسيطر عليها كليا من طرف المحروقات .المداخيل خارج المحروقات وخارج الجباية النفطية،لا تغطي سوى 55% من ميزانية تسيير الدولة،كما أن تمويل الواردات مضمون بنسبة 98%من خلال عائدات المحروقات .هذه الواردات في سنة 2007كانت تمثل 27مليار دولار وتخص في نفس الوقت خدمات و سلع الاستهلاك:القمح 60% تبعية خارجية ،الحليب 80%تبعية خارجية ،الأدوية 70% تبعية خارجية [1].لكن كذلك المواد الأولية للجهاز الصناعي للمنتجات النصف مصنعة و كما هو معروف أسعار البترول متغيرة وليست بعيدة عن الانخفاض ومنه فكل التوازن الحالي مهدد بالانهيار خلال سنوات قليلة،إذا تراجعت هذه الأسعار بقوة لأن النمو الاقتصادي المحقق في الاقتصاد الجزائري بحوالي 4%ناتج أساسا من ارتفاع أسعار البترول.

ونفس الشيء بالنسبة لتسيير الهيئات و المؤسسات العامة والخاصة ،تجار وموظفين وحتى البطالين ،لأن البرنامج ككل مبني على الميزانية العامة.

وفيما يخص الحساب الختامي،نادرا ما نتحدث عن إنجاز الأهداف المادية لكن تظهر دائما من نسبة استهلاك الميزانية.نحن في نظام يقصي الحسابات الختامية سواء بالنسبة للمؤسسات أو الهيئات،فكشف الحساب غائب عمليا.

كل المتعاملين في منافسة من أجل الحصول على موارد عامة : قروض للتمويل،مجانية ميدان الاستثمار ،الإعفاءات،الأملاك العقارية العامة.و في الأخير فنظام أو مقياس العائد ليس مرتبطا بحجم و نوعية العمل المبذول.والحقيقي بالنسبة للمكافأة ،هي كذلك لبعض القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة و أفراد (ممنوحة دون ملف و دون سجل ظاهر)،فلاحون يطلبون تمويلا لكن دون تعويض.الحصول على هذه الموارد النادرة يصبح الهدف الأساسي لكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بما فيهم

[1] -Ahmed Bouyacoub,Croissance économique :Atouts et blocages d'un véritable développement économique de l'Algérie contemporaine,Ecosphére texte n°8,CDES,p3.

الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة. في هذه الظروف، شروط ظهور مقاولة مبنية على المنافسة محطمة كليا.

ثانيا :تشهد الجزائر منذ حوالي 20 سنة هبوط صناعي ،ففي سنة 2006أنتجت الجزائر في مدى ثابت نفس المبلغ الذي أنتجته سنة 1983.لقد حصل إذن سقوط حر في الصناعة الجزائرية فبين 1970 و2005تزايدت بـــ:2.5مرة بينما تزايدت بـــ:12مرة في تونس و25 مرة في اندونيسيا .وفي 2007وجدت الجزائر نفسها ضمن الدول الأقل حماية لصناعتها.مع عدم مراعاة استراتيجيات بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تنظر بصفة جيدة لنمو بعض الصناعات.

ثالثا :ضعف القدرات المقاولة

من الضروري تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترسيخ التنمية الاقتصادية بناء عليها. لقد تزايد عددها بقوة ولكن نمت أساسا في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية وقليلا في الصناعة .هناك مؤشر يظهر هذه الوضعية ،ففي 2006 يوجد في الجزائر 86 مؤسسة بالنسبة 10000ساكن ،في فرنسا 344لـــ: 10000ساكن والفرق ظاهر.وأهم عامل مفسر يخص التكوين الذي يبقى ضعيف وخاصة موجه بطرق خاطئة للمقاولة.[1]

رابعا:مناخ أعمال غير ملائم: فالصندوق الفرنسي للتجارة الخارجية يقوم بترتيب الدول حسب بيئة الأعمال وكذا البنك العالمي.وتحتل الجزائر المرتبة 125في هذه القائمة ،بعد المغرب وتونس.في هذا الإطار نذكر بعدد الإجراءات لإنشاء شركة التي تعد بـــ 25إجراء مقابل 9أو 10في دول المنطقة.ويعد مؤشري حماية الاستثمار بالمرتبة 62لـــ: 178 دولة و إغلاق المؤسسات بالمرتبة 45 أحسن نسبيا من المؤشرات الأخرى التي تعد كلها سيئة،حيث تحتل المرتبة 119 في إنشاء المؤسسات والـــ:104في الحصول على التصريح و 121في توظيف العاملين و153 في نقل الملكية ،111في الحصول على قروض التمويل .و المؤشر الأخير والذي يمثل عقبة في الجزائر هو دفع الضرائب الذي يعتبر ثقيلا وتحتل الجزائر المرتبة 168.

كل هذا يفسر صعوبة تحويل الادخار إلى استثمار، من جانب المستثمرين المحليين أكثر من الأجانب.

الإحصائيات السنوية تظهر أن هناك طلبات كثيرة للاستثمار آتية من مؤسسات أجنبية ،لكن عدد قليل فقط الذي يتم اعتماده بصعوبة.

خامسا:ضعف مستوى الحكمية وخاصة مناخ قوي للرشوة:فمؤشر البنك الدولي يضم 06عناصر هي:مساهمة المسؤولية في البلد،الاستقرار السياسي و العنف ،فعالية القطاع الخاص،وضعية القانون و مراقبة الرشوة .يهتم بحياة المواطنين ،علاقتهم بالدولة وحرية التعبير وكذا حرية عمل الأحزاب

[1] -Ahmed BOUYACOUB,Opcit,p4.

السياسية .وتعد الرشوة من أهم معوقات التنمية ،فكل الجهود التي يمكن أن تبذل من طرف الدولة أو المنظمات الدولية تلغى بسبب الرشوة.وتتعدد أشكال الرشوة حيث يمكن أن تكون في شكل مبلغ صغير من المال يدفع مقابل ورقة إدارية،بإجبار المؤسسة على إعطاء بصفة غير شرعية مساهمة لموظف سمح بإنشائها أو تمويلها.الشفافية الدولية ،تم ترتيب الجزائر من طرف البنك الدولي في المرتبة 15 تصاعديا على مستوى الـــ:20 بلدا عربيا فيما يخص مستوى الرشوة .تم وضع إجراءات إدارية من أجل محاربتها منذ سنوات لكن المشاكل الكبيرة التي تتناقلها الصحافة الجزائرية تظهر أن الطريق مازال طويلا في هذا الميدان.

و من بين المعوقات كذلك يجب ذكر الاقتصاد غير الرسمي ،الذي يمثل ثلث الثروات الناشئة في الدولة .نسبة كهذه لا تسمح بالتنمية الاقتصادية وتشرح على الأقل المفارقة الواضحة من البداية بين الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية و المقدرة بـــ:150مليار دولار بين 2000و2007 في إنشاء الهياكل القاعدية و النتائج الفعلية. الجهود ضخمة لكن العائدات و الأداء تتسم دائما بالضعف .

الفرع الثاني :المعوقات الاجتماعية

أولا:قطاع البحث: البحث والتنمية قطاع في حالة حرجة لأن الجزائر ورغم مواردها لا تخصص سوى 10دولار للفرد سنويا(حسب القدرة الشرائية) حسب اليونسكو في 2005 وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بفرنسا التي تخصص 950دولار والولايات المتحدة 1200دولار .وهذه الموارد تمول في نفس الوقت أجرة الباحثين وعملية البحث.

ثانيا:التشغيل :تبين ذلك ثلاث مؤشرات:مؤشر التنمية البشرية احتلت الجزائر المرتبة 104،نسبة الفقر بـــ:21.5% وهي نسبة معتبرة و نسبة البطالة التي تقدر 11.8% إلا أنها مازالت عالية لدى الشباب حيث تقدر بـــ:72 في المائة بالنسبة للشباب الذين تقل أعمارهم عن 30سنة.كذا مع عقود العمل المؤقتة التي تشكل مصدر قلق لأنها تمثل نسبة 37% مقارنة بالوظائف الدائمة التي تشكل 34% و باقي النسبة أي 29% تشغلها الأعمال الحرة.

ثالثا:السكن:مازالت الجزائر تعاني من أزمة السكن رغم الإجراءات و الجهود المبذولة من أجل تطوير هذا القطاع إلا أنه مازال الكثير من العمل للوصول إلى النتائج المرجوة.

الهدف المتعلق بمعدل وفيات الأمهات مازال غير قابل للتحقيق،

الفرع الثالث:المعوقات البيئية

تبنت الجزائر سياسة التنمية مع المحافظة على الموارد البيئية لكن مع ذلك مازالت تعاني التنمية في الجزائر من عدة مشاكل بيئية تقلل من النتائج التنموية بالنظر إلى أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة مؤشرات لقياس التنمية والتي من أهمها البيئية والظروف المعيشية للمواطنين .

أولا:توزيع غير متوازن للثروات الطبيعية على مستوى الوطن

المجموعة التلية في الشمال (4 % من الإقليم) و هي الفضاء الأكثر حظا من حيث المنـــاخ و الموارد البحرية و الثروات و السهول المتنوعة و الوديان الساحلية ، و لكنه أيضا يعد أكثر الفضاءات استقطابا و خضوعا للضغوط المتعددة (العمران البشري و الأنشطة).

الهضاب العليا (9 % من الإقليم) التي تشغل الفضاء الواقع بين الأطلس التالي و الصحراوي المتسم باستـــواء سهولـــه العليـــا و مناخـــه شبـــه الجـــاف (زراعة الحبوب ذات المردود الضعيف و الفلاحـــــة الرعوية).

ثانيا: إقليم جاف و شبه جاف في معظمه: فالمناطق التي تتلقى أكثر مـــــن (400 ملم) من الأمطار محصورة في شريط عمقه 150 كيلو مترا ابتداء من الساحل شريط يقل عن 100 كلم في الناحية الغربية و تنتقل فورا إلى ما بعد الأطلس التلي حيث المناخ شبه جاف بنسبة تساقط تقع بين 100 و 400 ملم) تخص شريطاً عمقه من (300 إلى 350 كلم) ثـــم نصادف بعـــــــد ذلك و على مدى أكثـــر من 100 كلم في اتجاه الجنوب المنطقة الجافة حيث لا يسقط من الأمطار إلا أقل مـــن 100 ملم في السنة.

الجفاف و ضعف الموارد المائية و الصحراء الشاسعة ذات الجفاف المناخي القوي، مـــع ضيـــق الموارد الترابيـــــة و استصلاحها.

ثالثا: التلوث المتزايد للهواء : مصدر تلوث الهواء، تأتي تلوثات الهواء أساسا من مصادر متحركة (عربات نقل) وبدرجة أقل إحراق النفايات المنزلية في الهواء الطلق.

التلوث الناجم عن السيارات :

إن التلوث المنبعث من السيارات هو العامل الرئيسي في الجو ، تلوث الجو بالحواضر ويشمل معظم المدن الكبرى(الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) و قد ازداد ارتفاعا بالتنامي السريع لحظيرة السيارات مع عدم وجود سياسة مراقبة لهذا النوع من التلوث هو المسؤول عن تنامي هذه الانبعاثـــات فمراقبـــة السيـــارات قـــــد تقـــرر إجراؤها لكن وضعها موضع التنفيذ قد تأخـــر و البنزين الخالي من الرصاص معروض في دوائر البيع و التصنيع لأنه لم يستفد من الاستثمارات اللازمة لتعميمه.

المخلفات الصلبة الخطيرة :

المستشفيات تحتوي على ملوثات عديدة ، وتنتج مـــــن إتباع طرق غير صحيحـــــة في التخلــص منها وتعتبر طرق الحريق أو الدفن الصحي الآمن من أحسن وأنسب الطرق للتخلص مـــــن هذه المخلفات.

– الأنشطة الصناعية وتحتوي المخلفات على مواد كيمائية وعناصر ثقيلة ذات خطورة مرتفعة على الإنسان والحيوان.

– بقايا المبيدات الحشرية والأسمدة المتلفة : وتتواجد هذه النوعية من المخلفات بكثـــرة في المناطق الريفية، وعادة ما يتم التخلص منها بطرق عشوائية غير سليمة صحيا وبيئيا.

كما نجد نشاط الاستثمارات الأجنبية التي لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب وتقيم مصانع لها مخلفات مضرة بالبيئة هذا لأن قوانين البلدان المتقدمة تمنع قيام مثل هذه الصناعات على أراضيها.

المطلب الثالث:آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

من المؤشرات السابقة نجد أن الجزائر مازالت أمامها آفاق أخرى لتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول : الآفاق الاقتصادية

1–يتمثل أول عمل تواجهه الجزائر هو إدارة إيرادات المحروقات على المدى الطويل ،لتخفيف أثر تقلبات الأسعار لأن النفط مازال يحدد شكل وآفاق النمو في المستقبل .

2– تحسين بيئة أنشطة الأعمال : الجزائر تملك إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو السريع والمستدام خارج قطاع المحروقات . يساهم تحسين بيئة الأعمال في تنمية القطاع الخاص الناشئ الذي يعتبر أساس تحقيق استدامة النمو،و إستراتيجية خلق فرص العمل الجديدة .إن تنمية هذا القطاع تمثل ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد والحد من اعتماده الشبه كلي على صادرات النفط ومشتقاته.

3– التنمية الصناعية : كما ذكرنا سبقا ظلت الأنشطة والقطاعات الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الموفر من طرف قطاع المحروقات،دون رفع قدراتها على التمويل الذاتي ، ومن أجل تحقيق معدلات نمو خارج القطاع المذكور وفي المقدمة نجد قطاع الصناعات التحويلية التي يجب تشجيعها على التصدير بتوفير الموارد المالية بأسعار فائدة ميسرة و التأمين عليها من خلال المؤسسات المالية و التأمينية المتخصصة على أن يشمل كافة الصناعات و الخدمات الموجهة للتصدير كالتعبئة و التغليف.

حيث يضم تمويل القطاع الصناعي كل صور الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي كضمان للمصدر والمستورد،فقيام بنك للتنمية الصناعية بتقديم قروض وتسهيلات ائتمانية للمشاريع الصناعية مع تقديم

المساعدة الفنية و المشورة للمشاريع لإنتاجية يسهم في التنمية الصناعية . كما لا نستبعد البنوك التجارية الأخرى لأنها تعتبر في الأساس مؤسسات وساطة مالية وليست تنموية.

مع قيام شركات التأمين بتأمين الصادرات ،عن طريق نظام تأميني يحمي المصدرين من المخاطر المواجهة خلال عملية التصدير.

أما من ناحية الجودة فيجب رفع مستوى المواصفات للمنتجات الجزائرية لمنافسة المنتجات الأجنبية للمحافظة على الأسواق المحلية والأجنبية و الولوج إلى أسواق جديدة .

4- الفلاحة :إدراج مشاريع التحويل الصناعي للمحاصيل و الإنتاج الفلاحي ضمن أولويات آفاق المدى المتوسط لإعطاء البديل الاستثماري و تنويع موارد الدخل و اعتماد سياسة المحاصيل الموسمية وتكثيف عمليات الزرع خلال السنة ،لزيادة الإنتاج الفلاحي وطنيا ،لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الصناعة التحويلية مستقبلا من أجل بلوغ التنمية المستدامة ،و مسايرة التغيرات الاقتصادية العالمية.

- تشكيل و توسيع البنية التحتية التي تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسة و تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لها(مطارات، طرق سريعة، موانئ، ورش إنتاج قطع غيار،...).

- استحداث مكاتب متخصصة في التنشيط الوظيفي للمؤسسات و التي تستخدم أحدث تقنيات التسيير المطبقة على المستوى العالمي.

- ربط المؤسسة بالمكاتب و المخابر التقنية المتخصصة في الأبحاث الصناعية و التي تقوم بتسويق نتائج أبحاثها للمؤسسات الإنتاجية.

- إنشاء صناديق مالية متخصصة في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي و الجهوي و القاري لاستفادة من الكفاءة و التجربة و التخصص الذي يميز نشاط و تسيير هذه المؤسسات.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية في توطين التكنولوجيا و خلق فرص عمل و تلبية الاحتياجات الاستهلاكية و الإنتاجية.

الفرع الثاني:الآفاق الاجتماعية

تحسين القدرة على الحصول على خدمات عامة ذات نوعية .

أولا : التعليم :يعتبر الاستثمار في التعليم أحد ركائز تحقيق التنمية لأنه كلما كان الاستثمار في الموارد البشرية أكبر كلما كان العائد الاقتصادي أكبر مما لو اقتصر الاستثمار في القطاعات الأخرى لوحدها. ويرى آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن الإنفاق على تعليم و تدريب فرد واحد يعادل تماما في تأثيره الاقتصادي شراء آلة .ومن أجل النهوض بالتعليم في الجزائر يجب العمل على تطوير المناهج المتبعة لمواكبة أهداف التنمية المستدامة وهذا بإعطاء النقاط التالية أهمية :

اختيار المدرسين :عن طريق الكفاءة في اختيارهم ، وتدريبهم وتوجيههم في بداية مشوارهم المهني،وتحفيزهم للعطاء أكثر بمنح وتقديرات و تحسين ظروفهم المعيشية كالسكن والمواصلات.

إدخال التكنولوجيات التعليمية الحديثة و المطورة لخدمة التعليم كالدروس المسجلة على الأشرطة المسموعة أو المرئية أو كليهما.والمساواة بين الجنسين من حيث القدرة على الالتحاق بالمدارس ومن حيث النواتج التعليمية .

تحسين مستوى خريجي الجامعات عن طريق إعادة بناء محتوى المناهج الجامعية و إنشاء بنوك معطيات علمية و ترقية البرامج الامتحانية والإدارية .

يجب على القطاع الحكومي في الدول النامية إعادة النظر فيما يخص الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، حيث النسب المخصصة من الإنفاق لهذا القطاع لا يعكس الاهتمام الحقيقي له فهي لا تتعدى 3% من مجموع ما أنفق في العالم، في حين إنفاق الدول الصناعية المتقدمة يصل إلى 97% من الإنفاق العالمي.[1]

ثانيا :الصحة

من الضروري في مجال الصحة إجراء المزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية وجودة الخدمات المقدمة وذلك من خلال:

تطوير الصحة الوقائية وتحسين العلاج ألاستشفائي؛

تحسين ظروف استقبال المرضى في المستشفيات وإقامتهم ؛

تكثيف المتابعة الصحية للأمومة والطفولة من أجل القضاء على وفيات الأمومة و الأطفال الأقل من 05 سنوات.

تحسين التسيير لمؤسسات الصحة العمومية من خلال تعزيز قدرات تقييم النشاط و الأداء وتثمين الموارد البشرية في مجال الصحة.

[1] د. منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين،دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص. 119.

تطوير الآليات التمويلية من خلال التعاقد بين مؤسسات الصحة و هيئات الضمان الاجتماعي ،إعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية وتجديد أسعار الأعمال الطبية.

ضرورة تصور وسائل مالية أخرى غير الحكومية، وبرامج للحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار يتعين إقحام القطاع الخاص في تمويل هذه البرامج.

ضمان الرعاية الصحية الأولية وتحصين السكان ، ولا سيما الأطفال، ضد الأمراض المعدية وغيرها من الأمراض الأخرى، ومحاربة الأمراض والتي عادة ما تميز بأمراض الفقر.

ــ ضرورة إعادة هيكلة " السلطات " العمومية المحلية بهدف توسيع مهامها ودراسة، وبصفة جدية، انشغالات السكان وتوجيه التنمية الاقتصادية وذلك بمراعاة الاحتياجات وأولويات السكان ولا سيما الفقراء.

ثالثا :السكن

فيما يخص قطاع السكن ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة يجب :

– إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر في هذا المجال مع رصد الموارد المالية اللازمة لتغطية إعانات الدولة في الميزانية العامة .

– إنجاز برامج السكنات الاجتماعية الريفية لصالح الفئات المحرومة وتحسينها لكي تتماشى مع حجم الأسر و طريقة معيشتها.

– ــ إن طريقة تمويل قطاع السكن عن طريق فرض الضرائب التصاعدية على أساس الملكية العقارية تعتبر من الأهمية لما لها من فعالية على التحكم ولو بطريقة غير مباشرة في أزمة السكن ، فزيادة عن فعاليتها في جانب تحصيل مبلغ الضرائب و تخصيصه كمصدر تمويلي لإنجاز السكنات ، فإنها تعتبر كوسيلة فعالة لإعادة التوازنات المختلفة التي نتجت عن تمليك العديد من الأفراد للمساكن الفاخرة و الشاغرة في بعض الحالات ، و ذلك في مناطق مختلفة من الوطن لعدّة اعتبارات سياسية و اقتصادية و في غياب حصر شامل لطبيعة و نوعية هذه الممتلكات العقارية ، خاصة و أن خزينة الدولة تشكوا من تمويل دائم و منسجم يقف كحاجز أمام متطلبات التنمية الشاملة من جهة ، و أمام الحفاظ على الحظيرة السكنية المتواجدة من حيث الصيانة الدورية من جهة أخرى .

عدم إمكانية الدولة ، بأية حال من الأحوال ، لا حالياً و لا مستقبلاً ، الاستمرار في تمويل السكن لوحدها ، و عليه لابد من تشجيع و تطوير تمويل السكنات التطورية (التساهمية) التي سيكون تمويلها من طرف المؤسسات المالية القائمة (البنوك) و تقوم الدولة بمساعدة العائلات ذات الدخل الضعيف و المتوسط للحصول على سكن لائق .

الفرع الثالث :الآفاق البيئية و الطاقوية

أولا: الآفاق الطاقوية

الطاقة الكهربائية :

وتعتمد الطاقة على النمو الصناعي الذي يزيد الطلب على الكهرباء حيث يتوقع أن يزيد من 26250جيغاواط في الساعة إلى 64000جيغا واط في سنة 2010.

سينمو كذلك عدد المشتركين حيث سيصل 2100000مشترك جديد ليصل العدد الإجمالي إلى 6500000سنة 2010.وهذا ما يتطلب استثمارات مادية من وسائل مادية من وسائل إنتاج،شبكة النقل و شبكة التوزيع،وفي هذا الإطار كذلك يجب توفر الاستثمارات المالية والتي قدرت بـــ:

وسائل الإنتاج 4.5 مليار دولار

شبكة نقل الكهرباء:2 مليار دولار

شبكة نقل وتوزيع الغاز 2.5 مليار دولار

جلب الاستثمار الخاص مع زيادة الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في المحروقات،الطاقة والمناجم ،وتطوير مصادر الطاقات المتجددة.

على مستوى المستقبل المنظور يصعب لمصادر الطاقة الأخرى أن تحل محل النفط والغاز إلا في حدود ضيقة قد لا تتعدى مجال توليد الطاقة .و ستكون عاجزة أو صعب على الأقل أن تحل محل النفط و الغاز كمادة خام تستخدم لإنتاج العديد من المنتجات البترولية التي لها أثر كبير على حياتنا المعاصرة .

ثانيا:الآفاق البيئية

يجب أن تستعيد البلدية دورها المحرك في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها

استعمال طرق جديدة للمحافظة على البيئة بالتعاون مع الشركاء الأجانب.

تطوير القدرات المؤسساتية و القانونية للسيطرة على المشاكل الناشئة عن استعمال الجسيمات المعدلة جينيا.

إنشاء مناطق تهيئة متكاملة و مضاعفة المساحات المحمية و ترقية المساحات الخضراء من أجل التنمية المستدامة .

ضمان ربط أكبر عدد من المواطنين بشبكات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي

تحلية مياه البحر:إنجاز محطات لتحلية مياه البحر في إطار منح الامتياز ضمن المؤسسات المشتركة وبالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يوفر رؤوس الأموال مع إمكانية مشاركة الخزينة في رأس مال الشركات المختلطة للإنجاز والتسيير من أجل تقليص التكاليف.

المحافظة على وتحسين إنتاجية الموارد الطبيعية .

التقليل من الغازات الناتجة عن محركات السيارات وذلك بتطوير استعمال وسائل النقل الجماعية والتي تستعمل الطاقة الكهربائية كالطرامواي و الميترو.

ثالثا الآفاق السياحية

- ترقية المنتوج السياحي باعتباره مصدرا للدخل الوطني الإضافي و الذي من شانه أن يساهم في تحسين صورة البلاد في الخارج ؛
- تشجيع الصناعة التقليدية وحمايتها باعتبارها جزءا من تراث الأمة و ثقافتها .

1-إعادة الاعتبار ضمن سياسة جديدة للقطاع للسياحة الدولية التي ستشهد التحركات العالمية نحو منطقة المغرب العربي تطورات ملحوظة ، وضرورة حصول بلدنا على الجزء الخاص به من الموارد الهائلة التي يمكن لهذا القطاع أن يوفرها .

2- بروز سياحة صناعية حقيقية في الجزائر تكون مرفوقة بالخدمات المدعومة التي تتمثل في نشاطات المساعدة وما شبه ذلك ويمكن بلوغ هذا الهدف بالتشجيع الحقيقي لجميع فاعلي التنمية السياحية سواء تعلق الأمر بالسكان المحليين أو الأجانب ذوي القدرة على التمويل والخبرة والقادرين على إنشاء سوق سياحية

3-تنفيذ التوجهات الحكومية كما ينص عليه برنامج الحكومة ويتعلق الأمر بتحسين سمعة البلاد إزاء البلدان الأجنبية وترقية الاستثمارات السياحية عبر الشراكة والخوصصة و أخيرا إدراج المنتوج السياحي الوطني ضمن الشبكات التجارية الدولية .

الخـــاتـــمـــة

تناولت الدراسة موضوع آليات تمويل التنمية المستدامة في الجزائر ،وآثار البرامج المتبناة في إطار هذا المسار التنموي الجديد الذي فرضته التغيرات الدولية ،انطلاقا من انخفاض أسعار البترول سنة 1986 مرورا بمرحلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وصولا إلى مرحلة اعتماد المشاريع الكبرى من أجل تحقيق التنمية .كل هذه النقاط أظهرت أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني تحت تأثير السياسات الاقتصادية والتنموية المطبقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

ومن أجل الوصول إلى آليات تمويل التنمية المستدامة في الجزائر و آثارها ،رأينا أن نستهل دراستنا بإعطاء مفهوم للفلسفة التنموية الجديدة أي مفهوم التنمية المستدامة من خلال مختلف المفاهيم التي تناولت الموضوع مبادئها وكذا طرق قياسها ،لما لهذه السياسة من أثر في تحقيق النمو المنشود للدول وخاصة النامية منها.و كغيرها من السياسات الاقتصادية تستوجب مصادر وآليات تمويلية محلية ودولية ورغم الجهود المبذولة لتمويل التنمية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى تبني مفهوم التنمية المستدامة ،بقيت تعاني من مشاكل عديدة وفي عدة ميادين ،يمكن ذكرها في النتائج التالية:

1- بعد سنة 1965 كان الانتقال من مرحلة الانتظار نحو اتجاه اقتصادي جديد،يتبنى النظام الاشتراكي كمبدأ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذ التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي من حيث الملكية والتسيير كأساس، هذا النموذج التنموي أعطى الأولوية للصناعة الثقيلة على حساب القطاعات الأخرى وسخرت له كل الإمكانيات المادية والبشرية والمالية التي كانت توفرها مخططات التنمية المختلفة، بهدف الخروج من التخلف إلى دائرة التنمية في حدود خمسة عشر سنة مع إهمال كبيرللقطاع الزراعي.

2- فقد ارتكب المخطط أخطاء بالغة الأهمية كان لها أثرها على مستقبل الاقتصاد الجزائر: من حيث التكاليف العالية للاستثمارات المنجزة ، خلق تبعية مالية وتكنولوجية وتجارية وغذائية للخارج وإهمال القطاع الزراعي، تهميش القطاع الخاص والتضييق عليه رغم مساهمته الايجابية في خلق القيمة المضافة وتوفير فرص الشغل، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات الذي كان سببا في توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الخارج.

3- بقاء الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات ،فهناك تعثر في بناء اقتصاد موجه نحو الداخل، فبعد أن كان البترول مجرد وسيلة لتمويل الصناعة أصبح المعدل الأساسي للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الهدف النهائي هو تطوير إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي وأصبحت القطاعات الأخرى في خدمة قطاع المحروقات.

3- إهمال جانب الصناعة في المناطق الريفية ، رغم إمكانية تنشيط الصناعة في هذه المناطق من أجل إنعاش القطاع الفلاحي لذات المناطق وتحقيق توازن جهوي بين المناطق بالحد من الهجرة نحو المدن،لكن لم يتم أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار حيث نتج عن هذه السياسات نزوح كبير لسكان الريف نحو المدن من أجل الحصول على فرص العمل لأن قطاع الفلاحة كان مهملا لسنوات مما أدى إلى اكتظاظ المدن بالسكان و نشوء الأزمة الخانقة للمدن.

4- رغم اعتماد الدولة سياسات عديدة لتوفير مناصب الشغل و التقليل من البطالة التي وصلت إلى حوالي 30 في سنة 2000 ، إلا أن الجزائر مازالت تعاني من هذا المشكل بتسجيل معدل حوالي 11.8% مع بقاء النسبة مرتفعة في أوساط الشباب بـــ:72%.

5ــ إن ما شهدته الجزائر من إصلاحات واتفاقات مع صندوق النقد الدولي، لا يعد استمرارية غير منتهية، وذلك لأن الفلسفة الإصلاحية والتعديلية تستند في الجزائر إلى منطق " رد الفعل عن عدم فعالية السياسة السابقة "، مما يثبت فكرة التجربة والخطأ التي لا يزال الاقتصاد الجزائري يسير وفقها، الشيء الذي قد يبعث على عدم التفاؤل بغد أفضل جراء الاعتمـــــاد علـــى " إصلاح الإصلاح ".

6- ضعف المؤسسات الجزائرية لانخفاض قدراتها التنافسية مما أثر سلبا على حظها فـــي الأســـواق المحلية و الدولية ،نتيجة لضعف طاقاتها الإنتاجية .

7- استغلت السلطات العمومية الجزائرية الوفرة المالية الناشئة عن ارتفاع أسعار المحروقات في تخفيض المديونية الخارجية وتحسين جميع مؤشراتها (بما فيها معيار الملاءة ومعيار السيولة)، بحيث أصبحت تحترم المعايير الدولية في هذا الميدان المحـــددة من طرف صندوق النقد الدولي، كما تم تشكيـــل احتياطيات صرف ضخمـــــة بلغت 140 مليار دولار في جوان2008 (ما يغطي أكثر من ثلاث سنوات من الواردات) ، وهي احتياطيات ضخمة تتجاوز المعايير الدولية المحددة بثلاثة أشهر استيراد، لكن يبقى هذا الرقم مبالغ فيه ويدخل ضمن إطار تكلفة الفرصة البديلة، و ينم عن عدم وجود رؤية واضحة لدى السلطات العمومية حول كيفية تسيير هذه الأموال العاطلة واستثمارها بما يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل للفئات العاطلة عن العمل.

8- يبدوا أن السلطات العمومية الجزائرية ومن خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي الأول (2001-2004) ومخطط الإنعاش الاقتصادي الثاني (2005-2009) بحجم استثمارات عمومية بلغت حدود 55 مليار دولار، لها اتجاه فعلي بالتخلي عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي وفق المنظور الكلاسيكي إلى سياسيات إنعاش الطلب وتحسين العرض وفق المنظور الكينزي، عن طريق زيادة الإنفاق العام ومن ثم إعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع قليلا من التضخم، وهو ما يؤكده الواقع العملي من خلال ميل معدل التضخم نحو الارتفاع وانخفاض محسوس في معدل البطالة، وهي

سياسات تتعارض مع الرؤية النقدية لمؤسسات التمويل الدولية المرتكزة على ضغط الطلب وخفض الإنفاق العالم، ولذلك تعرضت مخططات الإنعاش إلى انتقادات هذه المؤسسات.

9- تمويل المشاريع التنموية مازال يعتمد أساسا على ميزانية الدولة دون تفعيل دور البنوك في تمويل التنمية حيث مازالت تعتمد مبدأ الربحية في تقديم القروض دون مراعاة الجانب التنموي لأن بعض المشاريع لا تقام بناء على دراسات اقتصادية.

10- يبقى القطاع البنكي مقيدا من طرف السلطات بسبب القوانين والضغوطات سواء في لجانب الاقتصادي أو السياسي نتيجة لهشاشة الاقتصاد الجزائري.

مازالت الجزائر غير قادرة على جلب الاستثمارات الأجنبية بسبب الإجراءات البيروقراطية .

11- معدل النمو الإجمالي سجل نسبة 4.9 في المائة في سبتمبر 2008 و تسجيل معدل نمو قدرت بـــ:6 في المائة خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع البناء و ألشغال العمومية.

ولأجل تخطي هذه المشاكل نقترح بعض التوصيات :

- من أجل ضمان تنمية مستدامة وكافية لابد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ بداية التسعينات وتأتي في مقدمتها:

1- محاربة الفساد والرشوة المحسوبية المنتشرة في الاقتصاد لأن لها آثار خطيرة.

2- إصلاح القطاع الاقتصادي العام لأنه ومنذ الاستقلال مازال يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة .

3- لإصلاح القطاع المصرفي بإعطائه دورا أكثر أهمية في تمويل المشاريع التنموية وتحريك عجلة التنمية للبلاد بدل تمويل مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة .

4- اعتماد صيغ التمويل الإسلامي في تمويل التنمية من أجل تقليل الأضرار الناتجة عن الأزمات المالية وأثرها على التنمية في الدول النامية.

5- تنشيط السوق المالي من أجل تمويل المؤسسات الوطنية .

6- تنمية الصادرات خارج المحروقات بتطوير المنتجات الجزائرية وجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية

7- السعي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية لمساهمتها في إنشاء فرص عمل جديدة .

8- إعطاء أهمية أكبر لقطاع الزراعة لما له من آثار تنموية على المديين القريب و البعيد ،لأن مشاريع البناء الأشغال العمومية المستوعبة لليد العاملة حاليا هي مرحلية بيد أن الزراعة هي استثمار لوسائل الإنتاج على المدى الطويل.

قـــائـــمـــة الجـــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	النمو السكاني باستخدام التنبؤ من سنة 1965 إلى سنة 2030	32
02	مراحل ومؤشرات التنمية المستديمة	34-35
03	مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة	6-337
04	مؤشرات التنمية المستدامة في إقليم ميبيا/كينيا	38
05	مؤشرات قياس التنمية المستدامة في ولاية مينسوتا الأمريكية	39
06	المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في هولند	40
07	استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	521
08	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 1986-1988	621
09	مخطط التدخل للبيئة و التنمية المستدامة 2001-2004	931
10	التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال 2002-2003	641
11	مبلغ إعانة الدولة في مجال السكن بناء على الدخل	941
12	مناصب الشغل المنشأة خلال 2001-2004	150
13	مؤشر الفقر من 1988إلى 2004	151
14	معدل البقاء على قيد الحياة بين 1991و2005	151
15	العمالة لسنتي 2004و 2007 في الوسطين الريفي والحضري	157
16	الهيئات المشاركة في تمويل مشاريع التنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر	161
17	تطور نسبة الأقل من 05 سنوات الذين يعانون نقصا في الوزن (%)	561
18	تطور نسب السكان المتعلمين 1997-2002	661
19	تطور نسبة الوفيات 1990-2015	761
20	نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مصدر مياه جيد 1995-2005	168
21	نسبة ربط الأفراد بشبكات الصرف الصحي (%) 1988-2015	861

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف التنمية المستدامة	27
02	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي	70
03	آلية منح القروض في فترة المخططات	123

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة الأفراد الحاصلين على أقل من دولار في اليوم	164
02	نسبة التمدرس الابتدائي 1999-2015	166

قائمة المراجع

أولا:الكتب

أ- الكتب باللغة العربية:

1-أحمد عبد الرحمن أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر،السعودية2001

2-أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993.

3-أحمد زهير شامية،خالد شحادة الخطيب،أسس المالية العامة،دار وائل للنشر،الأردن،2003.

4-أسامة محمد الفولي،زينب عوض الله،إقتصاديات النقود والتمويل،دار الجامعة الجديدة،مصر،2005

5- السيد الحسيني، التنمية و التخلف دراسات تاريخية بنائية، القاهرة: دار المعارف الطبعة الثانية عام 1980.

6-د أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية،الإسكندرية،2005 .

7-بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2003 .

8-جاك .ج بولاك،البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2001.

9-جمال الدين لعويسات،التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر1986، ص 20.

10-جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر ، 2000 .

11-د حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

12-حازم الببلاوي،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،عالم المعرفة،الكويت،2000.

13- حمدية زهران ،التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس،1982 .

14-خالد مصطفى قاسم،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007 .

15-دومينيك سلفادور،الاقتصاد الدولي،الدار الدولية للنشر و التوزيع،القاهرة ،الطبعة الرابعة،1998

16- دوناتو رومانو ،الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة،المركز الوطني للسياسات الزراعية،مصر،2003

17-رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية ، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

18- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر ،1999.

19-سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية،تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي ، بدون ناشر، الجزائر 1994.

20-سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.

21- د. سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

22- سميرة إبراهيم أيوب, صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي, دراسة تحليلية و تقييمية, مركز الإسكندرية للكتاب, 2000.

23-سوزي عدلي ناشد، المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

24د. ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1992،

25–د.ضياء مجيد الموسوي،الإقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،2000.
26–عبد المطلب عبد الحميد، *النظرية الاقتصادية*،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2000.
27–د. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003.
28–عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ،دار المجدلاوي، عمان ، 1999.
29–عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر،1999 .
30–عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، 1993 .
31–د عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 .
32– عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
33– عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
34– عدلي أبوطاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2000.
35–عدلي شحادة قندج،التخاصية :أحدث نماذج التنمية الاقتصادية،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،عمان،2003
36– د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط1، لبنان 2003
37–علي عباس، إدارة الأعمال الدولية ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2003 ،
38–علي غربي، واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، أوت، 1999.
39–عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2007.
40–فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مطبعة الأديب بغداد 1977.
41–ف.دوجلاس موسشيت،ترجمة بهاء شاهين،مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة ،2000.
42–كاظم المقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث،الأكاديمية المفتوحة الدانمارك
43–كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.
44– كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ,1984.
45–مالكولم جيلز ومايكل رومر،ترجمة طه عبد الله و عبد العظيم مصطفى،إقتصاديات التنمية ،دار المريخ،الرياض،1995.
46–محمد البنا، التخطيط و التنمية الإقتصادية، جامعة المنوفية، 1992.
47–محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004.
48–د محمد عبد العزيز عجمية، ،التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد،الإسكندرية،2003.
49–د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطيه ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000
50–محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الإسكندرية.

51–محمد العربي ولد خليفة،التنمية و الديمقراطية في الجزائر و المنطقة العربية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991
52– د. محمد شوقي عبد العال، د. حسن نفعة ،التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2002.
53–د. محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002.
54–محمد مبارك حجير ، السياسات المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة و النشر ، بدون سنة نشر.
55–محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000.
56–د. منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين،دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
57–هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2000.
58–د هيثم صاحب عجام ، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن، 2001 ، ص356 – 357
59–د يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
60 – يسري دعبس، العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية، البيطاش سنتر، الأسكندرية 2002
61–مركز البحوث و الدراسات،أمن وحماية البيئة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،1998
62–البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،إعداد الأمة الإسلامية للقرن الحادي و العشرين،

ب–الكتب باللغة الأجنبية:

63-A . BRAHIMI,l'économie Algérienne,OPU ;1999.
64- A.Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et développement 1962-1982 .
65- Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb, OPU Algérie 1999.
66- JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.
67-Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, Paris, 1977.
68-Pirre CHASSANDE,Le développement durable,Pourqoui ?Comment ?,éditions Edisud,France,2002.
69- Future of development Financing,IDS,2005
70- KARL F.SEIDMAN K, Economic Development Finance,SAGE,London,2004
71- Jean-Claude VANDUYSAN,Développement durable,France,2008
72-Tracey Strange,Anne BAYLEY,Le développement durable,OCDE
73- Beat BURGENMEIER,Economie du développement durable,boek,2 éme édition
74-Karl F.SEIDMAN,Economic dévelopment finance,SAGE,London,2004
75-C.Paul HALLWOOD and Ronald MCDONALD,International Money and Finance,3rd édition, Blakwell
76-Francisco SAGASTI and Gonzalo ALCALDE,Dévelopment cooperation in factured global order,IDRC,Canada,1999

ثانيا:الرسائل الجامعية

أ- باللغة العربية:

01-محمد سحنون ،أطروحة دكتوراه ،السياسات المالية و النقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر ،جامعة قسنطينة ،2003.

02-زرنوح يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر 2006/2005.

03-خلوط فوزية ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003 /2004.

04-العقون نادية، تحرير رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة،2004/2003.

ب-باللغة لأجنبية:

04-Ahcéne Lounis , La politique monétaire dans le cadre d'une transition vers une économie de marché, Cas de L'Algérie. (Alger , I. S. Eco, Magistére -Non publie, 1995) ,p : 89

05-Gaelle DELETRAZ,Géographie des Risques Environnementaux lies aux transports routiers en montagnes,Thése de Doctorat,Université de Pau et des pays de L'Adour,2002

ثالثا:المجلات والدوريات

أ- باللغة العربية:

01- مجلة عالم الفكر ، العدد 2 مجلد 29 أكتوبر 2000

02-مجلة التمويل و التنمية،العدد5 ،ديسمبر 2000.

03-الاقتصاد والأعمال، السوق المالية والبورصة، عدد خاص، نوفمبر، 1999

04- سلسلة دراسات اقتصادية ،الدور التنموي لصناديق التنمية و التمويل العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،العدد2001،5.

05-جورج قرم التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، العدد6، بيروت، لبنان، 1997

ب-باللغة لأجنبية:

-El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, une revue du 60 CENEPAP . N° 15. 2000 .

-Mohamed Liassine, « les stratégies de développement de l'Algérie », en revue : 07 N0 124, paris, 2001. Commentaires, informations et

.-Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 200408

- Revue Algérienne des sciences juridique,économique et politique,Université 90 d'Alger,1993.

09- MPRA,Foreign Direct Investement Development policies in the Arab Countries,MPRA,paper n°2230,2007

الملتقيات:

01-حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001

02-بلوناس عبد الله، « برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة و النتائج »، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان " تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية "، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 31/29 أكتوبر 2002.

رابعا:المواقع الإلكترونية

01- http://www.ejtemay.com

02-http://www.tajeir.com/vb/showthread.php?t=2946

03-http://www.mld.gov.eg

04- http://www.mosd.gov.jo

05-WWW.26 sep.net, Kahtan El Tawil

06-http:// www.amf.org

07-http://www.arabfund.ogr / membe-arr.htm

08-httpwww.majlisna.com

09- http://www.imf.org/external/index.htm

10-http://www.imf.org/external/index.htm.

11-http :// worldbank.org.www

خامسا:التقاريرو القوانين و المواثيق

أ- باللغة العربية:

01- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1994

02- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999.

03- الإعلان العربي عن التنمية المستدامة لوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط بجامعة الدول العربية القاهرة ،24 أكتوبر 2001

04- مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

05-صندوق النقد العربي نشأته أهدافه ونشاطه ، صندوق النقد العربي 2003

06-قانون رقم 03 – 10 مؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

07-المادة الثانية عشر من اتفاقية صندوق النقد والدولي 1944

إتفاقية صندوق النقد الدولي

08- ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر1964.

09 -دستور الجزائر 1976.

10-الميثاق الوطني 1976،

11- صندوق النقد العربي نشأته أهدافه ونشاطه ، صندوق النقد العربي 2003

12-الميثاق الوطني 1986،الجريدة الرسمية الجزائرية رقم07 المؤرخة في 1986/02/16

13- مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، الجزائر1984.

14- قانون النقد والقرض 90-10المؤرخ في أفريل 1990.

15- القانون رقم 87-19 ، المتعلق بإعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العام.

16- القانون رقم 89- 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.

. 17- القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية رقم88-01الصادر في 1988/01/12

18-المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 مايو 2000

19-مرسوم تنفيذي رقم 03-74 مؤرخ 23 فبراير 2003

ب-باللغة لأجنبية:

22-Rapport Nationale Sur le développement Humain,CNES ,Algérie ,2007

23- Projet de rapport sur Regards sur la politique monétaire en Algérie,CNES, 26éme session plénière.

24- Plan de la relance économique 2001-2004

25- Résultat du programme de la relance économique de Séptembre 2001à Décembre2003

26- Programme complémentaire de soutient à la croissance 2005-2009.

27-ANDI,Business Forum ,Palermo,20-21 Février 2006.

ملخص الدراسة

أولا:باللغة العربية

أصبح مفهوم التنمية المستدامة يلعب دورا هاما في دفع عجلة النمو في الدول النامية من خلال أهدافها التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية دون إغفال الجوانب الاجتماعية،السياسية و البيئية ،حيث يعتبر العنصرين البشري والبيئي أهم مؤشرات قياسها.ولتحقيق هذه الأهداف وجب توفر مصادر و آليات لتمويل برامجها.

فكانت قمة مونتيري لتمويل التنمية 2002 بالمكسيك بمثابة البداية لمرحلة جديدة من التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وهيئة الأمم المتحدة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية و تفعيل التعاون الدولي للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

و الجزائر من الدول التي اعتمدت أهداف الألفية ضمن سياستها التنموية و التي تظهر من خلال اعتماد المشاريع التنموية الكبرى كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004 الذي ركز على تنمية العامل البشري وتحقيق التوازن الجهوي ،البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009 و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يدخل ضمن هدف الشراكة من أجل التنمية.

واعتمدت الجزائر في تمويل مشاريع التنمية المستدامة على تعبئة الموارد المحلية والأجنبية كما أوصت بذلك قمة مونتيري لتمويل التنمية،إلا أنه بقي المصدر الأساسي لتمويل هذه المشاريع ميزانية الدولة،مع مشاركة نسبية للقطاع الخاص الوطني والاستثمارات الأجنبية.

و أخيرا من أجل تحقيق استدامة تنموية وجب اعتماد وسائل تمويل جديدة وأكثر فعالية كوسائل التمويل الإسلامي التي أثبتت نجاعتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية ومواصلة درب التنمية .

الكلمات الدالة:التنمية ،التنمية المستدامة،تمويل التنمية،التوازن الجهوي ،دعم الإنعاش،دعم النمو،الشراكة من أجل التنمية.

ثانيا باللغة الفرنسية

Le concept du développement durable joue un rôle important dans le processus de développement des pays en développement, ceci par le biais de ses objectifs qui visent à réaliser le développement économique sans omission des aspects sociaux, politiques et environnementaux,c'est-à-dire un développement où les éléments humains et environnementaux sont considérés comme étant les indicateurs principaux .La réalisation de ces objectifs demande des sources et exige des mécanismes de financement des programmes conçus à cet effet.

Le sommet de Monterrey de financement du développement 2002 a marqué le début d'une nouvelle ère de coopération des institutions de Bretton Woods avec l'organisation des nations unies ainsi que l'activation de la coopération internationale afin d'atteindre les objectifs du millénaire pour le développement.

L'Algérie a adopté les objectifs du millénaire dans ses programmes de développement comme le plan de soutien à la relance économique 2001-2004 ; où l'accent est mis sur le développement du facteur humain et l'équilibre régional, le programme complémentaire d'appui à la croissance 2005-2009 et le PNUD Algérie.

L'Algérie a mobilisé des ressources nationales et étrangères pour financer les projets du développement durable, mais le budget de l'état reste toujours la source principale de financement, avec une participation relative du secteur privé national et étranger.

Enfin pour garantir une durabilité de développement il faut adopter de nouvelles méthodes de financement plus efficaces, entre autres la finance islamique qui a prouvé son efficacité face à la crise économique et peut permettre de persister dans la voie du développement.

Mots clés : Développement, développement durable, financement du développement, l'équilibre régional, soutien à la relance, appui à la croissance, coopération pour le développement.

Nom du document : آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر
Répertoire : C:\Documents and Settings\pc\Bureau
Modèle : C:\Documents and Settings\pc\Application Data\Microsoft\Modèles\Normal.dot
Titre :
Sujet :
Auteur : pc
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 11/07/2009 10:58:00
N° de révision : 8
Dernier enregistr. le : 11/07/2009 14:46:00
Dernier enregistrement par : pc
Temps total d'édition :55 Minutes
Dernière impression sur : 11/07/2009 14:48:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 210
Nombre de mots : 53 710 (approx.)
Nombre de caractères : 295 407 (approx.)

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.